بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم درمان الإسلاميّة
كّلية الدّراسات العليا
كلية اللّغة العربيّة
قسم الدراسات النحوية والصرفية

منهج المرادي ومذهبه النحوي من خلال كتابه : توضيح المقاصد والمسالك (بشرح ألفية ابن مالك)

(دراسة وصفية تحليلية)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطّالبة:
فريدة عبد الوهاب سعيد غانم

إشراف الدكتور:
عبدالجبار الشيخ بلال منير

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

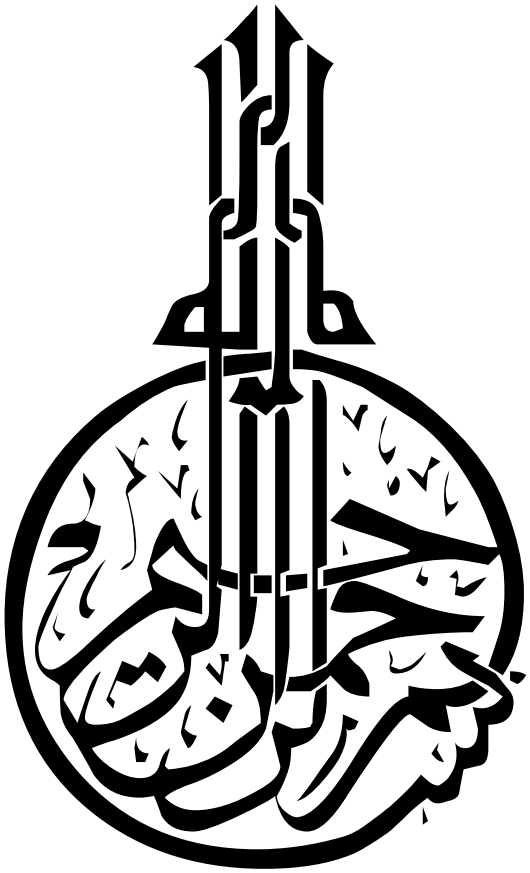
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾

سورة النحل الآية (١٠٣)

إهـــــداء

إلى أمي

القمر التي أضاءت إليّ الطريق وتعلمت منها الكثير

إلى والدي الشمس التي أشرقت قبل قدومي إلى الحياة وعندما جئت علمني حب التعليم وتمنى أن أكون معلمة وأوصاني بتلك الأمنية فحققت ما يرجوه بعون الله (بعد الإستخارة) .

إلى سامية

الوردة البيضاء الطاهرة النقية التي يفوح عطرها حباً ووفاءً أخوياً خالصاً

أسال الله أن يجعلها من الصالحات آمين

إلى الأخوان

أخواني أشقائي حفظهم الله

غانم، عاطف، حاتم، شاكر، عارف، حافظ، أسعد، عز الدين، محمد، سامي، سعيد، أسال الله أن يجعلهم من عباده الصالحين آمين.

إلى روح جدي سعيد غانم ثابت الذي لم أحظُ برؤيته أنزله الله منزلة الصديقين والشهداء آمين.

الشكر والتقدير

الشكر من قبل ومن بعد لصاحب الشكر العلي القدير، الذي دلني على السبيل، ويسر أمري بقدرته، القادر المريد، الذي قال في كتابه العزيز ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾(١).

الحمد لله الذي شرح صدري، وحلَّ عقدة لساني، فأعانني على إكمال هذا البحث ، وإخراجه بهذه الصورة التي بين أيديكم من غير حول مني ولا قوة.

وأتقدم بالشكر والتقدير إن كان ذلك يفي بالحقوق إلى أهلها لمن أعطاني الرعاية، وشرفني بالمتابعة، أستاذي الدكتور/ عبدالجبار بلال منير الذي لم يبخل عليَّ بالنصح، والإرشاد، والتوجيه، فخرج البحث بعد أن كان بذرة إلى ثمرة أنبتت، وربت، وهي الآن بين أيديكم ماثلة؛ فجزاه الله عني، وعن أمثاله خير الجزاء في دنياه، وآخرته، وأنعم عليه بالصحة، وعافاه، ونفعنا بعلمه، وفتواه، ونسأل الله أن يجعله ذخراً لهذه الأمة.

والشكر أجزله للبروفسيور/ محمد غالب عبدالرحمن عميد كلية اللغة العربية الذي أعطاني موضوع البحث جزاه الله عني خير الجزاء.

وأسمى آيات التقدير، والامتنان أسجلها لأسرتي الكريمة، وأسرة تعليم مرحلة الأساس بالرُّصيرص، والشكر موصول إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية، وأسرتي مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية، ومكتبة جامعة القرآن الكريم، وفي الختام الشكر للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة البحث، وإلى كل مَنْ مَدَّ لي يَدَ العون في هذه المسيرة الطويلة.

---

(١) سورة إبراهيم ، آية ٧.

مستخلص

منهج المرادي ومذهبه النحوي من خلال كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.

قسمت الباحثة هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ومقدمة وتمهيد أما المقدمة، فقد احتوت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره وأهدافه والدراسات السابقة ذات الصلة به، وأهم مصادر البحث، تنوعت مصادر البحث مثال ذلك القرآن الكريم وكتب نحوية ولغوية، بالإضافة إلى كتب إعراب القرآن، ومصادر التاريخ وغيرها.

المنهج المتبع في البحث:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي إذ قسمت الباب الأول إلى مبحثين المبحث الأول حياة المرادي، والمبحث الثاني عصره وفي البابين الثاني والثالث عرضت الباحثة المادة وحللتها، فأوردت كلام المرادي ثم أعقبته بالتحليل، ثم وضحت ما ذهب إليه، وبينت وجه الصواب مستندة في ذلك على آراء النحاة ما أمكنها ذلك، ثم ختمت البحث بخاتمة وفهارس عامة وفهارس الموضوعات.

Abstract

Title of the Research: the methodology of ' Al-Marady' and his Grammatical Doctrine, through his book" Tawdeeh Al-magasid wal Masalik (the exploration of Al-fiyat Ibn Malik)"

The researcher divided this study, into three chapters, an introduction and a prelude. The introduction contained the significance of the topic, reason for choosing it, its objectives and the related previous studies.

The sources of the research were varied. They included, for example, the Holy Koran, grammatical and linguistic books; in addition to books on the parsing of the Holy Koran and history sources, plus others.

The research methodology adopted, is the descriptive –analytic approach. The division of the research, was set, so that the first chapter, covered, in its first section, the life of 'Al-Maradi' the second section covered the epoch in which he lived. In the second and third section, also, included the materials, analysed them, review of the verbatim of 'Al-Maradia' analysed same and exposed what he meant. They showed the aspects of truth in it, depending on the opinions of the grammerians, as much as possible.

The research, then, concluded with a conclusion, general index and the index of the topic

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي خَصَّ الإنسان بفضل البيان ، ونعمة اللسان ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين بالنور المبين ، والكتاب المستبين ، الذي تحدى الخلق أن يأتوا بمثله ، فعجزوا عنه ، وأقروا بفضله ، وعلى آله وصحبه وسلم، وكانت أمته خير أمة أخرجت للناس ، فهو الغاية في البرهان ، والنهاية في البيان، المشتمل على جوامع الكلم ، وبدائع الحكم(١).

لقد كان شأن ابن هشام ، وما يزال ذائعاً في مجال النحو ، لاسيما الجُمل، والأدوات، وقد شهد عصر المرادي أنواعاً من الكتب المؤلفة في هذا المجال مثل: مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ومعاني الحروف للرماني ، إضافةً إلى كتب الشروح التي ظهرت في هذا العصر ، ولمَّا كان المرادي أحد العلماء الذين قاموا بشرح (توضيح المقاصد والمسالك) ، فقد تناولته بالدراسة لأتعرف على طريقته، ومذهبه في دراسة الكتاب.

موضوع البحث : منهج المرادي ومذهبه النحوي من خلال كتابه (توضيح المقاصد والمسالك)

أهمية البحث:

١/ تكمن أهمية البحث في قيمة الكتاب نفسه والذي حوى بين صفحاته مادة نحوية ثرة، تضمنت الكلام عن الجمل ، والأدوات.

٢/ اهتمامه بجانب اللغة ، والإعراب من بداية الشرح إلى نهايته ، هذا إلى جانب ذكره لبعض القواعد النحوية التي يجب أن يلتزم بها الناشئ من الطلاب ، مثل معرفة المبتدأ ، والتفحص عن الخبر.

---

(١) زهر الآداب لأبي إسحاق القيرواني، ص ١٣، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابلي الحلبي، وشركاؤه، ط٢.

أسباب اختيار الموضوع:

تبرز أسباب اختيار البحث في:

١/ التعرف على أحد مؤلفات المرادي (ابن أم قاسم)، من خلال تناول كتابه المشروح (توضيح المقاصد والمسالك)، بالدراسة، والشرح.

٢/ إبراز ما حواه (توضيح المقاصد والمسالك) من آراء قيمة تفيد طالب النحو.

٣/ الرغبة الحقيقية في زيادة الفهم، والإدراك بالنسبة لهذا الفرع من فروع اللغة العربية (النحو).

٤/ إبراز جهود العلماء في مجال علوم اللغة العربية.

أهداف البحث:

١/ إلقاء الضوء على شخصية المرادي كأحد العلماء الذين لهم إسهامات في علوم العربية لينال حظه من الاهتمام.

٢/ الكشف عن طريقة المرادي ومذهبه ، من خلال كتابه (توضيح المقاصد والمسالك).

الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع :

لم تكن هنالك دراسات سابقة حول هذا الموضوع في حدود إطلاع الباحثة.

أهم مصادر البحث :

تنوعت مصادر البحث من قرآن كريم، وكتب نحوية، ولغوية، بالإضافة إلى كتب إعراب القرآن، ومصادر التاريخ، وغيرها، ومن هذه المصادر على سبيل المثال لا الحصر:

١/ الكتاب لسيبويه.

٢/ المقتضب للمبرد.

٣/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.

٤/ شرح المفصل لابن يعيش.

٥/ إعراب القرآن للزجاج.

٦/ لسان العرب لابن منظور.

٧/ تاريخ الإسلام لأحمد شلبي.

المنهج المتبع في كتابة البحث:

اتبعت المنهج الوصفي التحليلي.

الصعوبات التي واجهت الباحثة:

١/ لم تواجهني صعوبات في الحصول على نسخة من كتاب المرادي (توضيح المقاصد والمسالك) موضوع البحث، ولله الحمد والمنة.

٢/ مزج المرادي النحو باللغة في شرحه مما أدى إلى تداخل في الشرح ، مما جعلني أرجع مرات عديدة إلى بداية الشرح حتى أتبين مقصده.

٣/ صادفني الكثير من الغموض في شرح المرادي لألفية ابن مالك؛ لإسهابه في الشرح، وإطالته؛ مما يفقد القارئ التركيز، والفهم لموضوع البحث، مما يشتت الفكر، ولا يساعد على متابعة الموضوع، مما أصابني بالملل؛ لكثرة رجوعي لبداية الشرح دائماً.

هيكل البحث:

اشتمل البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس تفصيلية، أما المقدمة : فقد احتوت على أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وأهدافه، والدراسات السابقة ذات الصلة به ، وهذه العناصر التي ذكرت هي مصادر البحث، والمنهج المتبع في إعداده ، وخطة البحث ، والصعوبات التي واجهت الباحثة.

وأما **التمهيد** فقد احتوى على بداية تدوين النحو ، ومذاهبه ، والمؤلفات التي تناولت الجمل ، والأدوات.

واشتمل **الفصل الأول** على مبحثين :

المبحث الأول: حياته ، ويشتمل على اسمه ، ولقبه ، وأصله ، وأساتذته، وثقافته، ومكانته العلمية.

المبحث الثاني : عصره، وحياته الأدبية، والاقتصادية، الدينية، والثقافية، الاجتماعية.

أما **الفصل الثاني** فاشتمل على منهج المرادي ، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : التعريف بالكتاب ، وترتيبه ، وأقسامه ، وشروحه.

المبحث الثاني : المصادر التي اعتمد عليها في الشرح.

المبحث الثالث : الاستشهاد بالقرآن والقراءات ، والحديث الشريف.

المبحث الرابع : الاستشهاد بالشعر العربي ، والأقوال ، والأمثال.

واشتمل **الفصل الثالث** على مذهب المرادي ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : المصطلحات النحوية في (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادي.

المبحث الثاني : موقفه من البصريين.

المبحث الثالث : موقفه من الكوفيين.

المبحث الرابع : انفرادات المرادي ، وتأثر ابن هشام به.

الخاتمة : الفهارس الفنية :

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث.

فهرس الأشعار.

فهرس الأمثال ، والأقوال.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر، والمراجع.

فهرس الموضوعات.

تَمْهِيدٌ:

كانت اللغة العربية ، ولا تزال العروة الوثقى التي يتمثل بها العرب في كل زمان، ومكان ، وقد بلغوا بها قمة البيان ؛ وذلك بنزول القرآن الكريم على صدر النبي الكريم ، وكما نعلم أن غاية النحو هي بيان الإعراب ، وتفصيل أحكامه ؛ حتى سماه بعضهم بـ(علم الإعراب) [١].

لقد كثر الجدل في المسائل النحوية ، ونشأت نتيجة لذلك مذاهب للنحاة منذ بداية تدوين النحو على يد الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ونهج الخلف نهج السلف بالعناية بالنحو؛ فألفوا العديد من الكتب التي جمعن شتات هذا الفن ، مثل كتاب سيبويه ، والمقتضب ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، واستمر هذا التأليف إلى عصر المرادي الذي زاد فيه اهتمام العلماء بشرح الكتب الأصول حتى سمي بعصر الشروح، والمتون[٢].

ولمَّا كانت دراسة الجُمل، والأدوات قد أخذت اهتمام الكثيرين من النحاة أمثال الزجاجي ، وابن هشام ، وغيرهم ، وبما أن ابن هشام كان رائداً في هذا المجال؛ فقد خصَّ هذا النوع من الدراسة بعناية فائقة في كتابه (المغني) [٣]، والذي جمع فيه مادة ضخمة ، وهو بحق مغنٍ ؛ فقد قال عنه في مقدمته :" ومما حثني على وضعه أنني لمَّا أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب ، حسن وقعها عند أُولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب ، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عندي كشذرة[٤] من عقد نحرٍ ، أو كقطرة من قطرات بحرٍ"[٥].

---

(١) إحياء النحو تأليف إبراهيم مصطفى ، ص ١– ٣ ، دار الآفاق العربية ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ١١/١ ، تحقيق عبد العال مكرم ، دار البحوث العلمية.

(٣) تحقيق محمد محي الدين ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٤) شذرة : الشَّذْر : قِطَعٌ من الذَّهَب يُلْقَطُ من المعْدِن من غير إذابة الحجارة ، واحدته شَذْرَة – لسان العرب.

(٥) مقدمة المغني ، ص ١١.

وكان هذا النوع من المؤلفات هو موضوع دراستي ، وهو كتاب (توضيح المقاصد والمسالك) [١]، تأليف بدر الدين الحسن بن القاسم المرادي.

ولكي تحقق الباحثة غايتها كان لابد من دراسة هذا الكتاب ، دراسةً وصفيةً تحليلية إبرازاً لما جاء فيه من آراء قيمة ، لعلماء كان لهم إسهامات فعالة في مسيرة النحو ؛ فقد ألفوا الكثير من الكتب حول الجمل وإعرابها، والأدوات ، منهم مَنْ تحدث عنها في كتاب واحد ، مثل "مغني اللبيب لابن هشام" ، والجنى الداني للمرادي ، ومنهم مَنْ خصَّصَ لها مباحث ، أو فصولاً ، وسأذكر هنا بعض الكتب لتكون بمثابة تمهيد لدراستنا ، فنجد في القرن الثاني الهجري :

١/ الحروف[٢] للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ت (١٧٥هـ).

٢/ اللامات في القرآن الكريم لأبي الحسن الأخفش ، ت (٢١٥هـ) [٣].

٣/ اللامات لابن كيسان ، ت(٢٩٩هـ) [٤].

٤/ شرح الألفات لأبي بكر الأنباري ، ت(٣٢٨هـ) [٥].

٥/ معاني الحروف للرماني ، ت(٣٨٤هـ) [٦].

أما في القرن الخامس الهجري فعثرنا على :

٦/ الألف واللام لأبي بكر الأنباري ، ت(٥٧٧هـ) [٧].

ونجد في القرن السادس الهجري :

٧/ الحروف[٨] للرازي ، (٦٣١هـ).

---

(١) تحقيق أحمد محمد عزوز .

(٢) تحقيق رمضان عبد التواب.

(٣) الفهرست لابن النديم ، ص ٥٤ ، ليبسيك ، ١٩٧١م.

(٤) حاشية إنباه الرواة ، للقفطي، ٥٩/٣.

(٥) الفهرست لابن النديم ، ص ٦٣.

(٦) البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي ، ص ١٥٩ ، تحقيق محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة.

(٧) حاشية إنباه الرواة١٧٠/٢.

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٩٤.

أما في القرن السابع الهجري فنجد:

٨/ رصف المباني[١] للمالقي، ت(٧٠٢هـ).

٩/ الجنى الداني في حروف المعاني[٢]، للمرادي ، ت(٧٤٩هـ).

١٠/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب[٣]، لابن هشام ، ت(٧٦١هـ).

كل هذه المؤلفات نعد من محاولات الإصلاح، والتيسير، والإحياء لعمل فني؛ لذلك وجد كتاب (شرح قواعد الإعراب) كأحد الوسائل التعليمية للناشئة.

---

(١) تحقيق أحمد خراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢) تحقيق أحمد طه محسن، وفخر الدين ، ونديم فاضل ، سنة ١٣٧٤هـ – ١٩٧٥م.

(٣) تحقيق محمد محي الدين ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

الفصل الأول

حياة المرادي وعصره

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: **حياته،واسمه، ولقبه، وأصله، وأساتذته، وثقافته، ومكانته العلمية**.

المبحث الثاني: **عصره، وحياته الأدبية، والاقتصادية، الدينية، والثقافية، الاجتماعية**.

المبحث الأول

حياته،واسمه، ولقبه، وأصله، وأساتذته، وثقافته، ومكانته العلمية

اسمه:

الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المصري، أبومحمد، بدر الدين المعروف بابن أم قاسم. مفسر أديب.

مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب من كتبه (تفسير القرآن) عشر مجلدات، و(إعراب القرآن) و(شرح الشاطبية) في القراءات و(شرح ألفية ابن مالك) في دمشق، وفي خزانة الرباط (٧٧٤ جلاوي) مجلدان، وخزانة الشاويش ببيروت، كتبت هذه النسخة سنة ٨٢٦هـ توفى بسرياقوس (بمصر) [١].

حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المُرَادِي المراكشي الإمام العالم النحوي بدر الدين المالكي الشهير بابن أم قاسم لأمراة تبنته تدعى أم قاسم كانت من بيت السلطان كان إماماً في اللغة العربية، شرح ألفية ابن مالك، والشهيد وغيرها وصنف كتاباً في معاني الحروف نظماً وشرحاً[٢].

قال محمد بن أحمد بن حيدرة الأنصاري معرفاً للشيخ المرادي أنه شرح الجزولية والكافية الشافية والتسهيل والفصول لابن معطي والحاجبية النحوية العروضية والشاطبية وكان عارفاً بالفقه المالكي والأصول، وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي ﷺ في النوم فقال له يا حسن اجلس انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف انتهى، وقد ذكره العفيف المطري في ذيل طبقات القراء فقال المصري المولد الأسفي المجند النحوي اللغوي الفقيه البارع بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته

---

(١) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، ج٢:ط٢١.

(٢) الدرر الكامن ابن حجر ج٢ ص١١٦-١١٧.

أم أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من العرب عرفة بالشيخة، وكانت شهرته تابعة لشهرتها، وأبي زكريا العماري، وأتقن العربية والقراءات على المجد إسماعيل الشستري، صنف وتفنن، وأجاد وذكر من مصنفاته غير ما تقدم شرح المفصل، وسمى كتاب في حروف المعاني بالجنى الداني وذكر أن وفاته يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ انتهى وقيل سنة ٧٥٥ والله أعلم.

ابن أم قاسم[١] – بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي النحوي اللغوي المعروف بابن أم قاسم توفى سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة حسن بن قاسم[٢] بن عبدالله بن علي المرادي المراكشي المالكي، المعروف بابن أم قاسم (بدرالدين). عالم مشارك في النحو والتفسير والفقه والأصول والقراءات والعروض ولد بمصر وتوفى يوم عيد الفطر الحسن بن قاسم[٣] بن عبدالله بن علي أبومحمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي المصري الأسفي المغربي المجتهد الفقيه النحوي اللغوي التصريفي البارع، قرأ القراءات على العلامة مجدالدين إسماعيل بن الشيخ تاج الدين محمد البنتاكي وأخذ العربية عن جماعة البناتكي آخرهم أبوحيان والفقه عن الشيخ شرف الدين المغيلي المالكي.

أما المرادي[٤] فهو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي يرجع نسبه إلى قبيلة مراد، وكان موطن رهطه، في القرن السابع في أسفى على ساحل الأطلنطي بالمغرب، ثم رحلت جدّته أم أبيه، زهراء المشهورة بأم قاسم إلى مصر، وعرفت فيها بالشيخة وفي مصر ولد الحسن، ونسب إلى جدّته، فقيل: ابن أم قاسم.

---

(١) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ج١ مؤلفه إسماعيل باشا البغدادي ص١٨٦.

(٢) معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ج١ تأليف عمر رضا ص٥٧٨.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ت٨٣٣هـ ص٢٢٧.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني صنعه الحسن بن قاسم المرادي تحقيق فخر الدين ، محمد نديم فاضل ص٦.

لقبه وكنيته:

اللقب والكنية[1] صفتان ملازمتان لكل من كان له لقب أو كنية أشعاراً بالتسمية وباباً للمديح أو للذم. ولم يكن المرادي أول أو آخر من لقب، أو كني، فإن كتب الطبقات والتراجم مليئة بكنى الرجال وألقابهم – وكذا المرادي – تقديراً لجهودهم وإجلالاً لعلمهم وعرفاناً بفضلهم. فقد لقب ببعض الألقاب التي تشير إلى صفة المديح، أو المكان، أو المذهب لقب المرادي (ببدر الدين)، ولقبه صاحب (كشف الظنون) بـ(شمس الدين)، (وبالخاوراجي) وخواران في إيران بجهة المشرق وهذا يدل على ضعف ما ذهب إليه (حاجي خليفة).

كما سمي بـ(المالكي) نسبة إلى المذهب المالكي الذي اعتنقه وأصبح عارفاً بفقهه، وأصوله.

وسمي المرادي بالمصري لولادته في مصر وبالمغربي لأصل عائلته وأجداده.

أما كنيته:

فإنها لم يختلف فيها أصحاب الطبقات والتراجم فكانت: (ابن أم قاسم) كما ذكرها الكثيرون كالسيوطي وابن حجر العسقلاني، وعمر رضا كحالة، الدكتور شوقي ضيف. وخير ممن يوضح كنيته المرادي بكلمته أم هذه هو (الحنبلي) في شذرات الذهب حيث قالت: (.. المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه جاءت من المغرب فكانت شهرته تابعة لها (وهذا عندي أصح الآراء وأقربها إلى الصحة ما دامت أكثر المراجع ترجع أصل عائلته إلى المغرب ونشأتها هناك.

وأبعدها عن الصواب قول العسقلاني (أم قاسم امرأة تبنته كانت من بيت السلطان لأنه لا ينشأ في بيت السلطان، ولم تسعفنا المصادر والمراجع التي تناولت حياته بما يدلل ويبرهن على نشأة هذا الرجل هناك كما لم تذكر تقربه على بيت السلطان أو يحفظ بعطفه، أو توليه منصب خلال حياته. وذكر كلمة أم التي كني بها المرادي، البغدادي

---

(١) المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية، ط١، د/ علي عبود الساهي ص٤٩-٥١.

في كتابه (هدية العارفين) حيث قال عن المرادي (النحوي[1] اللغوي المعروف بابن أم قاسم). وعلى مخطوطته (التوضيح) (وأبوعلي حسن بن أم قاسم). وكذلك (رسالة في الجملة) وكني المرادي أيضاً (بأبي علي)، وكناه بعضهم (بأبي محمد) إن تسمية المرادي وكنيته (بأبي علي) مقبولة لأمرين.

الأول: قرب هذا الأسم من كلمة (حسن) الذي يذهب الناس إليه في تكنية من سمي به.

الثاني: وجوده على مخطوطة التوضيح كما بينت. أما كنية المرادي وتسميته بـ(أبي محمد) فهو مما لم يرد عن أكثرهم وقد جاءت عند بن الجذري، ومحمد بن فهد المكي وقد يكون ذلك تحريفاً، أو ساقطاً عن سلسلة النسب، وأكثر ما تكون الكنية بها تحريفاً لأنها لم تذكر على صفحات مخطوطاته.

والشيء الآخر الذي يثبت دفع هذه الكنية عنه هو أننا لم نعثر في مكان أو موضع خلال الدراسة والتتبع عن هذا العالم أنه قد تزوج أو أنجب ليكنى بأحد هذين الاسمين وخاصة الكنية الثانية (أبي محمد) وما دمت بصدد الكلام على كنيته أقوال: حذف بعضهم لفظة (أم) فكنوه بـ(ابن قاسم) وهذا هو الذي ذهب إليه السيوطي في مكان آخر من البغية وهو يتكلم على كتب النحو حيث قال: (كتب النحو ألفية ابن مالك، وعليها شروح مفيدة سيما شرح ابن قاسم).

شيوخ المرادي وتلاميذه:

وقد أخذ العلوم الإسلامية، وعلوم العربية، عن كثير من رجال ذلك العصر. ومنهم[2]:

١- أبوحيَّان الأندلسي: وهو محمد بن يوسف، أثير الدين النحوي اللغوي المفسّر المقرئ المؤرخ الأديب، ولد سنة ٦٥٤ في الأندلس، ورحل إلى المشرف، فكان له شهرة واسعة توفى سنة ٧٤٥.

---

(١) توضيح المقاصد، ٥١-٥٢.

(٢) الجنى الداني للمرادي ص٦-٨.

٢- السراج الدمنهوري: وهو عمر بن محمد بن علي، سراج الدين، المصري ولد بعد سنة ٦٨٠ بدمنهور، وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين وتوفى سنة ٧٥٢.

٣- شمس الدين ابن اللبَّان: وهو محمد بن أحمد بن عبدالمؤمن الدمشقي مفسر ومن علماء العربية، ولد بدمشق، وعاش سبعين سنة، وتوفى بمصر سنة ٧٤٩.

٤- أبوزكريا الغماري: وهو يحيى بن أبي بكر بن عبدالله التونسي الصوفي ولد سنة ٦٤٣، وكانت بضاعته في النحو مزجاةً، وتوفى سنة ٧٤٢.

وأخذ المرادي أيضاً عن أبي عبدالله الطنجي، والشرف المقيلي المالكي وغيرهما، وبرع في النحو، التفسير، والفقه، والأصول، والقراءات، والعروض. وكان إماماً في العربية مشهوراً بصلاحه وتقواه، وله كرامات كثيرة.

تلاميذ المرادي[1]:

إن عالماً كالمرادي، قضى حياته بالدرس، والتتبع والمدارسة، التأليف تاركاً وراءه تراثاً ضخماً، وثروة من العلم والأدب، وانتفع به طلاب العلم والمعرفة، لابد من أن يكون قد تصدر للتدريس وفرغ إلى مجالسته مجموعة من الدارسين.

إن المتتبع لمصنفات المرادي يلاحظ مجالس العلم والتدريس التي تصدرها.

فقد شرح نونية الإمام (السخاوي) بكتاب سماه: (شرح المفيد على عمدة المجيد) بناء على تكرار أحد السائلين حيث قال: تكرر على سؤال بعض المشتغلين أن أشرحها شرحاً يعين على فهمها وينوه بما اشتغل عليه من صغر حجمها، من بديع محاسنها، وغزير علمها، فأجبته إلى ذلك).

---

(١) توضيح مقاصد الألفية للمرادي ص٥٩-٦١.

وقال في مقدمة توضيحه لألفية ابن مالك:

وبعد، فهذا توضيح لمقاصد الألفية، سألنيه بعض حفاظها المعنيين باستنباط مسائلها وفوائدها من ألفاظها، فأجبته إلى رغبة الثواب، وتقريباً على الطلاب.

وما منهج السؤال والجواب الذي سار عليه في توضيحه، إلا دليل على تصدره للتدريس وأجوبته على أسئلة الطلاب، وما يتوقعه من أسئلة ليجيب عليها، شارحاً بموجبها المسائل النحوية، واللغوية في الحقيقة منهج المدرس بين طلابه كقوله في توضيحه: فإن قيل... قيل ... وفإن قلت ... قلت، أو فالجواب وسأوضح ذلك في منهج المرادي.

وفي مقدمة كتابه (الجني الداني في حروف المعاني) يقول:

(وفي هذا كتاب جعلته لسؤال بعض الأخوان جواباً، وعلى الرغم من مكانة المرادي وعلمه، والجهد الذي بذله في مجالي العلم والمعرفة خدمة طلابها – حتى تخرج على يديه عددٌ كبيرٌ منهم – إلا أنه لم يكن صاحب حظوة عند أصحاب كتب التراجم من بعده، فلم يذكروا إلا واحداً أخذ عنه القراءات وهو: إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد بن عبدالمؤمن التنوقي البعلي الأصل الدمشقي المنشأ، نزيل القاهرة.

شروحه ومصنفاته:

وقد ترك آثاراً جليلة مثل علوم القرآن والعربية منها:

١- إعراب القرآن[١].

٢- تفسير القرآن: وهو في عشر مجلدات، أتى فيه بالفوائد الكثيرة.

٣- الجنى الداني في حروف المعاني.

٤- شرح الاستعاذة والبسملة: وكان منه نسخة بخط المؤلف عند السيوطي وقد ذكره المؤلف في هذا الكتاب.

---

(١) الجنى الداني للمرادي ص٨-٩.

٥- شرح الألفية[١]: والألفية منظومة في النحو لابن مالك، شرحها عدد غفير من العلماء، منهم المرادي وفي مكتبة الأوقاف بحلب نسخة مخطوطة من شرحه، تحت الرقم ٢٥٩٩.

٦- شرح التسهيل: والتسهيل كتاب نحوي، جامع مختصر لابن مالك، طبع في القاهرة عام ١٩٦٨. وقد شرحه المرادي شرحاً مطولاً، وذكره مراراً في هذا الكتاب.

٧- شرح الجزولية: والجزولية مقدمة موجزة في النحو تسمى بالقانون وهي في الأصل حواشي على جمل الزجاجي، علقها أبوموسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، المتوفى سنة ٦٠٧ ثم أفردها في كتاب، فكانت عسيرة المنال، لا يفهم حقيقتها إلاّ كبار العلماء البلغاء.

٨- شرح الحاجبية النحوية: والحاجبية مُقدِّمة نحوية جليلة، لجمال الدين ابن الحاجي عثمان بن عمر، المتوفى سنة ٦٤٦. اسمها الكافية في النحو. وقد شرحها عدد كبير من العلماء، ومنهم المرادي.

٩- شرح الحاجبية النحوية العروضية: والحاجبية هذه قصيدة لابن الحاجب في علم العروض، أسمها المقصد الجليل في علم الخليل. وقد شرحها المرادي.

١٠- شرح الشاطبية: والشاطبية قصيدة في القراءات السبع، نظمها، القاسم بن فيرة الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠. وسماها (حرز الأماني ووجه التهاني). وعليها شروح كثيرة، أحدها للمرادي واسمه ثرياب وقف حمزة وهشام) ومنه نسخة خطبة في دار الكتب الظاهرية تحت الرقم ٣١٨ (٢٩ القراءات).

قال الجزري: وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصحّ.

١١- شرح الفصول[٢]: والفصول كتاب نحوي يسمى (الفصول الخمسون) صنفه يحيى بن عبدالمعطي المتوفى سنة ٦٢٨ وعليه عدة شروح، أحدهما للمرادي.

---

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية بروكلمان، دار الملايين، ج٢، ص٢٢.

(٢) الجنى الداني، ص١٠.

١٢- شرح المفصل: والمفصل كتاب نحوي مشهور .ألفه جار الله الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨. وقد اعتنى بشرحه عدد كبير من النحاة. وكان للمرادي شرح عليه.

١٣- كلا وبلى: وهو كراسة أفردها للحديث عن معنى الأداتين: كلا وبلى وذكره في هذا الكتاب.

١٤- معنى لو: وهو ورقات أفردها للحديث عن معنى الأداة (لو) ذكره في هذا الكتاب.

١٥- منظومة في معاني الحروف: وهي منظومة شعرية، جمع فيها معاني الحروف ثم شرحها بعد في كتاب.

وذكر له كتاب (جمل الإعراب) منه نسخة خطية في ليون، تحت الرقم ٢١٥، وأخرى في باتنه. وأبيات من الكامل تتضمن أنواع الجمل المختلفة، وعليها حواشي لأحد الشراح، ومنها نسخة خطية في برلين، تحت الرقم ٦٨٧٧. ومنظومة في الذال المعجمة والدال المهملة. وأخرى في الظاء والضاد. وشرح الواضحة.

شرح الواضحة في تجويد الفاتحة[١].

من سمي بالمراد[٢]:

لم ينفرد ابن أم قاسم بهذا اللقب، بل سمي به كثيرون ممن سبقوه، أو تأخروا عنه، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، مع نبذة مختصرة عن حياة كل منهم:

١- عابس بن سعيد المرادي قاضي من الولاة القادة، ولي الشرطة.

٢- النحاس المرادي أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي صنف في النحو كتاب (الكافي) وهو مفقود، (التفاحة في النحو). مطبوع في العراق سنة ١٩٦٥م. وللنحاس في النحو كذلك إعراب القرآن، وشرح أبيات سيبويه، وهما أهم من كتابه (الثقافة في النحو).

---

(١) المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ج٥ ص٦٥ جمع وإعداد وتحرير د/ محمد يس صالحية.

(٢) توضيح مقاصد الألفية ص٦١-٦٢.

٣- محمد بن الحسن بن علي بن ... بن شداد بن طفيل المرادي.

٤- العشاب القرطبي المرادي هو: أحمد بن محمد بن يوسف المرادي القرطبي العشاب سمع الموطأ من ابن برهان. اشتغل في النحو.

٥- الحنبلي المرادي هو: علي بن سليمان بن أحمد بن محمد بن لعلاء الدمشقي الصالحي الحنبلي. من مصنفاته: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف في أربع مجلدات.. وكتاب (تحرير المنقول في تمهدي على الأصول).

٦- القيرواني المرادي هو: محمد بن الحسن أبوبكر الحضرمي، المعروف بالمرادي القيرواني، دخل الأندلس، وأخذ عن أهلها، كان عالماً بالفقه، إماماً في أصول الدين.

٧- علي بن محمد المرادي (١١٣٢-١١٨٤هـ).

مفتي الحنيفة بدمشق، أصله من بخاري، مولده ووفاته بدمشق له رسائل منها:

أ. أقوال الأئمة العالنة في أحكام الدروس والثيامنة.

ب. له نظم كثير جمعة ابنه خليل المرادي صاحب كتاب (سلك الدرر).

٨- حكمة المرادي – ولد بدمشق – طبيب من طلائع اليقظعة العربية بدمشق.

انتخبه المجمع العلمي العربي عضو شرف سنة ١٩١٩م فانقطع للبحث والتدريس. ترجم عن الفرنسية: القاموس الفلسفي لفولتير. وعن التركية كتاب (الطب الشرعي) لوصفي بك في ستة أجزاء صغيرة – طبع.

المبحث الثاني
عصره، وحياته الأدبية، والاقتصادية،
الدينية، والثقافية، الاجتماعية

حياته السياسية[1]:

عاش المرادي في عصر تميز بالاضطرابات وعدم الاستقرار عصر تسوده الفتن والمنازعات بين طبقات الشعب، التنافس والتناحر بين السلاطين على مناصب الدولة، الخراب والفساد في جميع ربوع البلاد نتيجة لتسلط فئة بعيدة عن الشعب الذي يتحكمه.

شهدت سنة ٦٤٨هـ نهاية الدولة الأيوبية، وقيام دولة المماليك التي انقسمت إلى:

أ. دولة المماليك البحرية ٦٤٨هـ-٧٤٨هـ على يد الملك المعز عزالدين أيبك وهي الفترة التي عاش فيها المرادي.

ب. دولة المماليك البرية، أو الجراكسة ٧٤٨هـ-٩٢٣هـ لقد توالى على حكم المماليك البحرية حكام كثيرون اتسم حكمهم بكثرة الفتن والاضطرابات، والتناحر على السلطة، ولم تهدأ الأمور وتنعم البلاد بالاستقرار والهدوء. إلا في زمن السلطان ابن قلاوون ٦٩٣هـ-٧٤١هـ، وهو الناصر محمد بن السلطان قلاوون وفيها هدأت الأمور، وبلغ النظام الإداري للسلطة مبلغاً عظيماً من الدقة والتنسيق ونظمت دواوين الحكومة، ومواردها، فنعمت الدولة بالاستقرار والهدوء.

الحكومة المصرية في عصر المماليك:

كانت الحكومة زمن سلطنة المماليك بوجه عام، وسلطنة الناصر محمد بوجه خاص، حكومة بيروقراطية، بمعنى أن السلطان كان يستعين في إدارة شئونه على كبار الموظفين الإداريين، يمنح كلاً منهم حرية التصرف في الأمور التي يباشرها على الرغم من مباشرة السلطان مراقبتهم، ومحاسبة كل منهم على علمه وكان أهمها:

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ص٥-٦-٩.

نائب السلطنة، والوزير، والمحتسب، ووالي القاهرة وولاة الأقاليم. وكان بمصر عِدة دواوين حكومية، يشرف كل منها على ناحية من نواحي الغدارة العامة أهمها:

ديوان الإنشاء لتنظيم العلاقات الخارجية.

وديوان الأحبار ويشبه وزارة الأوقاف.

ثم ديوان الخاص ومدير الشؤون المالية التي تتعلق بالسلطان وديوان النظر، ويشبه وزارة المالية.

حياته الاجتماعية: (المجتمع المصري في عصر المماليك) [1]:

ظل المماليك طبقة مقفلة على نفسها، منفصلة عن سائر السكان لم يتزوجوا من أهل البلاد، بل اختاروا زوجاتهم، وجواريهم من بنات جنسهم فأوجدت هذه العزلة التي سلطها المماليك فجوةً واسعةً بين الحكام والمحكومين في مصر، مما ترك أثراً واضحاً في المجتمع المصري.

لقد تنكر المماليك للمجتمع المصري، وأنزلوا كثيراً من ألوان الامتهان بطبقات المجتمع البعيدة عن السلطة والسلطان.

لقد احترم المماليك العلماء، ورجال الدين، لأنهم أحسوا أنهم غرباء وهم بحاجة إلى دعامة يستندون إليها في حكمهم، والطبقة الأخرى المقربة للمماليك هم طبقة التجار، لأن الحكام أحسوا أن التجار وحدهم، المصدر الأساسي الذي يمد الدولة بالمال ساعات الحرج والشدة، إلا أنَّ هذه الطبقة لم تشعر بالاطمئنان على أموالها لكثرة الغرامات والخسارات، وتحكم الظلمة في أموالهم.

أما طبقة الفلاحين، فهي الطبقة الأخرى المحرومة من خيرات البلاد نجد ذلك واضحاً في ما ذكره الدكتور عبداللطيف حمزة عن مغالاة المماليك في ابتزاز الأموال من جيوب الفلاحين المساكين، الذين ظلوا يعانون كثيراً من ثقل الضرائب المشروعة حيناً، وغير المشروعة آخر.

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ص٩-١٢.

ثم يقول: (أجل كان المماليك قوماً أسخياء، يمنحون الفلاحين وغيرهم من أفراد الشعب الجائع شيئاً من الرعاية). ولكن هذه الحال لم تزد المماليك أنفسهم إل شعور بأنهم السادة كما لم تزد المصريين أنفسهم إلا شعوراً بأنهم العبيد.

والظاهرة الاجتماعية الأخرى التي تميز بها المجتمع المصري خلال حكم المماليك ظهور طبقة الأعراب الذين انتشروا في كثير من مدن مصر.

ولما كانت المرأة تشكل جزاءً مهماً في تكوين المجتمعات. (فقد تمتعت المرأة في عصر المماليك بمكانة أسمى كان المماليك أنفسهم ينظرون إليها نظرة ملءها الاحترام فاحتج المصريون (المرأة، فقدر لها أن تبلغ دوراً كبيراً في سياسة الدولة، فشاركت في النشاط العلمي والدين، والظاهرة الأخيرة: هي تشجيع الحكام لتجارة الرقيق.

حياته الثقافية[1]:

رافق الحياة السياسية المضطربة والحياة الاجتماعية المتأخرة حركة علمية واسعة النطاق، فلم تكن جوانب الحياة العامة على درجة واحدة من المساواة والتكافؤ.

لذا أصبح لزاماً- لما يتطلبه البحث- أن أبين ما كانت عليه الحياة الثقافية والعلمية في عصر المرادي أبان حكم المماليك، لتأثره بعصره، وأثر ثقافة ذلك العصر فيه.

ففي الوقت الذي بدأ الضعف يعمل (عمله في العراق وهو) مركز الخلافة العباسية الإسلامية (والأندلس في طريق الزوال، والسقوط، كانت مصر تتمتع بحركة علمية وثقافية واسعة لها أثرها في انتشار العلوم والآداب وكثرة العلم والعلماء لقد تجمعت عوامل عدة، تضافرت جميعها للعمل على انتشار الثقافة في ذلك العصر وأوجزها فيما يلي:

١- هجرة كثير من العلماء إلى مصر من حلب، والشام، وبغداد بعد أن اجتاحها الغزو المغولي، ومن الأندلس التي انتشرت فيها لفتن والتطاحن المستمر.

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ص١٢-١٥.

٢- زعامة مصر لقيادة ركب الثقافة الإسلامية بعد أن تخلت بغداد عن ذلك، وفيها وجد المسلمون أملهم في كل ما فقدوه.

٣- تشجيع المماليك للثقافة، واعزازهم بأصحابها (إذ كان المماليك لشعورهم بنقص أحسابهم، ولأنهم دخلاء، يحاولون استكمال مهابتهم فهم قوم يجهلون العربية ولهذا أبدى المماليك اهتمامهم بالعلم والعلماء كما قال ابن خلدون.

٤- ورث المماليك دولة الأيوبيين الذين كانوا يولون العلم حرفةَ خاصةً فلا مفر للمماليك من أن يسيروا على هذا النهج حفاظاً على تراث الأمة الذي بدأ التتار بالقضاء عليه في مصر كما قضوا عليه في بغداد والشام وتحول كثير من علمائهم إلى مصر وبعد بيان الأسباب والعوامل التي ساعدت على تكوين النهضة العلمية في مصر أقول: رافقت هذه الحركة الثقافية والعلمية في مصر خلال المماليك مظاهر متعددة كانت نتيجة حتمتها طبيعة الحياة الثقافية المزدهرة، هي[١]:

١- انتشار دور التعليم من مساجد، ومدارس ومكتبات قال ابن بطوطة: (... وأما المدارس في القرن الثامن، فلا يحيط أحد بحصرها لكثرتها.

لم يكتف سلاطين المماليك ببناء المدارس والمساجد والربط، بل زودوها بالمكتبات التي تعد ركنا أساسياً في بناء الحياة العلمية والثقافية في عصرهم. أما العلوم الأساسية التي كانت في هذه المساجد والمدارس فقد ارتبطت بأصول الدين كالفقه والحديث، والتفسير، ثم العلوم اللغوية كالنحو والصرف، والبيان، فضلا عن الدراسات العقلية كالفلسفة والمنطق.

٢- كثرة العلماء:

لقد رافق هذه الحركة العلمية والثقافية ظهور طائفة من العلماء في مختلف فنون العربية، وأسهموا في تركيزها وانتشارها وازدهارها ولقد ذكر السيوطي مؤلفاتهم في كل باب وفن من أبواب اللغة العربية وفنونها كالنحو واللغة، والصرف، والأدب، كذلك التاريخ، والتفسير والحديث والقراءات. ولم يقتصر الأمر على القاهرة فحسب، بل شمل

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ص١٥-١٩.

المناطق الأخرى في مصر، وحسبنا ما نراه في (الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد) منهم:

ابن النحاس المتوفى ٦٩٨هـ، والحافظ شرف الدين أبوالحسين علي بن الإمام عبدالله اليونهيني المتوفى سنة ٧٠٦هـ، وجمال الدين محمد بن سالم بن واصل المتوفى ٦٩٧هـ، وهو صاحب كتاب (مفرح الكروب في أخبار بني أيوب، ومجد الدين الفيرزأبادي صاحب (المعجم القاموس المحيط).

٣- نشاط حركة التأليف:

لقد زادت في مختلف العلوم العربية المؤلفات اللغوية، والأدبية والتاريخية والفقهية فكان لعلماء النحو اللغة في ذلك العصر آثار جليلة، منهم:

١- ابن النحاس المصري ت٦٩٨هـ.

٢- أبوحيان النحوي ت٧٤٥هـ.

٣-المرادي النحوي ت٧٤٩هـ.

٤- ابن عقي ت٧٦٩هـ.

٥- ابن الضائع ت٧٧٦هـ.

٦- ابن هشام ت٨٦١هـ.

وغيرهم كثير كان لنشاطهم أثره في الحركة العلمية والثقافية في عصر المماليك. ولم يقتصر التأليف على النحو فحسب، بل تعداه إلى العلوم الأخرى فابن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ يؤلف لسان العرب الذي يعد من أشهر المعاجم العربية في اللغة.

اتجاهات الدراسة النحوية، ومظاهرها في عصر المرادي[١]:

لقد كانت الدراسات النحوية في مصر مبكرةً بسبب العناية الخاصة بضبط القرآن، وقراءاته، الأمر الذي أدى إلى نشوء طبقة من المؤدبين والعلماء، يعلمون الشباب مبادئ العربية حتى يحسنوا تلاوة القرآن كان في مقدمتهم (عبدالرحمن بن هرمز) تلميذ الدؤلي ومن بعده، ورش عثمان بن سعيد القبطي الأصل المتوفى ١٩٨هـ، أخذ عن نافع قراءاته

(١) توضيح مقاصد الألفية، ص٢٠-٢٢.

في المدينة سنة ١٥٥هـ، ثم عاد إلى الفسطاط رئيساً للقراء بمصر وأول نحوي – بالمعنى الدقيق– ولاد بن محمد المتيمي البصري الأصل الناشئ بالفسطاط، رحل إلى العراق، وأخذ عن الخليل، وعاد إلى مصر وهو يحمل المذهب البصري يعاصره (أبوالحسن الأعز) الذي تتلمذ على الكسائي، فاتصلت بذلك الدراسات النحوية في مصر بإمامي المدرستين الكوفة والبصرة.

ثم تلا هذين العالمين مجموعة من العلماء حملوا راية النحو في مصر مثل أحمد بن الدينوري المتوفى ٢٨٩هـ الذي رحل إلى البصرة وبغداد فأخذ عن المازني وثعلب.

لقد كان ارتباط الدراسات النحوية في مصر وثيق الصلة بنحو المدرستين البصرية والكوفية كما عرفوا النحو البغدادي القائم على مبدأ الاختيار من المذهبين الذي برز على يد ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ إلا أن المذهب البصري هو الذي رجحت كفته في الدراسات النحوية المصرية لأسباب متعددة منها:

١– وصول كتاب سيبويه إلى مصر في وقت مبكر، مهد الطريق أمام المتعلمين أن يكونوا على بينة من أبعاد نحو البصرة. كما كان العلماء ينظرون إليه نظرة تقديس وإجلال، وأن العالم النحوي لا يصبح له النبوغ ما لم يدرس كتاب سيبويه.

٢– اختلاف أبي جعفر النحاس النحوي المصري المتوفى ٣٣٨هـ إلى أوائل البغداديين كابن كيسان، وابن شقير وإضرابهما كما سمع أصحاب ثعلب وغيره ثم عاد إلى موطنه يدرس الطلاب كتابه سيبويه وبذلك يلتحم نحو المدرستين المصرية والبغدادية أيضاً.

٣– كتب علماء البصرة مثل:

الإيضاح لأبي علي الفارس المتوفى ٣٣٧هـ، والجمل للزجاجي ت ٣٣٩هـ وغيرهما من كتب النحو البصرية بعد كتاب سيبويه. لم يقتصر الأمر على رحيل علماء مصر إلى البصرة، والكوفة، بغداد والأخذ من علمائها، وإنما اجتذبت إليها مجموعة من هؤلاء منهم إبراهيم بن إسحق البغدادي أحد تلاميذ الزجاج، صنف كتاباً في النحو سماه (التبصرة) وعبدالرحمن بن إسحاق الزجاج المتوفى ٣٣٩هـ وعلي بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر قدم مصر سنة ٢٨٧هـ وبقي فيها ثلاثة عشر عاماً.

كما بدأت في القرنين السابع والثامن الهجريين، هجرة علماء بغداد والأندلس والشام إلى مصر، ووصل إليها ابن مالك، وأبوحيان النحوي وجاء (محي الدين محمد بن أحمد عبدالدائم الجلي الملقب بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨هـ، قادماً إلى القاهرة ولزم أبا حيان بعد كل هذا نقول:

١- قدم الدراسات النحوية في مصر.

٢- إطلاع هذه الدراسات على نحو البصرة، والكوفة، بغداد.

٣- اندماج علوم المشرق والمغرب في مصر (العراق، الشام، الأندلس).

٤- كان المذهب البصري، هو المذهب الراجح في الدراسات النحوية المصرية بتأثير كتاب سيبويه ووصلوه إلى مصر في وقت مبكر.

٥- قيام الحركة النحوية ودراستها في مصر بعد القرنين السادس والسابع الهجريين على أكتاف علماء الأندلس كابن مالك وأبي حيان النحوي.

٦- تميزت الدراسات النحوية في مصر في ذلك العصر بتأليف المنظومات والمختصرات النحوية ليسهل على الدارسين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد صنفوها كعلاج بدالهم.

٧- لقد استدعى وجود هذه المنظومات، والأراجيز الشعرية في النحو حركة تأليف واسعة لشرحها، والتعليق عليها. وقد شغلت ألفية ابن مالك العلماء وقتا طويلاً، فطافوا حولها معلقين وشارحين، شرحها ابنه بدر الدين المعروف (بابن الناظم) – ثم أبوحيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل الأشموني، وغيرهم كثير بينته في موضعه.

٨- لا يمكن فصل النحو عن بقية العلوم العربية كالفقه – والحديث – والقراءات– والتفسير، لأن علماء النحو في ذلك الوقت كانوا يقومون بتدريس الفقه والحديث والتفسير.

٩- لم يكن للدراسات النحوية في عصر المرادي شيءٌ جديدٌ مبتكر، فقد كان أصحاب المؤلفات يحشدون فيها آراء النحاة المتقدمين من أصحاب المدارس النحوية المتعددة، من ذلك:

التذييل التكميل، وكتاب الارتشاف لأبي حيان النحوي، وخير دليل على ذلك كتاب المرادي (توضيح مقاصد الألفية).

١٠- كانوا يتدربون[١] على الإعراب: والترغيب في دراسة مسائل النحو لجأوا إلى هذا المنهج والأسلوب كما دأب بعض العلماء على إعراب ما فضل من الشواهد.

وقد وضح هذا في (مغنى اللبيب) لابن هشام، حيث عقد بابا في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المهرب من جهتها، وفي ذلك أماكن الحذف.

ويخلص الأستاذ عبدالعال مكرم الدراسات النحوية واتجاهاتها في مصر بقوله:

(وإذا نظرنا إلى اتجاهات النحو في مدرسة مصر نجد أنها تتجه إلى جهتين:

الأولى: متأثرة بالنحو البصري بمقاييسه وأصوله، علله، وفروعه، هذه يمثلها ابن الحاجب، وأبوحيان الأندلسي، وإن لها دلوا بين الدلاء وهذه الوجهة التي يمثلها ابن مالك وابن هشام تنتزع من رأي حر، فخلفاً بذلك البصريين والكوفة، كما انفردا بآراء مستقلة.

حياته الدينية:

شهدت مصر في عصر سلاطين المماليك نشاطاً دينياً عظيماًن فبالغوا في إظهار التقوى، والورع، وأكثروا من تشييد الجوامع والمساجد وأقاموا منها (ما لا يكاد يحصى كثرة) كما قال القلقشندي (وكان أشهرها الجامع الأزهر) الذي ظل محتفظاً بمكانته للعبادة، والتدريس.

كما بقيت المساجد، والجوامع الأخرى وثيقة الصلة بالدين والتدريس ومجالس الحكم للقضاء بين القضاة، ودراسة القرآن وتعاليمه، وهناك ظاهرة بارزة في الجانب الديني خلال حكم المماليك هي، التصوف الذي انتشر انتشاراً كبيراً حتى أطلق المتصوفون على أنفسهم اسم (الفقراء) على أن بعض الصوفية تطرف بآرائه وأفعاله، فنشأ عن هذا التطرف (طائفة الدراويش) لقد كانت مدارس القاهرة في العصر المملوكي يشابه كليات عالية يدرس فيها أصول الدين كالفقه، والحديث والتفسير، وكل العلوم اللغوية كالنحو، والصرف والبيان فضلاً عن الدراسات العقلية كالفلسفة، والمنطق.

فظهرت نتيجة للحياة الدينية، والدراسة في أصول الدين والقرآن والحديث والتفسير طائفة من علماء الدين في هذه العلوم منهم شيخ تقي الدين القشيري القومي المتوفى

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ص٢٦-٢٨.

سنة ٧٠٢هـ من كتبه: الإلمام بالحديث وشرحه، ثم كتاب شرح العمدة، كتاب الاقتراح في مصطلح الحديث.

حياته الاقتصادية[١]:

على قدر ما أصاب الحياة الدينية، والثقافية من تقدم، وعناية من لدن سلاطين المماليك، كان التدهور والاضمحلال حليف الجانب السياسي والاجتماعي، والاقتصادي خلال حكم المماليك فقد انتشرت المجاعات والأوبئة، وأصابت الأمراض مختلف طبقات المجتمع المصري آنذاك. تم استغلال بعض الولاة وتحكمهم بأمور الناس، كما حصل وقام به قاضي القضاة (جمال الدين القزويني، فطردوه من القاهرة إلى الشام ونتيجة تأثير الأمراض وفتكها بالناس، (صاروا يسقطون في الطرقات بحيث يبقى الموتى مطروحين في الشوارع والأزقة لا يجدون من يدفنهم لاشتغال الأصحاء بأمواتهم والسقماء بأمراضهم) وغدت الأرض لا يوجد من يزرعها، وزهد أرباب الأموال في أموالهم وبذلوها للفقراء فأصبحت البلاد نصبا لأمراء المماليك تصرف الأموال المتحصلة من الضرائب الشرعية وغير الشرعية على ترف السلاطين وأفراحهم في سراء المماليك والإنفاق عليهم بسخاء.

حياته الأدبية[٢]:

ازدهرت الحياة الأدبية في العصر المملوكي، وشجع سلاطينه كتاب ذلك العصر ومؤلفيه على التأليف الأدبي والعلمي وقد وصف الدكتور عبداللطيف حمزة العصر الممالكي: (عصر الموسوعات) لكثرة مؤلفاته، وموسوعاته، فتنوع التأليف بين كتب خاصة مقصودة على موضوع بعينه، وكتب جامعة متعددة الموضوعات أشبه بكتب الأهالي التي اشتهرت في العصور السابقة لهذا العصر من تلك: مطالع البدور – للغزولي، ولوعة الشاكي ودمعة الباكي– لصلاح الدين الصفدي، وكتابه (نهاية الأرب في فنون الأدب – لشهاب الدين النويري وغيرها كثير، ذكرت ذلك على سبيل الاستشهاد

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ص٢٩-٣١.

(٢) توضيح مقاصد الألفية، ص٢٩-٣١.

لا الحصر). ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل نجد من التأليف الأدبي ما يكون في شرح الشعر، أو النصوص الأدبية النثرية مثل:

الغيث المسجم في شرح لأمية العجم – لصلاح الدين الصفدي.

وهو شرح مطول على لامية العجم – لمهيار الديلمي، و(شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون) الجدية الهزلية – لابن بناتة الشاعر الناشر المتوفى سنة ٧٦٨هـ ولعجمة المماليك وعدم فهمهم الشعر اهتموا بالجانب النثري أكثر من اهتمامهم وتشجيعهم لشعر والشعراء فشجعوا الكتاب وأصحاب الرسائل والمقامات وقربوهم إليهم ليكونوا واسطة التفاهم بينهم وبين الشعب العربي المصري. (فازدهر فن الكتابة، والرسائل في ذلك العصر، وبلغ كتابها منازل رفيعة[١] لدى سلاطين المماليك، قاربت أصحاب السيوف وكبار القضاة.

فاستحدثوا (كتاب السر) أو رئيس الديوان السلطاني، إلى جانب صاحب ديوان الإنشاء.

ومن أشهر من تولاه من كبار الكتاب في الدولة (علاء الدين ابن الأثير) و(ابن فضل العمري).

ولابد من بحث أمرين يتعلقان بالكتابة، الأول: أقسامها، والثاني:

أ- الكتابة الفنية كالرسائل والمقامات.

ب- الكتابة الأدبية المتصلة بموضوع من الموضوعات الحيوية أو معالجة أحداث المجتمع ومشاكله.

أما ميزاتها وخصائصها في ذلك العصر فهي:

١- السجع في اختيار الألفاظ، كقول ابن عبدالظاهر على لسان قلاوون بسم الله الرحمن الرحيم.

---

(١) المرجع السابق ص٣٢-٣٤.

(... فالحمد لله على أن شرح صدره للإسلام، الهمة شريف هذا الإلهام كحمدنا لله على أن جعلنا من السابقين الأولين إلى هذا المقال أو المقام وثبت أقدامنا على كل موقف اجتهاد، وجهاد تزل دونه الأقدام).

والسجع سمة من سمات الكتابة في ذلك العصر يعمد إليه الكتاب عمداً ويعد له العدة، ويمهد لكل فقرة من فقراته، وكل سجعة تأتي في آخر الرسالة تم فيها التقطيع، والاقتباس، والإثارة، والتورية التي أشاعها القاضي الفاضل، ومدرسته حتى أصبحت من سمات الكتابة المصرية.

٢- المزاوجة اللفظية، كقول (بدر الدين صاحب) في وصف مجلس للخمر:

(ليلها من حسنها نهار وضوء وجهها لدي لامسها سوار، عجوز الاسم صبية الاستمتاع، تعصبت بالدجى طيباً، وتلثمت بالصباح، وتلطفت حتى قاربت الأرواح).

٣- دخول تعبيرات عامية، وألفاظ دارجة، أو دخيلة تركية أو فارسية، أو أفرنجية في لغة الكتابة، وكان للمماليك دورهم الكبير في إشاعة هذه الألفاظ، والعبارات، وربما تلقفها بعض الكتاب والشعراء ولم يحسنوا استعمالها. قال ابن تعري بردي:

(وكثيراً من هذا يقع الشعراء من أولاد العرب، فيأخذون المعاني الصالحة فيجعلونها هجوا، مثل لفظة (تكريش) أو غيرها).

لأن لفظة تكريش باللغة العجمية معناها جيد اللحية فاستعملها الشعراء من باب الهجو.

٤- الاقتباس من القرآن الكريم[1]، والحديث والشعر القديم، وقد ألف بعض العلماء في هذا الفن، كما ألفوا في التورية والجناس مبينين أصوله .. منهم: (صلاح الدين الصفدي) و(شهاب الدين محمود) صاحب كتاب: (حسن التوسل إلى صناعة الترسل).

٥- تميز الرسائل والكتابة بالمواعظ الدينية أشهر ما كتب منها:

١- معيد النعم ومبيد النقم – لتقي الدين السبكي.

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ص٣٤-٣٦.

٢- إغاثة الأمة بشكل الغمة – للمقريزي.

وإذا ما تركنا فن الكتابة، فإننا نلتقي بفن آخر هو المقامة وهي تلي الرسالة أهمية وشهرة، بل ربما فضلت عندهم بعضهم.

لقد اختلفت المقامة في هذا العصر عن مقامات الحريري، والهمذاني، فهذا الأخيرة قصيرة وتعتمد على الرواية كقوله:

(حدثنا عيسى بن هشام ...مثلا).

أما المقامة في العصر المملوكي، فقد اعتمدت على الحكاية وحافظت على الشكل اللفظي المسجوع ذي الفقرات القصم. وأشهر كتاب المقامات:

صلاح الدين الصفدي، وعمر بن الوردي، ومحمد بن يوسف بن تحرير المتوفى بعد سنة ٦٦٥هـ، وقد تميزت المقامة هنا بـ:

١- التعبير المباشر عن الأحداث.

٢- استغلالها في الوعظ الديني، وفي اللهو والإضحاك.

٣- رسمها الصور الهزلية لشخصيات المجتمع أو معالمه.

٤- تصدي بعضها لأحداث العصر كالوقائع والحروب كمقامة الشيخ جمال الدين عمر الرسني في وصف وقصة حلب وقد سماها ابن الوردي (المرصفة).

٥- قيامها بدور الشعر في العصور الماضية، كما قال الدكتور محمد زغلول سلام:

يظهر مما بين أيدينا من مصادر أن الشعر في العصر المملوكي لم يحظ باهتمام سلاطين المماليك وأمرائهم بالدرجة التي حظيت بها الكتابة، والرسائل والسبب في ذلك يعود إلى:

١- عجمة المماليك وعدم فهمهم لما ينظم.

٢- لم تكن حاجتهم للشعر كحاجتهم إلى الكتابة والرسائل لذلك اهتم المماليك بالكتابة.

لقد رافق هذه الحياة الأدبية ظهور طائفة من الأدباء والشعراء كما قال الدكتور (عبداللطيف حمزة) عن ازدهار الأدب في العصر المماليكي، ووضع له أسباباً منها:

التحمسي الديني[1]، والتشجيع من السلاطين، وظهور طائفة من الأدباء والشعراء منهم ابن نباته المصري المتوفى ٧٥٠هـ.

ومما يدل على ضعف مكانة الشعر آنذاك، قول الدكتور محمد زغلول سلام عن المقامة في عصر المماليك:

(قامت المقامة بدور الشعر في العصور الماضية) وقول ابن حجر العسقلاني عن (زين الدين بن عمر بن داود الصفدي) أحد أدباء القرن الثامن المتوفى سنة ٧٤٩هـ:

(له شعر وسط، ونثر كذلك، ولكنه إذا ترسل من غير سجع أتى بما يحمد).

(١) توضيح مقاصد الألفية، ص٣٦-٣٧.

الفصل الثاني

منهج المرادي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: **التعريف بالكتاب، وترتيبه، وأقسامه**.

المبحث الثاني: **المصادر التي اعتمد عليها في الشرح**.

المبحث الثالث: **الاستشهاد بالقرآن والقراءات، والحديث الشريف**.

المبحث الرابع: **الاستشهاد بالشعر العربي، والأقوال، والأمثال**.

المبحث الأول

التعريف بالكتاب، وترتيبه، وأقسامه

مدخل:

منذ صارت العربية لغة القرآن المنزَّل على النبي ﷺ، نالت عناية من علماء العربية، إكراماً لكتابه الحكيم ، مما دفع اللغويين للعمل في تحليلها، والتصنيف في علومها، ونشأ من بين علوم العربية علم النحو على قدر كبير من الأهمية، وتوزعت مصنفاته إلى:

كتب أخلصت للإعراب القرآني، ودراسة وجوه قراءاته، وما يتعلق به من علوم أخرى.

كتب اعتنت بالجوانب الإعرابية، أو ببعض الظواهر التي كان القرآن سبباً في وجودها.

وقد نشأ هذا الجانب من التأليف مبكراً، لكن ذروة نضجه كانت عند علاَّمة النحو (ابن هشام الحنبلي الأنصاري ت ٧٦١هـ)، وأهم مصنفاته في هذا الفن (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، والذي طغى على كل المصنفات في هذا الجانب، حيث مصنفات الزجاجي ، والرماني ، والمرادي التي سبقته[١].

فإن علم النحو من أقدم علوم العربية وضعاً ، وأسماها قدراً ، وأنفعها أثراً ، به يستقيم اللسان ، ويحسن البيان ، وتسلم من التحريف لغة القرآن ، وسنة النبي العدنان[٢].

---

(١) شرح قواعد الأعراب ، تحقيق إسماعيل مروة ، ص ١١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٥ ، تحقيق أحمد محمد عزوز ، ط ١ ، شركة أبناء شريف للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

أولاً: التعريف بالكتاب، وترتيبه، وأقسامه:

لقد حظيت دراسة الجُملة من حيث أحكامها ، ومواقعها ، والجار والمجرور، والأدوات النحوية بحيز كبير من الأهمية في النحو العربي ، باعتبارها أساس النحو، هذا الجانب الذي انكب عليه النحويون بالدراسة التفصيلية ، كما هو عند ابن هشام في شرح قواعد الأعراب ، الذي يعد من المحاولات المجدية لدراسة هذا الفن ، باعتباره ذا قيمة نحوية ، ولغوية عالية ، ومما لا شك[1] فيه أن (الألفية) لابن مالك هي أوفى هذه المؤلفات حظَّاً ، حيث تناولها علماء العربية قديماً ، وحديثاً بالدراسة، والتدريس، والشرح ، والتلخيص ، وحولوها إلى نثر ، وقاموا بإعراب أبياتها، واستخراج نكتها في شروح ، وحواشي جاوزت المائة ، فغدت (الألفية) بذلك أهم المنظومات النحوية، وأكثرها ذيوعا ، وشيوعاً.

ولعل من أهم شروح هذه الأرجوزة ، وأوسعها (شرح المرادي) الذي لا ينازع في أصالته ، ولا يضارع في عراقته ، حيث أكثر فيه المؤلف من ذكر الخلافات، والآراء النحوية مع أدلتها ، رغبةً في استكناه الحقيقة ، وبلوغ الراجح منها؛ فأثرى بذلك (ألألفية).

وأكثر فيه من النقول عن الآخرين ، وحفظ بذلك نصوصاً ، وأسماء لكتب ضلت طريقها إلينا .

كما أكثر فيه من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر ، وهي مزايا جعلته مرجعاً رئيساً لمن كتب بعده ، حتى أن الأشموني – رحمه الله تعالى – نقل في شرحه على الألفية في كثير من المواطن عبارات طويلة ، أو قصيرة بنصها، ولفظها من هذا الكتاب ، دون إشارة إلى ذلك ، ولعلها فعلة سبق إليها ابن هشام – رحمه الله تعالى – في (مغني اللبيب) حيث نقل من (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي

---

(١) مقدمة توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٥ – ٦

الكثير ، ولم يعده إلى مصادره ، تلمس ذلك في قول صاحب (كشف الظنون ، ص ٦٠٧) عن (الجنى الداني) : هو مأخذ (المغني) لابن هشام.

تناول المرادي في **الباب الأول** (معنى الجُملة) ، وجعله أربع مسائل، **المسألة الأولى** : عن الجُملة ، فقال معرفاً الكلام ، والجُملة : إن اللفظ المفيد يسمى كلاماً ، وجملة ، ذاكراً آراء النحاة في ذلك ، وهي :" اعلم أن النحاة أطلقوا المفيدة بالاشتراك على ما يقابل المهمل ، وهو رأي الزمخشري[١].

المسألة الأولى عن الكلام ، وما يتألف منه ، إنما بدأ بتعريف الكلام ؛ لأنه هو المقصود في الحقيقة ، إذ به يقع التفاهم[٢]، وإنما قال : ما يتألف ، ولم يقل : وما يتركب؛ لأن التأليف كما قيل أخص ، إذ هو تركيب ، وزيادة ، وهي وقوع الإلفة بين الجزأين .

كُلامُنَا لَفَظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ

هذا تعريف الكلام في اصطلاح النحويين ؛ فلذلك قيده بإضافته إلى الضمير.

وخرج بتصدير الحد به ما يطلق عليه كلام في اللغة ، وليس بلفظ ، وهي خمسة أشياء: الخط ، والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء ، وحديث النفس ، والتكليم.

وقوله: (مفيد) ، فصل أخرج به ما يطلق عليه لفظ ، وليس بكلام في الاصطلاح لكونه غير مفيد.

وذلك خمسة أشياء : الكلمة ، نحو (زيد) ، والمركب تركيب تقييد ، نحو: "غلام زيد"، أو تركيب إسناد لا يجهل كا(النار حارة) ، أو لم يقصد ككلام النائم ، أو قصد لغيره لا لذاته ، كالجملة الموصول بها ، فلا يسمى شيء من ذلك كلاماً في الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية ، وهو إفهام معنى يحسن السكوت عليه ، وقوله

---

(١) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي ، جار الله ، أبو القاسم ، من أئمة العلم بالدين ، والتفسير ، واللغة ، ت ٥٣٨هـ ، له الكشاف ، وأساس البلاغة . الأعلام للزركلي ١٧٨/٧.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ١/ ٢٤.

(كاستقم) تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حدِّهِ ، لا تتميم للحد ، خلافاً للشارح[١]، وقد نص في (شرح الكافية) على أن في الاقتصار على (مفيد) كفاية، ذاكراً آراء النحاة في ذلك ، وهي :" اعلم أن النحاة أطلقوا المفيد بالاشتراك على ما يقابل المهمل ، وهو رأي الزمخشري ، وابن الحاجب[٢]، وصاحب اللباب[٣].

ثم ذكر مذاهب العلماء في عموم الكلام ، مرجحاً رأي سيبويه بقوله في (شرح التسهيل): وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلاَّ على الجمل المفيدة.

وقوله:

اسمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الكَلِمِ

بيان لما يتألف منه الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف لا رابع لها.

لقد ذكر أول من قسم الكلم إلى هذه القسمة ، وسماها بهذه الأسماء، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، والنحويون مجمعون على أن أقسام الكلام ثلاثة، إلاَّ من لا يعتد بخلافه[٤].

واعلم أن الكلم اسم جنس جمعي ، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات ، وبينه وبين الكلام عموم من وجه ، وخصوص من وجه ؛ فالكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من الكلمتين فصاعداً ، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد ، والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد ، وغير المفيد ، وأخص من جهة أنه لايتناول المركب من كلمتين.

---

(١) انظر (شرح المكودي ، ص٧) ، و(فتح الرب المالك بشرح ألفية بن مالك ، ص ٤٨) ، و(شرح الأشموني ، ٢٢/١).

(٢) هو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ت ٦٤٦هـ . البلغة للفيروز أبادي ١٣٤/٢.

(٣) هو محمد بن محمد بن أحمد ، تاج الدين عالم بالنحو ، ت ٦٨٤هـ ، له لباب الإعراب ، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١٢/١.

(٤) قال في (حاشية الصبان ، ٢٣/١) عن الذي لا يعتد بخلافه : هو أبو جعفر بن صابر ، فإنه زاد اسم الفعل مطلقاً وسماه (خالفة) ، والحق أنه من أفراد الاسم . ا هـ.

ثم ذكر أقسام الكلم، وهي : أسماء ، وأفعال ، وحروف ، وقوله:

وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

يعني أن الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام، فتطلق على اللفظ المفيد، كقولهم :" كلمة الشهادة " ، وهو مجاز مهمل في عرف النحويين . فقيل : هو من تسمية الشيء باسم بعضه.

وقيل: إن أجزاء الكلام لمَّا ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة؛ فشابه بذلك الكلمة، فأطلق عليه كلمة[١].

ولمَّا ذكر أن الكلم ثلاث ؛ شرع في بيان ما يميز كل واحدة منها عن أخويه، فقال:

بالجَرِّ وَالتَنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْييزٌ حَصَلْ

ثم ذكر ما يميز الاسم ، والفعل :" ذكرت[٢] بعد ذلك تصنيف ابن هشام للجملة، وهي كونها اسمية ، وفعلية ، وظرفية، فالاسمية: هي التي صدرها اسم ، كزيد قائم، عند من جوزه ، وهو الأخفش ، والكوفيون ، والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيدٌ[٣]، والظرفية : هي المُصَدَّرَة بظرف، أو مجرور ، نحو:" أعندك زيد ؟"، و"أفي الدار زيد ؟ ".

أما **الباب الثاني** فجاء بعنوان **(المعرب، والمبني)**، فعرفهما لغة، واصطلاحاً[٤].

بدأ الناظر بالمعرب؛ لأن الأصل في الاسم الإعراب، وما بني فلسبب أخرجه عن أصله.

وذكر مذهب الجمهور ، أن الإعراب إنما جيء به في الاسم ليدل على المعاني مَعْتُورة[٥] عليه كقولهم: " ما أحسن زيد " ، بالرفع في النفي ، وبالنصب في التعجب،

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٨.

(٢) الباحثة.

(٣) مغني اللبيب، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك، ومحمد على حَمد الله ، ص ٣٠٨، راجعه سعيد الأفغاني رحمه الله ، ط١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٤٣.

(٥) مَعْتُورة: وهي مثل عِيشَة راضية وإنما هي مَرْضِيّة – لسان العرب ، مادة عتر.

وبالجر في الاستفهام ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ، وليس كذلك الأفعال؛ لأن صيغة الفعل تختلف لاختلاف معانيه ؛ فلذلك كان الإعراب في الاسم أصلاً ، وفي الفعل فرعاً[١].

وذهب قُطْرُب[٢] أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني ، وإنما دخل ليفرق بين الوصل ، والوقف.

أما المبني فيقول المرادي أن الأصل[٣] في كل مبني من الاسم ، والفعل ، والحرف أن يبنى على السكون ؛ لأنه أخف فلا يُعدل عنه إلاَّ لسبب ؛ لأن الأصل عدم الحركة.

ثم يسهب في ذكر أسباب البناء على الحركة خمسة ، وأسباب الكسرة سبعة ، وأسباب الضمة ستة[٤].

ولمَّا ذكر أنواع البناء أخذ بذكر أنواع الإعراب، وهي أربعة أنواع[٥]: الرفع، والنصب، الجر ، والجزم.

وهذه الأنواع ثلاثة أقسام:

قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن، والفعل المضارع، وهو الرفع، والنصب، تقول: "زيدٌ يهابُ"، و" إنَّ زيداً لن يهابَ " ، وقسم يختص بالاسم، وهو الجر ، تقول :" مررتُ بزيدٍ " ، وقسم يختص به الفعل وهو الجزم ، نحو:" لم يَهَبْ"[٦].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص ٤٤.

(٢) هو أبو علي محمد بن المستنير ، المعروف بقُطْرُب ، كان يدلج إلى سيبويه فقال له: ما أنت **إلاَّ** قطرب ليل، فلقب به، والقطرب دويبة تبكر للعمل، من أهم مصنفاته (الاشتقاق)، و(العلل في النحو)، و(مجاز القرآن)، ت ٢٠٦هـ.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥١/١.

(٤) المصدر نفسه ، ١/ ٥٢.

(٥) المصدر نفسه ، ١/ ٥٣.

(٦) المصدر نفسه ، والصفحة.

ومن مذهبه مزج النحو باللغة ، وذلك حيث شرع في ذكر الأسماء الستة ، وبدأ بـ(ذو) ؛ لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف ، وقيد إعرابها بأن تبين معنى الصحبة اختزازاً من (ذو) الموصولة في لغة طيئ فإنها مبنية على الأعرف ، وأن ، الفم من الأسماء التي تعرب بالأحرف إن بانت منه الميم ؛ أي : زالت ، وفارقت ، فتقول :" هذا فوك ، ورأيت فاك ، ونظرت إلى فيك ". وإن كان بالميم ففيه عشر لغات: نقصه، وقصره ، وتضعيفه.

وذكر أقسام الأسماء الستة على ثلاثة أقسام[١]: قسم ليس فيه إلاَّ لغة واحدة، وهو الإعراب بالحروف ، وذلك (ذو) بمعنى صاحب ، و(فم) بلا ميم ، وقسم فيه لغتان: النقص ، ثم الإعراب بالأحرف ، وهو (هَنُ) ، وقسم فيه ثلاث لغات: الإعراب بالأحرف ، ثم القصر ، ثم النقص ، وهو :" أبٌ ، وأخٌ ، وحمٌ ".

وذكر للمثنى ثمانية[٢] شروط بالتفصيل : وقد أشار في النظم إلى أربعة ألفاظ ألحقت بالمثنى فأعربت إعرابه ، وليست من المثنى حقيقة وهي (كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان) [٣]. أما (كلا ، وكلتا) فهما اسمان ، مفردا اللفظ ، مثنيا المعنى. وقد ذكر رأي البصريين، والكوفيين فيهما، وختم الباب بالجمع، وقسمه إلى قسمين: جمع تكسير، وهو ما تغير فيه بناء واحده لفظاً ، أو تقديراً ، وجمع سلامة وهو خلافه[٤].

وجاء **الباب الثالث** بعنوان (النكرة والمعرفة)، وبدأ بالنكرة؛ لأنها الأصل[٥]، ثم أشار إلى أنواع المعارف ، وهي ستة أنواع: مضمر، وعلم ، واسم إشارة، وموصول، وذو أداة ، ومضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص[٦]، وذكر أمثلة لكلٍ بالتفصيل ، والمضمرات كلها مبنية بالاتفاق[٧]، واختلف في سبب بنائها ؛ فقيل بنيت لشبهها

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥٩/١.

(٢) المصدر نفسه ، ١/ ٦١ . ٦٢.

(٣) المصدر نفسه ، ١/ ٦٣.

(٤) المصدر نفسه ، ٦٥/١.

(٥) المصدر نفسه ، ١/ ٨٥.

(٦) المصدر نفسه ، ١/ ٨٦.

(٧) المصدر نفسه ، ١/ ٨٩.

بالحروف في المعنى ؛ لأن كل مضمر يتضمَّن معنى التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف.

وقد ذكر في (التسهيل) لبنائه أربعة أسباب :

أولها شبه الحرف وضعاً ؛ لأن أكثره على حرف واحد وعلى حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر.

وثانيهما : شبه الحرف افتقاراً ؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلاَّ بضميمة من مشاهدة ، أو غيرها.

ثالثهما : شبه الحرف جموداً ، والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه ، حتى في التصغير ، وبأن يوصف أو يوصف به ، كما فعل بالمبهمات.

ورابعها : الاستغناء باختلاف صيغته لاختلاف المعاني[١]، وقد ذكر المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم تأتي الاتصال، وهي اثنا عشر موضعاً[٢].

وختم الباب بنون الوقاية للزومها بعض المضمرات ، ومذهب الجمهور : أن هذه النون سميت نون الوقاية ؛ لأنها تقي الفعل من الكسر ، وقال المصنف : بل إنها تقي اللبس في نحو :" أكرمني " في الأمر ، فلولا النون لالتبست ياء التكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنث ، ففعل الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضي ، والمضارع على الأمر[٣].

فجاء **الباب الرابع** بعنوان (العَلَم) ، وقسمه إلى ثلاثة أقسام[٤]: اسم ، وكنية ، ولقب؛ لأنه إن صُدَّر بأب ، أو أم فهو كنية ، كـ(أبي بكر ، وأم كلثوم) ، وإلاَّ فإن أشعر برفعه المسمى ، أو وَضعَتِه فهو لقب ، كـ(الصِّدِّيق ، والفاروق) في الأول، وكـ(بطة ، وأنف الناقة) ، في الثاني ، وإن لم يكن كذلك فهو اسم.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٨٩.

(٢) المصدر نفسه ، ١/ ٩٣ . ٩٤. ٩٥.

(٣) المصدر نفسه ، ١/ ٩٩.

(٤) المصدر نفسه ،١/ ١٠٨ . ١٠٩.

وقسم العلم إلى قسمين : مفرد ، نحو (زيد) ، ومركب ، وهو ثلاثة أقسام : تركيب إسناد : وهو ما كان جملة في الأصل ، نحو :" بَرَقَ نَحْرُهُ " ، وتركيب مزج ، وهو كل اسمين جعلا اسماً واحداً ، منزلاً ثانيهما منزلة هاء التأنيث ، نحو (بعلبك) ، وتركيب إضافة : كـ(امرئ القيس).

وختم الباب بعلم الجنس ، وهو ضربان : عيني ، ومعنوي ، فالعيني يكون اسماً نحو (شَبْوَةٌ) للعقرب ، و(ثعالة) للثعلب ، ويكون كنية ، نحو (أم عريط) للعقرب ، و(أبي الحصين) للثعلب .

والمعنوي مثل (برَةٍ وفَجار) ، فبَّرة علم للمَبَرَّةِ ، وفجار علم للفَجْرة.

وجاء **الباب الخامس** بعنوان (اسم الإشارة) ، وحده في (التسهيل) بقوله : ما وضع لمسمى ، وإشارة إليه ، والمشار إليه إمَّا : مذكر ، أو مؤنث ، وكل منهما إمَّا: مفرد، أو مثنى ، أو مجموع ، فهذه ستة أقسام[1]، وللمفرد المذكر لفظ واحد ، وهو (ذا)، وقد يقال (ذاءِ) بهمزة مكسورة بعد الألف ، و(ذائه) بها مكسورة بعد الهمزة ".

ثم انتقل إلى الواحدة المؤنثة ؛ فقال :

بِذي وَذِه تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

أي اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث فلا تُشِرْ بها إلى غيره .

ثم انتقل إلى المثنى ، كعادته يذكر بيت النظم ثم يفصل ، ويشرح ، ويقول تثنية المذكر (ذان) في الرفع ، و(ذين) في الجر ، والنصب ، وفي تثنية المؤنث (تان) في الرفع ، و(تين) في الجر ، والنصب تعربهما إعراب المثنى ؛ لأن التثنية عارضت شبه الحرف ، لكونها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه ، ولم يثن من أسماء الإشارة غير (ذا ، وتا) [2].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١١٨.

(٢) المصدر نفسه ، ١/ ١١٩.

ثم انتقل إلى الجمع ، فتقول :" أولى خرجوا ، وأولى خرجن"[١]، ويشار به إلى العاقل، وغيره ، وللإشارة مرتبتان قريبة ، وبعيدة ذكرهما بالتفصيل. وأما **الباب السادس** (الموصول) : وهو قسمان : اسمي ، وحرفي ، وذكر الاسمي، فكل منهما مفتقرٌ إلى صلة ، والفرق بينهما : أن الاسمي يفتقر إلى عائد ، والحرفي لا يفتقر إليه[٢]، وذكر المرادي للموصول الحرفي خمسة أحرف :

١/ (أنْ) : وتوصل بفعل متصرف مطلقاً ، خلافاً لمن منع وصلها بالأمر .

٢/ (ما) : وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وقد توصل بجملة اسمية ، خلافاً لقوم ، وندر وصلها بليس.

٣/ (كي) : وتوصل بفعل مضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً ، أو تقديراً .

٤/ (أنَّ) : وتوصل باسمها ، وخبرها.

٥/ لو : خلافاً لمن أنكرها ، وعلامتها أن يصلح موضعها (أنْ) [٣]، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تَمَنٍّ ، كقوله تعالى :﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[٤]، والموصول الاسمي ضربان : مذكر ، ومؤنث ، وكل منهما مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع.

فالمفرد المذكر (الذي) ، وفيه ست لغات ذكرها ، وللواحدة المؤنثة (التي)، وفيها تلك اللغات الست أيضاً ، ويختم الباب بذكر المجرور بحرف ، يعني: أنه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بثلاثة شروط[٥]:

الأول: أن ينجر الموصول بمثل الحرف الجار للعائد لفظاً، فلو اختلفا لفظاً لم يُجْزِ الحذف، نحو: "حللت في الذي حللت به".

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/١٢٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٢٧.

(٣) المصدر السابق١/ ١٢٨.

(٤) سورة البقرة آية ٩٦.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٥٣.

الثاني: أن يتحد الحرفان معنى ، فإن اختلفا معنى لم يجز الحذف نحو:" مررت بالذي مررت به " ، تعني بإحدى الياءين السببية.

الثالث: أن يتحد متعلقهما معنى ، فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف نحو: "سُررت بالذي مررت به".

جاء **الباب السابع** بعنوان (المعرف بأداة التعريف) ، فمذهب الخليل أن حرف التعريف (ال) [١]، وأن الهمزة أصلية ، وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وكان يعبر عنها بـ(أل) ، ولا يقول الألف ، واللام ، وهو اختيار الناظم . ومذهب سيبويه أن حرف التعريف (أل) أيضاً ، ولكن الهمزة عنده زائدة معتد بها في الوضع.

ويقول المرادي اعلم أن أداة التعريف قسمان[٢]: عهدية ، وجنسية ؛ لأن مصحوبها إن عهد بتقديم ذكره نحو :"جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجل" ، أو بحضور مدلوله حِسّاً كقولك :" القرطاس" لمن قد سدد سهماً ، أو عِلْماً كقوله تعالى :﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾[٣]، فهي عهدية ، وإلاَّ فهي جنسية ، والجنسية إن خلفها كل دون تجوز فهي لشمول الأفراد نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٤]، وإن خلفها بتجوز فهي لشمول الخصائص مبالغة ، نحو :" أنت الرجل عالماً " ، وإن لم يخالفها فهي لبيان الحقيقة ، نحو قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَيٍّ ﴾[٥]، وهو الذي يسميه المتكلمون تعريف الماهية.

وجاء **الباب الثامن** بعنوان (الابتداء) ؛ فعرَّفَ المبتدأ ، وذكر له أمثلة ، ويقول اعلم أن الوصف المذكور إنما يتعين جعله مبتدأ ، وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر ، إذا كان مفرداً ، وما بعده مثنى ، أو مجموعاً ، أما إذا طابق ما بعده فله ثلاثة أحوال[٦]:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه ١٥٧/١.

(٣) سورة التوبة آية ٤٠.

(٤) سورة العصر آية ٢.

(٥) سورة الأنبياء آية ٣٠.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٦٣.

الحالة الأولى : أن يتطابقا في التثنية نحو :" أقائمان الزيدان".

الحالة الثانية : أن يتطابقا في الجمع نحو :" أقائمون الزيدون" ، وإعراب هاتين الصورتين واحد، وهو أن الوصف خبر مقدم، والثاني مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتدأ، وما بعده فاعلاً لتحمله الضمير إلاَّ على لغة : أكلُوني البراغيثُ.

الحالة الثالثة: أن يتطابقا في الإفراد نحو :" أقائمٌ زيدٌ " ، فيجوز فيه الوجهان : فإن جعل الوصف مبتدأ ، وما بعده لم يكن فيه ضمير ، وإن جعل خبراً مقدما وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير.

ثم شرع في تعريف الخبر ، فقسم الخبر إلى قسمين[1] مفرد ، وجملة ، خلافاً لابن السراج في إثباته ثالثاً لا مفرداً ، ولا جملة ، وهو الظرف ، والجار والمجرور، وذكر حكم الجملة ، ومثال جملة الظرف :" زيدٌ عندك" ، ومثال حرف الجر " زيدٌ في الدار" . والظرف ، والجار ، والمجرور ليسا خبرين في الحقيقة ، وإنما الخبر هو العامل فيهما ؛ وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه.

واسم المكان يخبر به عن الجثة نحو :" زيدٌ أمامك " ، وعن المعنى نحو:" العلم أمامك"[2]، واسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو :" الرحيل غداً " ، ولا يخبر به عن الجثة ؛ لعدم الإفادة .

ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلاَّ بمسوغ ، والمسوغات كثيرة ، وهي راجعة إلى شيئين : التخصيص ، والتعميم ، وقد أشار بالمثل إلى ستة مسوغات ذكرها بالتفصيل، مع ذكر الأمثلة ، وختم الباب بأن الخبر يمنع من تقديمه خمسة[3] أسباب ذكرها ، كما يلزم

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٦٤/١.

(٢) المصدر نفسه ، ١/ ١٦٩.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٦٩/١.

تقديمه[١] لأسباب ، وأن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع[٢] ذكرها مفصلاً لها ، وموضحاً بالأمثلة كما ذكر مواضع وجوب حذف المبتدأ.

وجاء **الباب التاسع** بعنوان (كان وأخواتها) ، وهما من نواسخ المبتدأ ، والخبر، وهي ثلاثة أقسام[٣]:

قسم يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، وهي كان وأخواتها ، وما الحجازية ، وأفعال المقاربة .

وقسم ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر ، وهي (أنَّ) ، وأخواتها ، (لا) النافية للجنس.

وقسم ينصبهما معاً ، وهو ظننت ، وأخواتها ، وأعلم ، وأخواتها ، ولا خلاف أنها تنصب الخبر ، ومذهب البصريين أنها رفعت الاسم أيضاً خلافاً للكوفيين.

ثم ذكر أخواتها ، وهذه الأفعال ثلاثة أقسام :

قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط ، وهي ثمانية أولها كان ، وآخرها ليس.

وقسم يعمل بشرط تقدم نفي، أو شبهه ، وهي الأربعة التي بعد ليس.

وقسم يعمل بشرط أن يقع صلة لـ(ما) الظرفية ، وهو (دام) ، ويقول المرادي كل النحاة ، أو العرب منع تقديم الخبر على (دام) ، ولذلك صورتان[٤] ذكرهما ، وفي كل الأبواب يذكر المرادي أبيات من قول الناظم ، ويشرح ، ويوضح.

والتام من هذه الأفعال : هو ما اكتفى بالمرفوع ، ولم يفتقر إلى المنصوب[٥]، نحو: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[٦].

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ١/١٧٢.

(٢) المصدر نفسه ١/١٧٣.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٧٧.

(٤) المصدر نفسه ١/١٨٠

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/١٨١.

(٦) سورة البقرة آية ٢٨٠.

وجاء **الباب العاشر** بعنوان (ما ، ولا ، ولات ، وإن المشبهات بليس) ، هذه الأحرف من باب (كان) ، إنما فصلها عنها ؛ لأنها حروف ، وتلك أفعال.

(ما) النافية : حرف مهمل عند بني تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصه[١]، وألحقه أهل الحجاز بـ(ليس) ؛ لأنها لنفي الحال غالباً ، فأعملوها عملها ، وبه ورد القرآن ، قال تعالى :﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٢]، وقوله تعالى:﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٣]، ومَنْ أعملها شَرَطَ في إعمالها شروطاً[٤] ذكرها موضحاً لكل شرط بمثال ، ومثال الخبر المجرور بالباء بعد (ما) ، و(ليس) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[٦] [٧]، وأنَّ (لا) تعمل عمل (ليس) ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، بشرط أن يكون اسمها نكرة[٨]، وختم الباب بـ(لات) ، و(إنْ) ، ويقول المرادي :" إنَّ (لات) و(إنْ) يرفعان الاسم ، وينصبان الخبر ، وذكر آراء النحاة فيهما.

وجاء **الباب الحادي عشر** بعنوان (أفعال المقاربة) ، وسميت أفعال المقاربة تغليباً ، وهي ثلاثة أقسام[٩]:

١/ قسم لرجاء الفعل ، وهو (عسى ، وحَرى ، واخلولقَ) ، فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٨٧.

(٢) سورة يوسف آية ٨١.

(٣) سورة المجادلة آية ٢.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٨٧.

(٥) سورة فصلت آية ٤٦.

(٦) سورة الزمر ٣٦.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٨٩.

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٩٣.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي١/ ١٩٩.

٢/ وقسم لمقاربة الفعل ، وهو (كاد ، وكرب ، وأوشك).

٣/ وقسم للشروع فيه ، وهو (أنشأ ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وجعل ، وعَلِقَ).

وهذه الأفعال من باب (كان) ؛ لأنها ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، إلاَّ أن خبرها لا يكون في الغالب إلاَّ فعلاً مضارعاً ، والأكثر في المضارع الواقع خبر (عسى) اقترانه بـ(أن) ، وكونه بدون (أن) قليل ، وختم الباب بكسر سين (عسى) ، فيقول :" يجوز كسر سين (عسى) ، وفتحها ، إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم ، أو مخاطب، أو غائبات ، والفتح أكثر[١].

أما **الباب الثاني عشر** من نواسخ الابتداء ، فقال :" إنَّ ، وأخواتها ، وهذه الأحرف تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، خلافاً للكوفيين في قولهم إن الخبر باقٍ على رفعه ، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معاً ، وحكى قومٌ منهم ابن السيد[٢] أنَّ ذلك لغة.

وأما معاني هذه الأحرف فـ(إنَّ ، وأنَّ) للتوكيد ، و(لكنَّ) للاستدراك ، وليست مركبة على الأصح ، و(ليت) للتمني ، ويكون في الممكن ، والمستحيل ، ولا يكون في الواجب ، و(لعل) للترجي في المحبوب ، والاشفاق في الكروه ، ولا يكون إلاَّ في الممكن ، ولا يكون للتعليل ، ولا للإستفهام ، ولا للشك عند البصريين ، وليست مركبة على الأصح ، و(كأنَّ) للتشبيه ، ولا تكون للتحقيق ، ولا للتقريب ، ولا للظن ، خلافاً لمن قال بذلك ، وهي مركبة من (كاف) التشبيه ، و(أنَّ) ، قيل : بخلاف، وليس بصحيح ، بل قيل ببساطتها[٣].

و(إنَّ) المكسورة أصل ، والمفتوحة فرعها على أصح الأقوال ، ولذلك يستدام كسرها ما لم تؤول هي ، ومعمولاها بمصدر ، فتفتح وجوباً إن لزم التأويل ، نحو :" بلغني أنك فاضلٌ " ؛ أي : فضلك.

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ١/١٩٩.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، عالم باللغات ، والأدب ، من أهم مصنفاته : شرح أدب الكاتب ، وشرح الموطأ ، وشرح سقط الزند ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ، توفي سنة ٥٢١هـ.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٠٠.

وكسرها في ابتداء الكلام حقيقة نحو قوله تعالى :﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [1]، أو حكماً ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [2]، أو صلة موصول ، كقوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ ﴾ [3]، وإذا وقعت جواباً للقسم مطلقاً مع (اللام) ، أو دونها ، نحو قوله تعالى:﴿ وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [4]، ونحو قوله تعالى:﴿ حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [5][6]، ويقول المرادي :" يجب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت جواب القسم مطلقاً ، مثال قوله تعالى :﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ﴾ [7]، فإن سيقت بعد القول للتعليل فتحت ؛ لأنها غير محكية ، نحو :" أخصك بالقول أنك ذكي" ؛ أي : لأنك[8].

وألحقت (لكنَّ) ، و(أنَّ) المفتوحة بـ(إنَّ) المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو :" لكن زيداً قائمٌ وعمروٌ "[9]، وإهمال (إن) إذا خففت ، هو القياس ، لزوال اختصاصها ، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه ، ومنه:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [10].

---

(١) سورة الفتح آية ١.

(٢) سورة يونس آية ٦٢.

(٣) سورة القصص آية ٧٦.

(٤) سورة العصر آية ١ – ٢.

(٥) سورة الدخان آية ١ – ٣.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٠١.

(٧) سورة المائدة آية ١٢.

(٨) المصدر نفسه ١/ ٢٠٢.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٠٨/١.

(١٠) سورة هود آية ١١١.

وجاء **الباب الثالث عشر** بعنوان (لا) التي لنفي الجنس ، ويقول المرادي :" اعلم أن (لا) حرف مشترك فأصلها أن لا تعمل ، وقد أعملت عمل (ليس) تارة ، وعمل (إن) تارة أخرى ، وإنما تعمل عمل (إن) بشروط :

الأول : أن يكون اسمها نكرة ؛ فلا تعمل في المعارف.

الثاني : أن يتصل بها ، فلو فصل بطل عملها . قال في (التسهيل) : بإجماع، وفي (ص ٤٨) خلاف ضعيف.

الثالث : أن يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق.

فإذا استكملت هذه الشروط ؛ عملت عمل (إن) مفردة ، نحو: "لا رجل في الدار"، ومكررة ، نحو :" لا حولَ ولا قوةَ " ، ولكن يجب العمل إن أفردت ، ويجوز إن كررت[١]، ثم انتقل للمفرد ، وذكر آراء النحاة ، وخالف المبرد في نحو :" لا غلامين، ولا خادمين" ؛ فقال :" هما معربان"[٢]، وإذا دخلت الهمزة على (لا)؛ فلها أربعة معانٍ[٣]:

أحدها: وهو الأكثر، أن تكون للتوبيخ، والإنكار.

الثاني: أن تكون لمجرد الاستفهام عن النفي.

الثالث: أن تكون للتمني، وفي كل المعاني الثلاثة يذكر المرادي بيتاً من الشعر، ويوضح في الحاشية موضع الشاهد ، وإعرابه كعادته في كل الأبواب.

الرابع: أن تكون للعرض ، والتحضيض ، فلا يليها حينئذٍ : إلاَّ فعل ظاهر، أو مقدر، أو معمول فعل مؤخر.

وختم الباب بقوله :" إذا علم خبر (لا) كثر حذفه عند الحجازيين ، ووجب عند التميميين ، والطائيين ، ومن حذفه قوله تعالى :﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾[٤].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢١٥.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٢١٧.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢١٩ . ٢٢١ .

(٤) سورة الشعراء آية ٥٠.

وجاء **الباب الرابع عشر** بعنوان (ظنَّ وأخواتها) ، وهي أيضاً من نواسخ الابتداء ، وأفعال هذا الباب قسمان : قلبي : وهو ما دل على يقين ، أو ظن ، أو عليهما ، أو غير قلبي : وهو ما دل على تصيير ، وجميعها تدخل على المبتدأ ، والخبر فتنصبهما مفعوليين[١].

ثم قال :"خال بمعنى (ظن) ، وقد تكون لليقين" ، ثم قال :"عَلِمْتُ" لليقين فإن كانت بمعنى (عرف) تعدت إلى واحد ، ثم قال :" وجدا " بمعنى (علم) ، فإن كان بمعنى (أصاب) تعدت إلى واحد ، ثم قال :" ظَنَّ " لغير المتيقن ، ثم قال :"حَسِبْتُ" لغير المتيقن ، وقد تكون بمعنى (علم) ، وهو قليل ، ثم قال :" وَزَعَمْتُ " لغير المتيقن، ثم قال :" وعدَّ " للظنِّ ، فإن كان بمعنى (حَسِبَ) من الحسبان تعدت إلى واحد ، ثم قال: "حَجَا " للظن ، وهي غريبة ، ومضارعها (يحجو) ، فإن كانت بمعنى (غَلَبَ) من المحاجاة ، أو (قصدَ) ، أو (ردَّ) ، أو (ساق) ، أو (كتمَ) تعدت إلى واحد ، فإن كانت بمعنى (أقام) أو (بخل) فهي لازمة . ثم قال:" دَرَى"[٢] بمعنى (علم) ، وقد أسهب في ذكر أخوات (ظَنَّ) مدعماً كلامه فيهنَّ بالأمثلة من الشعر ، والقرآن .

ويقول المرادي :" الإلغاء هو ترك العمل لفظاً ، ومعنى لغير مانع ، والتعليق هو ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع . فالإلغاء جائز ، والتعليق لازم ، والمعلق عامل في المحل، بخلاف الملغى[٣] ثم ذكر المعلقات ، وهي ستة[٤]، (ما) النافية ، كقوله تعالى: ﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[٥]، و(إنْ) أختها كقوله تعالى :﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٦]، و(لا) النافية ، و(لام الابتداء) نحو قوله تعالى :﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾[١]،

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٢٣.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٢٤.

(٣) المصدر نفسه ٢٢٦/١.

(٤) المصدر نفسه ،٢٢٨/١.

(٥) سورة فصلت آية ٤٨

(٦) سورة الإسراء آية ٥٢.

و(لام القسم) ، ولم يَعُدْ بعضهم (لام القسم)، والاستفهام بالحرف نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [٢]، وبالاسم نحو قوله تعالى:﴿وَلَنَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [٣]، والمضاف إلى اسم الاستفهام في نحو :" علمتُ غلامَ أيهم عندك"، وأعلم أن الجملة بعد المعلق في موضع النصب؛ لأنه عامل في المعنى.

فالمرادي يعتمد على المناسبة في منهجه ، هذا إلى جانب مرونته في التعامل مع آراء النحاة الذين يخالفونه في المذهب ، مثال ذلك قوله تعالى:﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [٤]؛ أي: يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان (يُقالُ) مبنياً للفاعل لنصب (إبراهيم) ، خلافاً لمن منع هذا النوع ، وممن أجازه : ابن خروف ، وصاحب (الكشاف).

وأما **الباب الخامس عشر** بعنوان (أعلم ، وأرى) ، ويقول :" إذا دخلت همزة التعدية على (علم ، ورأى) المتعديين قبل دخولها إلى مفعولين صارا بدخولها متعديين إلى ثلاثة[٥]:

أولها الذي كان فاعلاً قبل النقل، والثاني، والثالث: هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة؛ فتقول: "أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً"، و"رأيت زيداً عمراً فاضلاً"، وختم الباب بجملة ما ذكر من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة ، وهي سبعة أفعال :" أعلم ، وأرى ، ونَبَّأ ، وأنْبَأ ، وخَبَّرَ ، وأَخْبَرَ ، وحدَّثَ "[٦].

وجاء **الباب السادس عشر** بعنوان (الفاعل) ، وهو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول ، أو جارٍ مجراه[٧]، ومرتبة الفاعل أن يكون بعد فعله لكونه كالجزء

---

(١) سورة البقرة آية ١٠٢.

(٢) سورة الأنبياء آية ١٠٩.

(٣) سورة طه آية ٧١.

(٤) سورة الأنبياء آية ٦٠.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٢٣٦.

(٦) المصدر نفسه ، ص٢٣٨.

(٧) المصدر نفسه ، ص٢٣٩.

منه ، فإن ظهر المسند إليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو :" قام زيدٌ "، و"قمتُ"، وإن لم يظهر بعده ؛ بل قبله نحو :" زيدٌ قام"، أو لم يظهر قبله، ولا بعده نحو :" قُمْ " فهو ضمير مستتر ؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل ، ولا يتأخر عنه . وإذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ، ولو بتأويل لحقته تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله ، ولحوقها على ضربين: جائز، وواجب. إن هذه التاء لا تلزم الفعل إلاَّ في حالتين[١]:

الحالة الأولى: أن يسند إلى ضمير متصل سواء كان حقيقي التأنيث نحو :" هند قامت" ، أو مجازيه نحو: "الشمس طلعت"، فإن كان منفصلاً نحو :" ما قام إلاَّ أنتِ" ضعف إثبات التاء.

الحالة الثانية : أن يسند إلى ظاهر حقيقي التأنيث متصل غير جمع ، ولا جنس، نحو:" قامت هند " ، و" قامت الهندان " ، فإن كان مجازي التأنيث نحو :" طلعت الشمسُ " ، أو منفصلاً نحو :" قامت اليوم هندٌ "، أو جنساً نحو :" نعمت المرأة هندٌ"، أو جمعاً نحو :" قامت الهنود " لم تلزم التاء[٢]، وختم الباب بذكر تقديم المفعول على الفاعل لثلاثة أسباب[٣].

أما **الباب السابع عشر** بعنوان (النائب عن الفاعل) قد يحذف الفاعل لغرض لفظي : كالإيجاز ، والتصحيح ، والتوافق ، والتقارب ، أو معنوي[٤]، كالعلم به ، والجهل ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، وعليه ، وينوب عنه بعد حذفه أحد خمسة أشياء :

مفعول به، ومصدر ، وظرف زمان ، أو مكان ، ومجرور خلافاً لمن منع إقامة المجرور.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٢٤٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤٨.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠.

وما أقيم مقام الفاعل ناب عنه في جميع أحكامه : كالرفع ، ووجوب التأخير، وامتناع الحذف ، وتنزله منزلة الجزء منه ، والإغناء عن الخبر في نحو:" أمضروب العمران" ، واتصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنثاً[١]، ويضم أول ماضياً كان ، أو مضارعاً ، وأما إذا كان الماضي ثلاثيا مفتوح العين معتلها نحو :" قال ، وباع"[٢]، وقصد بناؤه للمفعول ، وفُعِلَ به تقديراً ما يقتضيه القياس ، فيضم أوله ، ويكسر ما قبل آخره ، فيقال :" قُوِل ، وبُيِع " ، إلاَّ أن العرب قصدوا تخفيفه ، لثقل الكسرة على حرف العلة؛ فمنهم من حذف ضمة الفاء ، ونقل كسرة العين إلى مكانها ؛ فسلمت الياء من (بيع) ، وقلبت الواو من (قول) ياءً لسكونها بعد كسرة ؛ فصار اللفظ (قيل، وبيع).

ففي ذوات الياء عملان ، وفي ذوات الواو ثلاثة ، وهذه أفصح اللغات ، وإن من الظروف ، والمصدر ما لا يقبل النيابة ، أما الظرف فلا يقبلها إلاَّ بشروط[٣]، وذكرها، كما أن المصدر لايقبلها إلاَّ بشروط[٤].

وأما **الباب الثامن عشر** بعنوان (اشتغال العامل عن المعمول) ، أراد المرادي بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ؛ فيشمل الفعل المتصرف ، واسم الفاعل ، واسم المفعول، دون الصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل ، والحرف ؛ لأنه لا يفسر في هذا الباب إلاَّ ما يصلح للعمل فيما قبله[٥]، واعلم أن الفعل الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام[٦]:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٥٠.

(٢) المصدر نفسه١/ ٢٥٢.

(٣) المصدر نفسه،١/٢٥٤.

(٤) المصدر نفسه،١/٢٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ١/٢٥٩.

(٦) المصدر نفسه،١/٢٦١.

واجب النصب، وواجب الرفع ، وراجح النصب ، ومستوٍ فيه الأمران ، وراجح الرفع . وأن النصب واجب إذا ولي الاسم السابق شيئاً يختص بالفعل كأدوات الشرط، وأدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام ، إلاَّ الهمزة ؛ فإن النصب بعدها راجح لا واجب، وقد مثل بـ(أنَّ) نحو :" إنَّ زيداً ضربته " ، و(حيثما) نحو:" حيثما زيداً لقيته فأكرمه"[١].

وأن الرفع يجب لشيئين[٢] ذكرهما بالتفصيل، وأن النصب يترجح على الفعل بثلاثة أسباب[٣]:

الأول : أن يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب ، وهو الأمر ، والنهي ، والدعاء نحو :" زيداً أضربه ، وعمراً لا تهنه" ، و" اللهم عبدك أرحمه ".

والثاني أن يكون الاسم بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل كالاستفهام بالهمزة ، و(حيث)، و(ما) ، و(لا) ، و(إن) النافية نحو :" أزيداً ضربته" ، و"حيث زيداً تلقاه أكرمه" ، و"ما زيداً لقيته ".

والثالث: أن يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية.

وأما **الباب التاسع عشر** بعنوان (تعدي الفعل ولزومه) ، ويقول المرادي الفعل قسمان: متعدٍ ولازم ؛ فعلامة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو :" عمل" ، فتقول :" الخيرُ عملَهُ زيدٌ"[٤]، وإنما احترز عن هاء المصدر؛ لأنها تتصل بالمتعدي ، واللازم ، فليست عاملة لواحد منهما ، وإذا علق اللازم بمفعول به معنى (عدَّى) بحرف الجر نحو :" ذهبتُ بزيدٍ " بمعنى : أذهبته، ونحو: "رغبت في الخير ، وأعرضتُ عن الشر" ، وقد جاء تعدية المتعدي إلى واحد بالباء إلى ثان ، كقوله تعالى :﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[٥]، والكلام على المتعدي من

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٦١/١.

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة.

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٦٢.

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٦٦.

(٥) سورة البقرة آية ٢٥١ ، وسورة الحج ٤٠.

غير بابي (ظنَّ، وأعلم) ضربان : متعدٍ إلى واحد نحو :" ضربتُ زيداً"، ومتعدٍ إلى اثنين نحو :" أعطيت زيداً درهماً[١].

وأما **الباب العشرون** فجاء بعنوان (التنازع في العمل)، وقوله:" إنْ عاملان"[٢]؛ يعني من الفعل، وشبهه من اسم الفاعل، واسم المفعول ، واسم الفعل ، ولا مدخل للحرف في هذا الباب ، وشمل قوله :"عاملان" الفعلين نحو قوله تعالى:﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[٣]، والاسم ، والفعل نحو قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[٤]، والمرادي يذكر البيت من النظم ، ويشرح ، ويوضح إلى نهاية الباب.

أما **الباب الحادي والعشرون** فجاء بعنوان (المفعول المطلق).

المفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه، ومفعول معه ، وهذا أول الكلام على هذه الأربعة[٥]، وبدأ بالمفعول المطلق ، وسمي مطلقاً لأنه لم يقيد بأداة ، بخلاف غيره ، ومثال نصبه بمثله ؛ أي بمصدر كقوله تعالى:﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا ﴾[٦]، ومثال نصبه بفعل قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[٧]، ومثال نصبه بالوصف قوله تعالى: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ﴾[٨]، والمصدر يؤتى به مع ناصبه لثلاث فوائد[٩]:

الأولى: توكيده نحو :" سِرْتُ سَيراً " ، ويسمى المبهم.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٢٧٠.

(٢) المصدر السابق ، ص٢٧٢.

(٣) سورة الكهف٩٦.

(٤) سورة الحاقة آية١٩.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٢٨٢.

(٦) سورة الإسراء آية ٦٣.

(٧) سورة النساء آية ١٦٤ .

(٨) سورة الذاريات آية١.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ٢٨٣/١.

الثانية: بيان عدده نحو:" سرتُ سيرتين"، ويسمى المعدود.

والثالثة: بيان نوعه ، ويسمى المختص ، واختصاصه إما بإضافة نحو :" سرتُ سير ذي رشد" ، وإما بنعت نحو :" سيراً شديداً " ، وإما بـ(أل) نحو:" سرت السير"؛ أي: السير الذي تعرفه ، فالمصدر على قسمين : مبهم ، ومختص، والمختص قسمان: معدود ، وغير معدود ، وقد ذكر ما ينوب عن المؤكد أحد ثلاثة أشياء[١]، وأما المبين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئاً[٢] ذكرها موضحاً لها بالأمثلة.

وأما **الباب الثاني والعشرون** بعنوان (المفعول له) ، ويقول المرادي :" المفعول له هو علة الفعل ، ولجواز نصبه شروط[٣]:

الأول: أن يكون مصدراً.

الثاني: أن يتحد وقته، ووقت عامله ، وهو المعلل به.

الثالث: أن يتحد فاعلهما، ولو تقديراً.

فمثال ما استوفى الشروط :" ضربته تأديباً " ، و" جُد شكراً " ، ومثال اتحاد فاعلهما تقديراً قوله تعالى :﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[٤]؛ لأن معنى يريكم يجعلكم تَرَونَ ، وفي بعض هذه الشروط خلاف ، وإذا فقد شرط من الشروط الثلاثة وجب جرُّ ما علل به الحرف الدال على التعليل ، وهو اللام ، أو ما يقوم مقامها ، وهي (من ، وإلى، والباء)؛ فتقول :" جئت للماء " ؛ لأنه ليس بمصدر ، و" جئت أمس لإكرامك غداً"، لاختلاف الزمان ، و" أحسنتُ إليك لإحسانك إليَّ" لاختلاف الفاعل ، والتجرد من (أل)، والإضافة يترجح نصبه ، وقل أن يصحب الحرف ، فقولك: "ضربته تأديباً" أرجح من قولك :" لتأديب".

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ٢٨٣/١.

(٢) المصدر السابق ، ٢٨٤/١.

(٣) المصدر نفسه ، ٢٨٩/١.

(٤) سورة الرعد آية ١٢ ، وسورة الروم ٢٤.

وأما **الباب الثالث والعشرون** فجاء بعنوان (المفعول فيه)، وهو المسمى ظرفاً، قال ابن مالك:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أو مَكَانٌ ضُمِّنَا في بِاطِّرَادٍ كَهُنَا أمْكُثْ أزْمُنَا

ويقول المرادي :" وَقْتٌ أو مَكَانٌ " جنسٌ ، " ضُمِّنَا ... في " مخرج لوقت ، أو مكان لم يضمن معناه ، نحو :" يومنا يومٌ مبارك ، و" نحن في مكان حسن"[١]، وفي نصب المختص من المكان بعد (دخل) ثلاثة[٢] مذاهب ذكرها المرادي ، وأن حكمه النصب، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل ، أو ما في معناه ، وأن الناصب له قد يكون ظاهراً ، نحو :" جلستُ أمام المسجد ، وسرت يوم الخميس".

وقد يكون مقدراً : إما جوازاً نحو :" يومَ الجمعة " لمن قال :" متى قدمتَ ؟" ، وإما وجوباً كالواقع خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ، أو صلة.

فمثل للمبهم بثلاثة أنواع[٣]:

الجهات نحو :" خلف ، وقدام ، وأمام " ، والمقادير نحو :" ميل ، وفرسخ"، وما صيغ من اسم الحدث نحو :" مرمى ، ومذهب " ، وكل من ظرف الزمان، وظرف المكان قسمان ، متصرف ، وغير متصرف : فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية، بل يستعمل تارة ظرف ، وغير ظرف تارة أخرى نحو :" يوم الجمعة" من الزمان، و"يمين، وشمال" من المكان.

وغير المتصرف : ما لا يخرج عن الظرفية أصلاً ، كـ(قَطْ) ، و(عَوْضُ)، أو لا يخرج عنها إلاَّ إلى شبهها ، والمراد بشبه الظرفية الجر بـ(مِنْ) [٤]، وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه ، والجر بغير (مِنْ) في الاختيار ؛ لأن (مِنْ) كثرت زيادتها فلم

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٢٩٢.

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩٣.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ٢٩٥/١.

يعتد بها ؛ فلذلك حكم على (قبلُ ، وبعدُ ، وعنَد ، ولَدُنْ) بعدم التصرف مع أنها تُجَرُّ بـ(مِنْ).

وختم الباب بنيابة المصدر عن الظرف؛ فهو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

وأما **الباب الرابع والعشرون** فجاء بعنوان (المفعول معه)، وهو الاسم المنصوب بعد الواو ، والتي بمعنى (مع) ، نحو:" سيري والطريق" ؛ أي : مع الطريق[1]، واعلم أن الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام :

قسم يجوز فيه العطف ، والنصب على المعية ، والعطف أرجح.

وقسم يجوز فيه الأمران ، والنصب على المعية أرجح.

وقسم يمتنع فيه العطف.

وأما **الباب الخامس والعشرون** فجاء بعنوان (الاستثناء) ، وهو إخراج بإلاَّ ، أو أحدى أخواتها تحقيقاً ، أو تقديراً[2].

وأن نصبه على ثلاثة أقسام: واجب، وجائز مرجوح، وجائز راجح، فالواجب النصب هو المستثنى بعد إيجاب متصلاً، أو منقطعاً، مؤخراً كان، أو مقدماً، نحو: "قام القومُ إلاَّ زيداً" ، و" خرج القومُ إلاَّ بعيراً" ، و" قام إلاَّ زيداً القومُ ".

والمرجوح النصب: هو المتصل بعد نفي، أو شبه نفيٍ؛ والمراد به النهي، والاستفهام المؤول بالنفي ، فمثال النفي نحو قوله تعالى:﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[3]، ومثال النهي:" لا يقم أحدٌ إلاَّ زيدٌ " ، ومثال الاستفهام:﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[4]، وأكثر ما يكون ذلك في (هل) ، و(من) ، ولمَّا فرغ من حكم المستثنى بـ(إلاَّ)

---

(١) توضيح مقاصد الألفية، ١/ ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٠٠.

(٣) سورة النساء آية ٦٦.

(٤) سورة آل عمران آية ١٣٥.

شرع يذكر أدوات الاستثناء . وأصل (غير) أن تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما أضيفت إليه ، وقد تضمن معنى (إلاَّ) فيستثنى بها ، ولم يكن به بد من جر ما استثنته بالإضافة ، وأعربت هي بما يستحقه المستثنى بـ(إلاَّ) من نصب واجب نحو :" قامَ القومُ غيرَ زيدٍ" ، أو راجح نحو :" ما لزيدٍ علم غير ظن"، أو مرجوح ، نحو :" ما قام أحدٌ غير زيد"[١]، ومن تأثر بعامل نحو: "ما قام غير زيد".

ويقول المرادي :" اجعل لـ(سوى) ، وأختها ما جُعِلَ لـ(غير) من كونها تجر المستثنى ، وتعرب بإعراب ما بعد (إلاَّ) ، على ما سبق في (غير) من التفصيل، والتمثيل ؛ لأنها بمعنى (غير) ، وأما (ليس) ، و(لا يكون) فالمستثنى بهما خبرهما فلهذا أوجب نصبه، وأما (عدى ، وخلا) فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنهما ينصبان المستثنى، ويجرانه ، فتقول :" قام القوم عدا زيداً ، و عدا زيدٍ ، وخلا عمراً، وخلا عمرٍو"، وأنَّ (حاشا) مثل (خلا) يجوز نصب المستثنى بها وجره، فإذا نصبت كانت فعلاً ، وإذا جُرَّتْ كانت حرفاً ، ولا فرق بينهما إلاَّ في ثلاثة أوجه:

الأول: أن الفراء ذهب أن (حاشا) فعل ، ولا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل على (إلاَّ) ، ولم ينقل عنه ذلك في (عدا) ، و(خلا) ، قيل :" ويمكن القول فيهما بذلك.

الثاني: أن الجر بـ(حاشا) هو الأكثر بخلاف (عدا) ، و(خلا) ، ولذلك التزم سيبويه حرفيتها ، ولم يُجِزْ النصب بها ؛ لأنه لم يحفظه.

الثالث: أن (حاشا) لا تصحب (ما) ، بخلاف (عدا) ، و(خلا) [٢].

وأما **الباب السادس والعشرون** فجاء بعنوان (الحال) ، والحال تذكر، وتؤنث[٣]، فمن وروده لازماً قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[٤]، ومن وروده غير مشتق

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٣٠٥

(٢) المصدر السابق ، ص٣١٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣١٦.

(٤) سورة النساء آية ٢٨.

قوله تعالى:﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾[1]، وقد اجتمع اللزوم ، والجمود في قولهم: "هذا خاتَمُك حديداً" ، و" هذه جُبَّتُكَ خَزّاً" ، هما من أمثلة سيبويه، وفصل بعضهم في الانتقال فقال :" الحال قسمان : مبينة ، ومؤكدة ، فالمبينة لابد أن تكون منتقلة ، أو مشبهة بالمنتقلة نحو :" خُلق زيدٌ أشهل"[2]؛ لأنه كان يمكن أن يخلق غير أَشْهَل، والمؤكدة يجوز أن تكون غير منتقلة ؛ أي لازمة.

ويقول المرادي اعلم أنه يكثر جمود الحال إذا كان مؤولاً بالمشتق تأويلاً غير متكلف، وذلك بأن يدل على سعر نحو :" بعته مُدّاً بكذا " ؛ أي : مُسَعَّراً ، أو مفاعله نحو: "بعته يداً بيد ؛ أي مناجزةً ، أو تشبيه نحو :" كرَّ زيدٌ أسداً" ؛ أي مثل الأسد ، أو ترتيب نحو :" أدْخلُوا رجلاً رجلاً " ؛ أي : مرتبين.

وفي نصب الثاني أقوال ، والمختار أنه ، وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم ؛ لأن مجموعهما هو الحال ، ونظيرهما في الخبر: "الرمانُ حلوٌ حامضٌ"، أو أصالة نحو قوله تعالى: ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[3]، أو تنويع نحو: "هذا مالُكَ ذَهَباً" ، أو طورٌ واقعٌ فيه تفضيل مثل :" هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً " ، أو بنعتٍ نحو:﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[4] [5]، وذكر المرادي ستَ مصوغات بالتفصيل[6]، وزاد في (التسهيل) ثلاثة:

أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ ﴾[7]؛ لأنَّ الواو رفعت توهُّم النعتية.

الثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو: "هذا خاتمٌ حديداً".

---

(١) سورة النساء آية ٧١.

(٢) أَشْهَل : الشُّهْلة في العَينِ: حُمْرة في سواد العين كالشُّكْلة في البياض . لسان العرب ، مادة أَشْهَل.

(٣) سورة الإسراء آية ٦١.

(٤) سورة مريم آية١٧.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص٣١٨.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٢٣.

(٧) سورة البقرة آية ٢٥٩.

الثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو: "هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقينَ"، وقد جعل سيبويه لهذه المسألة باباً[١].

لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامداً ضمن معنى المشتق ، وذلك أنواع[٢] ذكرها المرادي.

لوقوع الجملة مواقع الحال شرطان : أحدهما أن تكون خبرية ، والآخر ألاَّ تكون مفتتحة بدليل استقبال (كأنْ) ، وحرف (التنفيس) [٣].

أما **الباب السابع والعشرون** فجاء بعنوان (التمييز) ، وهو اسم جنس بمعنى مِنْ[٤]، يخرج ما سوى التمييز ، والمشبه بالمفعول نحو :" الحَسن الوجه" ، واسم (لا) التي للتبرئة نحو :" لا رجل " ، وذكر رأي النحاة فيه ، ويقول المرادي :" التمييز نوعان[٥]:

الأول: تمييز مفرد ، وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو :" رطل سمناً وعشرون درهماً " ، ولا خلاف أن العامل في هذا النوع هو مميزه كما ذكر.

الثاني: تمييز الجملة ، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة ، أو شبهها ، والمفرد الذي يفسره التمييز إما مقدار ، وهو المسوح نحو :" شبر أرضاً" ، والمكيل نحو :" قفيز براً"، والموزون نحو: "منوين عسلاً"، أو عدد نحو :" خمسة عشر رجلاً"، وجعله بعضهم من المقادير ، أو مفهم غيرية نحو :" لنا غيرها إبلاً ".

أو مثلية : نحو :" أمثالُها شاءً ".

أو نعت نحو :" لله درُّهُ فارساً.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٣٢٤.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢٧.

(٣) المصدر السابق ص ٣٣٣.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص ٣٣٨.

(٥) المصدر السابق ، ص ٣٣٩.

وإنما اقتصر في هذا البيت على التمثيل بالمقدار؛ لكثرة انتصاب التمييز عنه[١]، والنكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان:

أحدهما فاعل في المعنى ، وهو السبب، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فِعلاً ، نحو :" أنت أعلى منزلاً " ، فإنه يصلح لذلك فتقول :" علا منزلك" ، فهذا النوع ينصب على التمييز.

والآخر : ألاَّ يكون فاعلاً في المعنى ، وهو ما أفعل التفضيل بعضه ، وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو :" أنت أفضل فقيهٍ " ، فإنه يحسن فيه ذلك فتقول :" أنت بعضُ الفقهاء" ، فهذا النوع يجب جره بالإضافة ، إلاَّ أن يكون أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو :" أنت أكرمُ الناس رجلاً"[٢].

أما **الباب الثامن والعشرون** فجاء بعنوان (الجار والمجرور)، وفيه أربع مسائل:

الأولى : ذكر حروف الجر فقال :" هذه عشرون حرفاً مشتركة في جر الاسم[٣]، وفصل كل واحد منهما إلاَّ (خلا ، وحاشا ، وعدا) لورود حكمهما في الاستثناء ، وإلاَّ (كي ، ولعل ، ومتى) لغرابة الجرِّ بِهِنَّ.

أما (كي) فتجر ثلاثة أشياء :

الأول (ما) الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علَّة الشيء : كَيْمَهْ ؟ بمعنى لِمَهْ ؟

الثاني (ما) المصدرية مع صلتها في قوله:

إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا * يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[٤].

وهو نادر.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص٣٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص٣٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤٥ . ٣٤٦.

(٤) الشاهد فيه قوله (كيما) حيث دخلت (ما) المصدرية على (كي)، وهو نادر، وهذا عجز بيت من الطويل، قيل قائله قيس بن الخطيم ، وقيل النابغة الزبياني ، وقيل النابغة الجعدي، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد الدكتور، إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة منقحة، مج ١، ج١، ط٢، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص٥٣٣.

الثالث أن وصلتها في قوله:

كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[1].

وأما (لعلَّ) فتجر في لغة عقيل ثابتة الأول ، ومحذوفته ، ومفتوحة الآخر، ومكسورته ، خلافاً لمن أنكر الجر بها.

وأما (متى) فتجر في لغة هُذَيْل بمعنى (مِنْ) ، ومن كلامهم :" أخرجها متى كُمِّهِ"؛ أي : مِنْ كُمِّهِ.

وذكر تنبيه:

عدَّ بعضهم من حروف الجر (ها) التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وهمزة القطع إذا جعلت عوضاً من حروف الجر في القسم.

قال في (التسهيل) :" وليس الجر في التعويض بالعوض ، خلافاً للأخفش، ومن وافقه" ، وذهب الزجاج ، والرماني[2] إلى أن (أيمُن) في القسم حرف جر، وشذَّ في ذلك.

وعدَّ بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو :"مَ ُ الله" ، وجعلها في (التسهيل) بقية (أيمُن) ، قال :" وليست بدلاً من الواو ، ولا أصلُهَا (مُنْ) ، خلافاً لمن زعم ذلك.

وذكر الفراء أن (لات) قد تجر الزمان ، وقرئ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3]، بالجر.

وزعم الأخفش أن (بلْهَ) حرف جر بمعنى (مِنْ) ، والصحيح أنها اسم .

وذهب سيبويه إلى أن (لولا) حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، نحو (لولاك، ولولاي، ولولاه).

---

(١) الشاهد فيه قوله (كيما أن) حيث ظهرت (أن) المصدرية بعد (كي) . وهذا جزء بيت من الطويل ، قيل قائله جميل بثينة ، وقيل حسان بن ثابت ، وتمامه: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد الدكتور: إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة منقحة، ج١، ط٢، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص٤٩٧.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٣٤٥ . ٣٤٦.

(٣) سورة ص آية ٣.

ومذهب الأخفش والكوفيين ، أن الضمير بعدها مرفوع الموضع ، استعير ضمير الجر للرفع.

ثم قال :

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وحتَّى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتَّا

حروف الجر نوعان : نوع يجر الظاهر فقط ، ونوع يجر الظاهر ، والمضمر.

فالأول: هو الأحرف المذكورة في هذا البيت، و(لعلَّ ، وكي ، ومتى).

والثاني: ما عداها.

فالمرادي كثيراً ما يبدأ بشرح الحكم النحوي ، ثُمَّ يتحول منه إلى حكم آخر يعترضه أثناء شرحه ، ثم يعود مرة ثانية للنقطة التي وقف فيها ليكمل حديثه عنها ، مما يجعل القارئ يعيد قراءة الموضوع من بدايته لتتضح أمامه الصورة.

وكانت المسألة الثانية من الباب في حكم الجار والمجرور ، ودخوله على النكرة، والمعرف بـ(أل) ، والضمير.

وقوله :

اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وقتاً وبِرُبَّ منكراً والتَّاءُ للهِ ورَبٌّ[1]

يعني أن (مذ ، ومنذ) لا يجران إلاَّ الزمان[2].

وقوله :

...وبِرُبَّ منكراً

يعني أن (رُبَّ) لا تجر إلاَّ نكرة ، وسيأتي دخولها على الضمير ، وأجاز بعضهم أن تجر المعرف بـ(أل) ، وأنشد :

رُبَّمَا الجَامِلِ المُؤَبَّلِ فيهم[1].

---

(١) متن ألفية ابن مالك لإمام النحاة أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي ، ٥٩٨هـ . ٦٧٢هـ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٣٤٧ . ٣٤٨.

بخفض الجامل ، وصفته ، فإن صحت الرواية حمل على زيادة (أل) ، وشذ (رب أبيه ، وربَّ أخيه ، وربَّ أمه).

واختلف في معنى رُبَّ ، فقيل : للتقليل ، وقيل : للتكثير ، ونسب كل منهما إلى سيبويه.

وقيل: تكون لهما ، وقيل هي حرف إثبات لم يوضع لتقليل ، ولا لتكثير.

وفي (التسهيل) : والتقليل بها نادر.

وقوله : والتَّاءُ للهِ ورَبُّ

يعني أن التاء مختصة باسم الله نحو: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٢].

وحكى الأخفش دخولها على الرَّبِّ فقالوا :" ترَبِّ الكعبةِ " ، وقالوا أيضا:"تالرَّحمنِ، و:"وتحياتك" ، وهو شاذ ، وقالوا إنها بدل من واو القسم.

وقوله :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَىَ * نَزْرٌ

أشار به أنه قد ورد دخول (رُبَّ) على الضمير ، وأنه قليل.

ومنه قول الشاعر :

وَرُبَّهُ عَطِباً أنْقَذْتَ مِنْ عَطَبِهِ[٣].

وروي :"وربه عطبٍ" بالجر على نية (مِنْ) ، وهو شاذ.

---

(١) الشاهد فيه قوله :" رُبَّمَا الجَامِلِ فيهم" حيث دخلت (رُبَّ) على المعرف بـ(أل) فجرته ، وهذا على رواية الخفض، أما على رواية الضم : فإن الشاهد حينئذٍ دخول (ما) الزائدة ، الكافة على (رُبَّ) ، وكفها عن العمل، ودخولها على الجملة الاسمية ، وهذا نادر.

وهذا شطر بيت من الخفيف ، قاله أبو داؤد الإيادي ، وتمامه :

رُبَّمَا الجَامِلِ المُؤَبَّلِ فيهم وَعَنَاجِيْج بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

الجامل هو القطيع من الإبل مع رعاته ، والمؤبل : المعد للقنية ، والتملك ، وعناجيج جمع عنجوج : وهو الطويل العنق من الإبل ، والخيل ، والمهار جمع مهر : وهو ولد الفرس ، ومؤنثه مهرة . المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة منقحة، ج٣، ط٢، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، بيروت-لبنان، ص١٤٢٢.

(٢) سورة يوسف آية ٨٥.

(٣) الشاهد فيه قوله (وَرُبَّهُ عَطِباً) ، حيث دخلت (رُبَّ) على الضمير ، وهو قليل ، وهذا عجز بيت من البسيط ، لم يعرف قائله ، وصدره :

واهٍ رَأَبِتَ وَشِيْكَاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ

والمعنى :رب إنسان يكاد يهلك أنقذته من الهلاك. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ج١، ط٢، ص١٢٠.

فإن قلت : إنما أورد النحويون ذلك على أنه فصيح مقيس عليه ، فكيف قال: "نَزْرٌ"؟، قلت : لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر[1]، ويؤيده قوله في (الكافية) :" وقس عليه.

وذكر تنبيهان :

الأول : مذهب البصريين أن الضمير المجرور بـ(رُبَّ) يلزم إفراده ، وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز للمراد ، وحكى الكوفيون مطابقته أيضاً.

الثاني : اختلف في الضمير المجرور بـ(رُبَّ) ، فقيل : معرفة ، وإليه ذهب الفارسي ، وكثير . وقيل نكرة ، واختاره الزمخشري ، وابن عصفور.

وقوله :" كذا كها" أشار به إلى أن الكاف قد تجيء ضمير الغائب قليلاً ، كقول الراجز :

وأُمُّ أَوعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[2].

وإليه أشار بقوله :" كَهَا " ، وهذا من الضرائر.

وقد شذ دخول (الكاف) على ضميري المتكلم ، والمخاطب في قول الحسن :" أنا كك وأنت كِي".

وقول الشاعر

وَإِذَا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي[3]

والكاف في (كِي) مكسورة.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٣٤٨ . ٣٤٩.

(٢) الشاهد فيه قوله :" كها" حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير الغائب ، وهو قليل . وهذا من الرجز المشطور ، قاله العجاج ، وقبله :

خلِّي الذنابات شمالاً كَتَبَا

يصف حمار وحش جعل الذنابات . اسم موضع . عن شماله ، وجعل أم أوعال . اسم موضع . عن يمينه بمسافتين متقاربتين ، وكان الحمار يرد الماء مع أتنه ، وقد رأى صياداً ففر بهن هارباً. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د: إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة منقحة، مج٢، ط٢، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) ص٧٤٤

(٣) الشاهد فيه قوله :" لم تكن كي" حيث دخلت الكاف على ضمير المتكلم . وهذا البيت صدر بيت من الخفيف ، لم يعرف قائله ، وعجزه :

حيث تدعو الكمأة فيها نزال

وقد دخلت أيضاً على ضميري الرفع ، والنصب المنفصلين ، كقولهم :" ما أنا كأنت ولا أنت كأنا" .

والنصب كقوله :

وَلَمْ يَأسِرْ كإيَّاك آسرُ[1].

وجعله في (التسهيل) أقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل.

قلت : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ.

وكانت المسألة الثالثة من الباب بيان معاني بعض الحروف.

ثم قال :

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِيْ الأَمْكِنَةْ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتي لِبَدْءِ الأَزْمِنَةِ[2].

فبدأ بـ(مِنْ) ، وذكر لها في هذا البيت ثلاثة معان:

الأول التبعيض، نحو:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾[3]، وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض.

والثاني: بيان الجنس ، نحو: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[4]، وعلامتها صحة وضع (الذي) موضعها.

الثالث: ابتداء الغاية في المكان باتفاق ، نحو:﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾[5]، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وذهب الكوفيون،

---

(١) الشاهد فيه قوله :" كإيَّاك" ، حيث دخلت الكاف على الضمير المنصوب المنفصل ، وهو قليل . وهذا بعض عجز بيت ، لم يعرف قائله ، وصدره : المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د: إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة منقحة، مج١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ص٣٦٠.

فَأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ في أَسيْرَكَ إنَّهُ ضَعِيْفٌ

(٢) متن ألفية ابن مالك ، ص ٧١.

(٣) سورة البقرة آية ٨.

(٤) سورة الحج آية ٣٠.

(٥) سورة الإسراء آية ١.

والمبرد ، وابن درستويه إلى أنها لابتداء الغاية في الزمان ، وهو الصحيح؛ لكثرته نظماً، ونثراً ، وتأويل ما كثر ليس بجيد ، وإليه ذهب المصنف.

وإلى هذا قال :

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِيْ الأَمْكِنَةْ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتي لِبَدْءِ الأَزْمِنَةِ

وذكر تنبيه :

قال: لم يختلفوا في أن (مِنْ) تكون لابتداء الغاية ، واختلفوا في التبعيض، والتبين :

أما التبعيض ، فذهب إليه الجمهور ، وصححه ابن عصفور ، والمبرد، والأخفش الأصغر[١]، وابن السراج ، وطائفة من الحذاق ، والسهيلي : وقالوا : إنما هي لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى.

وأما بيان الجنس ، فمشهور في كتب المعربين ، وقال به جماعة من المتقدمين، والمتأخرين ، وأنكره المغاربة[٢].

ثم قال :

وزيدَ في نفيٍ وشبْهِهِ فَجُرَّ نَكِرةً كـ : ما لباغٍ مِنْ مَفَرّ

وذكر لزيادة (مِنْ) عند جمهور البصريين شرطان :

الأول : أن يكون بعد نفي ، أو شبهه ، وهو النفي ، والاستفهام.

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة.

مثال النفي: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[٣].

والنهي :" لا يقم من أحد" ، والاستفهام: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[٤]، ومثال النفي بقوله :" ما لباغٍ مِنْ مَفَرّ "[٥].

---

(١) هو أبو الحسن، علي بن سليمان بن الفضل النحوي، المعروف بالأخفش الصغير، أخذ عن المبرد، وثعلب، ونوزع المصنفات التي نسبت إليه ، توفي سنة ٣١٥هـ ، وقيل غير ذلك.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٣٥٢.

(٣) سورة الأعراف آية ٨٥.

(٤) سورة فاطر آية ٣.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٣٥٣.

وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو :" قد كان من مطرٍ".

وأجاز الأخفش ، والكسائي ، وهشام بلا شرط ، ووافقهم في (التسهيل) ، قال في (شرحه) لثبوت السماع بذلك نثراً ، ونظماً.

وذكر تنبيهان:

الأول : فائدة زيادة (من) تنصيص العموم ، أو مجرد التوكيد :

فالأول مع نكرة لا تختص بالنفي نحو: "ما في الدار من رجل"، والثاني مع نكرة مختصة به.

والثاني : لا إشكال في صحة زيادتها بعد جميع حروف النفي ، وأما الاستفهام فلا يحفظ إلاَّ مع (هل) . قال في (الارتشاف) :" وفي إلحاق الهمزة بها نظر" ، وصرح بمنعه بعد كيف ، ونحوه.

ثم قال:

للانتهاء حتى ولامٌ وإلى

مثال (حَتَّى) قوله تعالى:﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[1].

ومثال (إلى) قوله تعالى: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ ﴾[2].

ومثال (اللام) قوله تعالى: ﴿ سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ ﴾[3].

ودلالته على الانتهاء قليل ، بخلاف (حتى)، و(إلى) فإن دلالتهما على الانتهاء كثير[4]، فإن قلت: أيهما أمكن في ذلك ؟، قلت: (إلى)؛ لدخولها فيما لا تدخل فيه (حتى) ، فإن المجرور بـ(حتى) يلزم أن يكون آخر جزء ، أو ملاقي آخر جزء، بخلاف

---

(١) سورة القدر آية ٥.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٠.

(٣) سورة الأعراف آية ٥٧.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص ٣٥٣ .٣٥٥.

(إلى) ؛ لأنك لو قلت :" سرت النهار حتى نصفه" لم يجز ، ولو قلت:" إلى نصفه " لجاز ، نص على ذلك الزمخشري ، والمغاربة ، ووافقهم المصنف في (شرح الكافية)، وخالف في (التسهيل) ، فلم يشترط في مجرور (حتى) كونه آخر جزء، ولا ملاقي آخر جزءٍ ، واستدل بقوله :

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فما زلت حتى نِصْفِهَا رَاجِياً فَعُدْتُ يَؤُوسَا(١).

وذكر اختلاف العلماء في المجرور بـ(حتى) ، وآراء النحاة ، واختلف أيضاً في المجرور بـ(إلى) ، والذي عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل إلاَّ بقرينة ، وقال بعض النحاة يدخل.

ثم قال :

وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ

علامة ذلك أن يحسن في موضعها بدل ، مثال (مِنْ): ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ ﴾(٢)، و قوله تعالى :﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً ﴾(٣)، ومثال (الباء) قوله ﷺ: "**لا يسرني بها حُمُرُ النعم**"(٤)، وقوله :"اللام للملك" نحو: "المال لزيد"، وشبهه نحو :" أدوم لك ما تدوم لي"، ويندرج فيه الاستحقاق؛ لأنه مثله في (شرح الكافية)، بنحو :" السرج للفرس" ، وجعله في (التسهيل) مغايراً لشبه الملك.

---

(١) الشاهد فيه قوله :" حتى نِصْفِهَا" ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في (التسهيل) ، وأما في (شرح الكافية) فقد وافق ما ذهب إليه الزمخشري ، والمغاربة ، كما ذكر لك ذلك المرادي ، والبيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله.

(٢) سورة التوبة آية ٣٨.

(٣) سورة الزخرف آية ٦٠

(٤) أخرجه أحمد (١٠٣/١) ، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، في قصة وفاة أبيه أبي طالب ، ودعاء الرسول ﷺ ، قال علي رضي الله عنه :" فدعا لي بدعوات ما يسرني أن لي بهن حمر النعم ، وسودها".

و(تعليلٍ) ، نحو: ﴿لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾ [1]، وقوله :" وَزِيْدَ " يعني اللام ، ولا تزاد إلاَّ مع معمول به لمتعدٍ إلى واحد ، وزيادتها ضربان ذكرها المرادي.

وقوله :" الظرفية استبن ببا " نحو :" زيدٌ بالبصرة " ، وفي نحو :" زيدٌ في المسجد"، وهي الأصل ، وبها تعتبر (باء) الظرفية.

وقوله :" وقد يبينان السببا" . قال في شرح (التسهيل) :" باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً نحو:﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾[2]، فلو قصد إسناد الإخراج إلى (الها) لصح ، وحسن ، لكنه مجاز.

وقال: "وباء التعليل هي التي يصلح غالباً في موضعها اللام ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ [3]، وكأن التعليل والسبب عند غير واحد[4]؛ فلذلك لم يذكر بالتعليل ، وإدراجه بالاستعانة في باء السببية مما انفرد به.

ومثل الشارح السببية بقوله تعالى:﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [5] تبعاً (لشرح الكافية).

ومثال (في) السببية :﴿لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾[6]، وعبر عن هذا بالتعليل في (الكافية) ، و(التسهيل) [7].

وقوله :" بالبا استعن" ، ومثل لـ(با) الاستعانة في (شرح الكافية) بقوله :" كتبت بالقلم" ، وتقدم بإدراجه لذلك في السببية.

---

(١) سورة النساء آية ١٠٥.

(٢) سورة الأعراف ٥٧.

(٣) سورة البقرة آية ٥٤.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص ٣٥٦.

(٥) سورة النساء آية ١٦٠.

(٦) سورة الأنفال آية ٦٨.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص ٣٥٦.

(وَعَدَّ) نحو قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[1]، وياء التعدية هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به.

قال المصنف :" وقد وجدت في المتعدي نحو: "دفعت بعض الناس ببعض".

(عوِّض): (با) العوض هي الداخلة على الأثمان، والأعراض[2]، نحو" اشتريت الفرس بألف"، و:" كافأت الإحسان بضعفٍ" ، وتسمى (باء) المقابلة كما في (التسهيل).

(ألصق) : هو معناها الأصلي ، ولم يذكر لها سيبويه غيره ، وقال المغاربة :" الباء غير الزائدة لا تكون إلاَّ للإلصاق حقيقة ، أو مجازاً ، ومن أمثلة الإلصاق : " وصلت هذا بهذا".

وذكر المرادي (مع، من، عن، على، في) مع ذكر الأمثلة لكل حرف ، ومعناه، مدعما لكلامه بالشرح ، والتوضيح ، ثم ذكر آراء النحاة.

وكانت المسألة الرابعة من الباب كون (مذ ، و منذ) مبتدآن، أو ظرفان، وأن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر ، وذكر لـ(مذ ، ومنذ) ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى: أن يليهما اسم مفرد مرفوع ، نحو :" ما رأيته مُذ يوم الجمعة، أو منذُ يومان"، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنهما مبتدآن، والمرفوع خبر، وإليه ذهب المبرد، وكثير من البصريين ، والتقدير في المعرفة: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وفي النكرة: أمد انقطاع الرؤية يومان.

المذهب الثاني: أنهما ظرفان في موضع الخبر، والمرفوع هو المبتدأ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وإليه ذهب الأخفش ، وطائفة من البصريين.

المذهب والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر ؛ أي منذ مضى يوم الجمعة، أو يومان، وهما ظرفان مضافان إلى الجملة[3]، وإليه ذهب محققو أهل الكوفة، واختاره السهيلي ، والمصنف في (التسهيل).

---

(١) سورة البقرة آية ١٧.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص ٣٥٧.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص ٣٥٧.

الحالة الثانية : أن يليهما جملة، والكثير كونها فعلية نحو :

مازال مُذ عَقَدَتْ يداه إزارهُ[1].

وقد تكون اسمية ، كقوله :

مُذْ أنا يَافِعُ[2].

وفي ذلك مذهبان:

المذهب الأول : أن (مذ ، ومنذ) ظرفان مضافان إلى الجملة ، وهو المختار ، وصرح به سيبويه.

والمذهب الثاني : أنهما مبتدآن ، ونقدر اسم زمان محذوف ، ويكون خبراً عنهما ، والتقدير : مذ زمان عقدت ، ومذ زمان أنا يافع ، وهو مذهب الأخفش ، فلا يكونان عنده إلاَّ مبتدأين ، واختاره ابن عصفور.

الحالة الثالثة : أن يليهما اسم مجرور كقوله :

وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أزْمَانِ[3].

وفي ذلك مذهبان :

المذهب الأول: نهما حرفا جر ، وإليه ذهب الجمهور ، وهو الصحيح.

والمذهب الثاني: أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

وقد أشار في النظم إلى الأحوال الثلاثة.

---

(١) الشاهد فيه قوله :" مُذ عقدت"حيث دخلت (مذ) على جملة فعلية ، وهذا صدر بيت من الكامل ، قاله الفرزدق يمدح فيه يزيد بن المهلب ، وعجزه : فسما فأدرك خمسة الأشبار

(٢) الشاهد فيه قوله :" مُذ أنا يافع" ، حيث دخلت (مُذ) على الجملة الاسمية ن وهذا جزء من بيت من الطويل ، قاله الأعشى ميمون بن قيس ، وتمامه :

وما زِلْتُ أبْغي المَالَ مُذْ أنا يَافِعُ وَلِيْداً وَكَهْلاً حِيْنَ شِبْتُ وَأمْرَدَ

(٣) الشاهد فيه قوله :" مُنْذُ أزْمَانِ" حيث جاء (مُنْذُ) لابتداء الغاية الزمانية ، وجر (أزْمَانِ) ، وهذا عجز بيت من الطويل قاله امرؤ القيس ، وصدره :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَعِرْفَانِ

وذكر المرادي أنهما لابتداء الغاية إن جرَّا ماضياٍ ، نحو :" ما رأيته مذ يوم الجمعة"[١]، وللظرفية إن جرَّا حاضراً ، نحو :" ما رأيته مذ يومنا ".

وزاد في (التسهيل) :" أنهما يكونان بمعنى (مِنْ) ، و(إلى) معاً " ، فيدلان على الابتداء، والانتهاء ، وضابط ذلك أنهما إن دخلا على ما ماضي معرفة فهما بمعنى (مِنْ) ، أو على حاضر معرفة فهما بمعنى (في) ، أو على نكرة فهما بمعنى (مِنْ، وإلى) معاً نحو :"ما رأيته مذ أربعة أيام".

وذكر زيادة ما بعد (مِنْ ، وعن ، والباء) مع ذكر الأمثلة ، وآراء النحاة . وذكر زيادتها بعد (رُبَّ) ، و(الكاف) كافة ، وغير كافة ، وأورد أمثلة في ذلك. وختم الباب بحذف (رُبَّ) بعد (بل ، والألف ، والواو) ، فذهب المبرد ، والكوفيون إلى أن الجر بها ، والصحيح أنه بـ(رُبَّ) المضمرة ، وهو مذهب البصريين[٢].

المسألة الرابعة : ذكر الجر بسوى (رُبَّ) محذوفاً ضربان : مطرد ، وغير مطرد ، فذكر للمطرد اثنا عشر موضعاً ، وأما غير المطرد فسمع منه أبيات منها قول الشاعر:

إذا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ * أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[٣].

ومواضع المطرد الاثنا عشر هي :

الموضع الأول : لفظ الجلالة في القسم دون عوض[٤].

الموضع الثاني : المعطوف على خبر (ليس) ، و(ما) ، والصالح لدخول (الباء) نحو قول زهير :

بَدَا لِيْ أَنِّيَّ لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيا[٥].

الموضع الثالث : بعد (ألاَ) [١] نحو:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص ٣٦٦.

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٧١.

(٣) الشاهد في قوله (كُلَيْبٍ) ، حيث حذف حرف الجر ، وبقي عمله ، والتقدير أشارت إلى كليب ، المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٣٧١.

(٥) الشاهد فيه قوله :" لا سَابِقٍ"حيث جر قوله :" سَابِقٍ" بالباء المقدرة عطفاً على خبر (ليس) على توهم إثبات (الباء) فيه . وروي بالنصب عطفاً على اللفظ ؛ فلا شاهد فيه على هذه الرواية ، والبيت من الطويل ، قيل : قائله زهير بن أبي سلمى ، وقيل صرمة الأنصاري. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د: إميل بديع يعقوب، مج٢، ج٢، ط٢، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، بيروت- لبنان، ص١٠٦٦.

أَلاَ رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْراً

يريد : ألا من رجلٍ.

الموضع الرابع : بعد (كم) الاستفهامية إذا جُرَّت بالحرف ، نحو :" بكم دراهم اشتريت ثوبكَ" ، خلافاً للزجاج في قوله :" إن الجَرَّ بإضافتها".

الموضع الخامس: في جواب ما تضمن مثل المحذوف، نحو (زيدٍ) في جواب:" بمَنْ مررت".

الموضع السادس : في المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل ، نحو :

وَللطَيْرِ مَجْرَى وَالجنُوبِ مَصَارِعُ[٢].

الموضع السابع : في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بـ(لا) ، نحو :

ما لِمُحِبٍّ جَلَدُ أَنْ يَهْجُرَا وَلاَ حَبِيْبٍ رَأفَةٌ فَيَجْبُرَا[٣]

الموضع الثامن: في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بـ(لو)[٤]، وذكر أبو الحسن في (المسائل) أنه يقال :" جِيءَ بِزَيْدٍ أو عمرو ٍ أو كليهما".

قال المصنف: وأجود منه هذا المثال: جيء بزيد وعمروٍ ولو أحدهما؛ لأن المعتاد في مثل هذا النوع من الكلام أن يكون ما بعد (لو) أدنى مما قبلها في كثرة ، وغيرها.

الموضع التاسع : في المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه ، نحو :" مررتُ بزيدٍ" ، فتقول:" أزيد بن عمرو ؟ " ، حكاه الأخفش في (المسائل).

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص٣٧١.

(٢) الشاهد فيه قوله :" وَالجنُوبِ مَصَارِعُ " حيث جاء قوله :" الجنُوبِ" مجروراً مع إنه خبر عن (مَصَارِع ُ) ؛ وذلك لأنه معطوف على قوله :"وَللطَيْرِ" ، والجر بحرف مقدر تقديره :" للجنُوبِ" ، وهذا عجز بيت من الطويل قيل قائله خداش بن بشر ، وقيل قيس بن زريح ، وقيل قائله مجهول ، وصدره :

ألا يا قُوْمِي كُلُّ ما حُمَّ وَقِعاُ

(٣) الشاهد فيه قوله :"وَلاَ حَبِيْبٍ" حيث جُرَّ لكونه معطوفاً على (المُحِب) بحرف منفصل وهو(لا) تقديره :" ولا حبيب رأفة " ، والبيت من الرجز ، ولم يعرف قائله.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٣٧٣.

الموضع العاشر : في المقرون بـ(هلاَّ) بعدما تضمنه ، كأن يقال :" جِئتُ بدرهم" ، فتقول :" فهلاَّ دينار؟" ، قال الأخفش : وهذا أكثر.

الموضع الحادي عشر : في المقرون بـ(إنْ) بعد ما تضمنه ، نحو :" أمرر بأيِّهم هو أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ" ، وأجازه يونس ، وجعل سيبويه إضمار (الباء) بعد (إنْ) ؛ لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار (رُبَّ) بعد (الواو) ، فعلم بذلك إطراده.

الموضع الثاني عشر : في المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمنه ، حكى يونس :" مررتُ برجل صالح ٍ، إن لا صالح ٍ فطالح ٍ" ، والتقدير : إن لا أمرر بصالح ٍ فقد مررت بطالح ٍ.

فجميع هذه المواضع مطردة يقاس عليها عند المصنف[١].

وجاء **الباب التاسع والعشرون** بعنوان (الإضافة) ، وذكر الإضافة على ثلاثة أقسام[٢]:

الأول : مقدر بـ(مِنْ) ، وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه نحو :" خاتم فضة ".

الثاني : مقدر بـ(في) ، وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف ، نحو :﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [٣].

الثالث : مقدر باللام ، وهو ما سوى النوعين المتقدمين ، وتقدير اللام هو الأصل ؛ ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها ، وتقدير غيرها ، نحو :" يد زيد " ؛ ولذلك خصت بالإقحام ، نحو :

يا بُؤسَ لِلْحَرْبِ[٤].

الشاهد فيه قوله :" يا بُؤسَ لِلْحَرْبِ " ، حيث أصله :" يا بُؤسَ الحَرْبِ" ، فأقحم اللام بينهما[٥].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ٣٧٣/١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٧٦.

(٣) سورة سبأ آية ٣٣.

(٤) البيت من مجزوء الكامل ، قاله سعد بن مالك بن ضبيعة ، وتمامه : وَضَعَتْ أَرَهِطَ فَاسْتَرَاحُوا.

(٥) من حاشية توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ٣٧٦/١.

ومما يوهم اضافة الصفة إلى الموصوف قولهم:" سحقُ عمامةٍ " ، و:" جردُ قطيفةٍ " ، بإضافة الشيء إلى جنسه ؛ أي : سحق من عمامة ، ومما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم :" مسجدُ الجامع" ، فيؤول بحذف المضاف إليه ، وإقامة صفة مقامه؛ أي : مسجد المكان الجامع ِ.

ويوافق المرادي الفراء في إضافة الشيء إلى ما بمعناه ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (١)، أضيفت الدار إلى الآخرة ، وهي الآخرة ، والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كيوم الخميس ، وذكر مثلاً منها ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ (٣)، وقوله تعالى:﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ (٤).

ويوافق المرادي الفراء في إضافة الشيء إلى ما بمعناه في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ (٥).

ويختم الباب بفصل المضاف من المضاف إليه ، ومذهب أكثر البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلاَّ في الشعر ، وذهب المصنف إلى أنه يجوز في السعة بشيئين(٦):

الأول : ما نصبه المضاف ، والمشابه للفعل من مفعول به ، أو ظرف ، أو مجرور، فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر(١):﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾(٢)، وبالظرف قول الشاعر:

---

(١) سورة النحل آية ٣٠.

(٢) سورة الواقعة آية ٩٥.

(٣) سورة ق آية ٩.

(٤) سورة ق آية ١٦.

(٥) سورة النحل آية ٣٠.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٤٠٥.

كَنَاحِتِ يَوْماً صَخَرَةٍ بِعَسِيلِ[٣].

وبالمجرور قول الآخر:

لأنت مُعْتَادِ في الهَيْجَا مُصَابَرَةِ[٤].

شاهد البيت الأول قوله :" كَنَاحِتِ يَوْماً صَخَرَةٍ " ، فإن (كَنَاحِتِ) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله (صَخَرَةٍ) ، وقد فصل بينهما بظرفٍ ، وهو (يَوْماً) ، والتقدير : كناحت صخرة يوماً ، تمام البيت من الحاشية : فَرِشْنِي بِخَبَرٍ لاَ أكونَنْ وَمِدْحَتِي

والمعنى : أجزني خيراً ، وأجزل عطاء على مدحي إياك ، حتى لا أكون كمن ينحت الصخر بمكنسة العطار المتخذة من الليف.

أما شاهد البيت الثاني قوله :" مُعْتَادِ في الهَيْجَا مُصَابَرَةِ " حيث فصل بين المضاف (مُعْتَادِ) ، وبين المضاف إليه (مُصَابَرَةِ) بالجار والمجرور (في الهَيْجَا) ، وتمام البيت من الحاشية :

يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَك نِيرَانَا

جاء الباب الأخير الثلاثون بعنوان (المضاف إلى ياء المتكلم) ، ويقول المرادي: "يجب كسر آخر المضاف[٥] إلى ياء المتكلم إن لم يكن منقوصاً ، أو مقصوراً ، أو مثنى، أو مجموعاً على حده ، كقولك في غلام : غلامي ، وفيه أربعة مذاهب :

المذهب الأول: أنه معرب في الرفع، والنصب بحركة مقدرة، وبالجر بكسرة ظاهرة، واختاره في (التسهيل).

---

(١) ابن عامر اختلف في كنيته كثيراً ، والأشهر أنه أبو عمران ، واسمه عبد الله بن عامر اليَحْصُبِي ، إمام أهل الشام في القراءة ، أخذ القراءة على أبي الدرداء ، والمغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان ، ت ١١٨هـ .

(٢) سورة الأنعام آية ١٣٧.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٤٠٦ ، البيت من الطويل ، لم يعرف قائله.

(٤) البيت من البسيط لم يعرف قائله.

(٥) المصدر السابق ص ٤١٢.

المذهب الثاني: أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة.

المذهب الثالث: أنه مبني.

المذهب الرابع: أنه لا معرب ، ولا مبني ، وإليه ذهب ابن جني.

والثاني مذهب الجمهور.

وأما المقصور ، والمنقوص ، والمثنى ، والمجموع على حده ، فإذا أضيف شيء منهما إلى ياء المتكلم ، وجب فتح الباء في اللغة المشهورة ، فتقول في قذى : قَذايَ، وفي رامٍ : راميَّ ، وفي ابنين : ابنيَّ ، وفي زيدين : زيديَّ ، ثم بيَّنَ حكم آخر المقصور ، والمنقوص ، والمثنى ، والمجموع على حده إذا أضيف للياء.

وتدغم الياء من آخر المنقوص ، والمثنى ، والمجموع على حده نصباً ، وجرّاً فيه؛ أي : في ياء المتكلم ، ولا يغير ما قبلها من فتح ، أو كسر ، فتقول في رامٍ : راميَّ، وفي ابنين : ابنَيَّ ، وفي زيدين : زيديَّ[1]، وتفتح الياء كما سبق.

وسلم الألف من الانقلاب ، وشمل ذلك ألف المثنى ، نحو :"هذان غلامايَ"، ولا خلاف فيه ، وألفَ المقصور ، نحو :﴿هِيَ عَصَايَ﴾[2]، وفيه لغتان : إفراد الألف، وهي المشهورة ، وقبلها ياء ، وهي لغة هذيل ، وحكاها عيسى بن عمر[3] عن قريش.

ومن هنا نستطيع أن نوضح المنهج الذي اتبعه المرادي في هذا الشرح (توضيح المقاصد والمسالك للمرادي) في النقاط التالية :

النقطة الأولى : كان يكتب اسم الباب أولاً ، ثم يعرفه ، ثم يكتب بيت شعر من متن الألفية لابن مالك ، ويشرح ما أشكل فيها من معانٍ ، ويطنب في استطراداته ، ثم يعود مرة ثانية إلى المتن.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص٤١٣.

(٢) سورة طه آية ١٨.

(٣) هو أبو عمر ، عيسى بن عمر الثقفي ، نزل في ثقيف فنسب إليها ، كان مولى لخالد بن الوليد ، وتتلمذ على يد عبد الله بن إسحاق ، وابن كثير ، وابن محيصن ، وهو الذي كمل وضع علم النحو حيث توقف أبو الأسود الدؤلي عند باب الفاعل ، والمفعول ، وله اختيار في القراءات على قياس اللغة العربية ، ت ١٤٩هـ.

النقطة الثانية: تناول النحو بوصفه موضوعاً علمياً متكاملاً، فيعرض قضاياه ممثلاً لها بمختلف الشواهد، ثم يناقش مسائله بعقلية متطورة ، ونظرة عميقة في إطار منهج محدد.

النقطة الثالثة: تناول الجمل، وشرح أحكامها، وحكم الجار والمجرور، وبعض الأدوات النحوية مع ذكر بعض الأحكام التي يقع العيب فيها على المعربين من الطلاب.

النقطة الرابعة: تناول في شرحه مختلف ألوان العلوم العربية من نحو، ولغة، وصرف، وتفسير.

النقطة الخامسة : يعكس في منهجه جانباً كبيراً من جهود سابقيه من النحاة، حيث ذكر في شرحه أكثر من خمسين نحوياً ، يمثلون مراحل مختلفة من النحو، وهذا يبين لنا اهتمامه الواضح بالأخذ من الموروث النحوي الأصيل.

أما منهجه في الشواهد فهو ما سنقف عنده في المبحث الثاني وهو الكلام عن مصادر الشرح.

المبحث الثاني

المصادر التي اعتمد عليها في الشرح

كما هو معروف لدينا ، وديدن حياتنا ، أن يستفيد اللاحق من السابق في خبراته، وما وصل إليه من تجارب ، ومعارف ، وتوجيهات في كل المجالات العلمية.

وهناك الكثيرون ممن اشتهروا وتميزوا بمؤلفاتهم القيمة من هذه المؤلفات، المصادر بأنواعها المختلفة ، لذا تعد المصادر القديمة في النحو ، بمثابة العمود الفقري في هذا المجال أشهرها، وأقومها (كتاب سيبويه) ، و(المقتضب) و(المفصل)، و(الجني الداني) للمرادي ، وغيرها مما سيرد ذكره في هذا المبحث إن شاء الله ، وقد صنفها المرادي كالآتي :

مصادر نحوية عامة ، مثل : (كتاب سيبويه)، (المقتضب) ، (المفصل) .

١- مصادر من باب الأدوات مثل (المغني)، (الجني الداني) ، (الأزهية) .

٢- مصادر معجمية ، مثل : (الصحاح)، (القاموس المحيط) .

٣- مصادر تفسير القرآن الكريم وإعرابه، مثل (الكشاف) ، (التبيان) .

١/ مصادر نحوية عامة:

أولاً : كتاب سيبويه:

يعد كتاب سيبويه في المرتبة الأولى عند المرادي ، فقد أخذ منه كثيراً فهو يعنى بالمصدر الذي نقل عنه خصوصاً في مجال الآراء إذ لا يكاد يورد رأياً لنحوي إلا ويذكر مكانه ، مثال ذلك في الجملة التفسيرية من قوله تعالي: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ (١).

فيقول : في إعراب (الَّذِينَ ظَلَمُواْ) . الرابع من وجوه الإعراب أن يكون فاعلاً لـ(وأَسَرُّوا) ، والواو علامة الجمع (٢).

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٣ .

(٢) النقل من التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ص٩١١ ، تحقيق محمد علي البجاوي ، مكتبة البابلي الحلبي، القاهرة ، د . ط ، د . ت .

وسيرد تفصيل ذلك في الشواهد ، وإذا نقل رأياً تحرى صحته ، وصدقه حتى يصل في أمره إلى حكم يؤيده ، ويقويه ، أو يبعده ، نرى ذلك في نقله عن (كتاب سيبويه)، وغيره ممن نقل عنهم واضحاً بجلاء ، مثاله في جملة النداء :" وأما عند سيبويه الجملة هي الفعل المقدر بين حرف النداء ، والمنادى فحذف الفعل لدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته"(١).

وفي الأفعال المتعدية يقول :" وقد يتضمن بعض الأفعال معنى أعلمت فيتعدى تعديته، وهذه الأفعال هي : أخبَرت ، خبَّرت ، حدَّثت ، وأنبَّأت ، ونبأت ؛ فإن هذه الأفعال عند سيبويه تتعدى إلى مفعول واحد بنفسها ، وإلى الثاني بحرف الجر ، ثم حذف اتساعاً ، إلا أنها لما كانت مشتملة على معنى الإعلام تضمنت معناه ، و تعدت تعديته"(٢).

وفي زيادة الباء وهي من حروف الجر التي لا تعلق يقول :" اعلم أن زيادة الباء قياساً في خبر المبتدأ استفهاماً نحو:" هل زيدٌ بقائم " ، وسماعاً في الفاعل في غير التعجب في قوله تعالى :﴿ ...وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٣)، وهو مذهب سيبويه(٤)؛ فلفظ الجلالة فاعل (كَفَى) ، وهو مقرون بـ(الباء) ، وهي زائدة لاستقامة المعنى بدونها(٥)، والصحيح زيادتها ، وهو مذهب سيبويه أيضاً " .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ١٦٣/٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٣٨ . وفي "كتاب " لسيبويه١٢٥/١ ، تحقيق عبد السلام هارون .

(٣) سورة النساء الآية ٧٩ ، ١٦٦ ، سورة الرعد الآية ٤٣ ، وسورة الإسراء الآية ٩٦ ، وسورة الفتح الآية ٢٨ .

(٤) الكتاب ٣٨/١ .

(٥) الأصول في النحو ، لابن السراج ، ٦٣/٢ ، تحقيق عبد المحسن القيلي ، مؤسسة الرسالة ط ٤ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٢ ، " في اسم عمل فيه حرق " .

وقد يذكر رأي سيبويه دون أن يذكر معه رأياً آخر ، وذلك في حكم الضمير الواقع بعد (لولا) ، فيقول :" إذا وقع بعد لولا ضمير مجرور فمذهب سيبويه أنه مجرور بـ(لولا) ، ولا يتعلق بشيء"[١].

وقد يذكر رأيه ضمن عدَّة آراء ، ثم يرجح غيره من الآراء التي ذكرت ، كما في أوجه (ما) الحرفية فيقول :" تكون ما الحرفية مصدرية غير ظرفية ، كقوله تعالى:﴿ ...بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾[٢]؛ (فما) موصولة حرفية وهي وصلتها في محل جرٍّ بـ(الباء) ؛ أي : بنسيانهم ، فلا تحتاج إلى عائد عند سيبويه ، ومذهب ابن السرّاج، و الأخفش أنَّ (ما) المصدرية اسم يحتاج إلى عائد ، وهو مذهب مرجوح[٣].

فهو إذن يخالف رأي سيبويه ، ويرجح غيره لصحته عنده ؛ فهو دائماً يُعوَّل على ذكر الآراء الصحيحة حتى ولو كانت لا توافق رأي سيبويه ، وهذا يعني أن المرادي يبدئ رأيه بشجاعة ، وذلك في قوله :" وأما (ما) الحرفية فتكون نافية، وزائدة، ومصدرية"[٤].

ثانياً: المقتضب للمبرد[٥]:

يعد أحد مصادره الأساسية ، التي كان يعتمد عليها في شرحه ، فقد أخذ عنه في اثني عشر موضعاً، مؤيداً ، ومعارضاً ، وسأذكر بعض هذه المواضع على سبيل المثال لا الحصر، فيقول في أحد جزئي جملة النداء :" لعل وجَّه تعبير المصنف (بأدعوا عبد الله)؛ عازفاً عن حرف النداء ، اختيار المبرد ، وهو أن حرف النداء يسد مسد الفعل، و

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص٣٤٧ ، وفي الكتاب/٣/٣٣٧ " باب مايكون مضمراً فيه الاسم فيه جرٌّ إذا أظهرت فيه رفع " .

(٢) سورة ص الآية ٢٦ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ، ١٤٢/٨ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ١/ ١٣٨.

(٥) هو محمد بن عبد الله الأكبر أبو العباس إمام العربية في زمنه ، وله الكامل ، و المقتضب ت ٢٨٦ هـ ، ترجمته في إنباه الرواة ، ٢٤١/٣ ، للقفطي.

الفاعل مقدر ... فعلى مذهبه يكون أحد جزئي الجملة، حرف النداء، والآخر الضمير المقدر"[١]، ويعني بمذهبه مذهب المبرد.

وأحياناً يذكر رأيه موافقاً لرأي سيبويه ، وذلك في أدوات الشرط الجازمة فيقول: "فالحرف هو (إن) ، وهي أمُّ الباب ، و(إذ ما) عند سيبويه ، وذهب المبرد في أحد قوليه ، وابن السراج ، والفارسي إلى أنها ظرف زمان زيدت عليه (ما).

قال في (شرح الكافية) :" والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، فعلى مذهب سيبويه تكون (إذ ما) كـ(إنْ) فيما وضع للتعليق المذكور من غير إشعار بأمر آخر"[٢].

ويرد على الرضي ، والأصمعي في ظرفية (إذ ، وإذا) بقوله :" هذا على رأي بعض النحاة ، وأما على رأي المبرد فإن (إذا ، وإذ) ظرفا مكان لما بعدهما منصوبا المحل على الظرفية"، كما في قول الشاعر :" فبَيْنا العُسْرُ إذْ مَيَاسِيرُ "[٣]؛ فتلاحظ هنا أنه يذكر رأي المبرد في موضع واحد مرتين ، مع ترجيحه له .

وقد يذكر رأيه ، ويؤيده بقول بعض المتأخرين ؛ فيقول في (لم) ، و (لمَّا) أختها:" ينفيان المضارع ، ويصرفان معناه إلى الماضي ، وفقاً للمبرد ، وأكثر المتأخرين"[٤].

أما مخالفته للمبرد : فقد اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع ، فذهب المبرد إلى أنه على حذف (الفاء) مطلقاً نحو :

يَا أَقْرَعُ بن حَابِسٍ يا أَقْرَعُ * إِنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[٥]

الشاهد فيه قوله :" إنْ يُصْرَعْ ... تُصْرَعُ" ، حيث جاء جواب الشرط فعلاً مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط مضارع ، وذلك ضعيف.

---

(١) المقتضب ، للمبرد ٢/٤_٣ ، والكتاب لسيبويه ، ١٨٢/٢ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ٣٣٦/٢ .

(٣) وأَيْسَر الرجلُ إيساراً ويُسْرا ، والصحيح أن اليُسْر والإيْسار المصدر. ورجلٌ مُوسِر ، والجمع مَياسِير – لسان العرب مادة (يسر) ، ٥/ ٥٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٤٤/١ ، وهو لحديث بن جبلة .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ٣٣٢/١ .

(٥) البيت من الرجز، قيل: قائله جرير، وقيل: عمرو بن خثارم.

ويقول في (حتى) الجّارة :" وكذا لا تدخل على المضمر خلافاً للمبرد؛ فإنه يجوزه؛ أي دخول حتى على المضمر ، مستدلاً بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة ، والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياساً"[١].

وأحياناً يذكر رأي الكوفيين ، ويرده كما في (الواو) التي يجر ما بعدها ، وهي ولو رُبَّ من نحو قول الشاعر جرَّان العود[٢]:

وبلدةٌ ليس بها أنيسُ إلاَّ اليعافيرُ[٣] وإلاَّ العيسُ[٤][٥]

فهذه الواو للعطف عند البصريين ، وليس جارة بنفسها ، بل بـ(رُبَّ) مضمرة ، وهو رأي المرادي في شرح الألفية ، وهو الصحيح ، وأما عند المبرد ، والكوفيين أنها جارة بنفسها[٦].

فالمرادي يقف بجانب البصريين في أن هذه الواو تعمل الجر في الاسم الذي بعدها ، وتكون معها (رُبَّ) مضمرة ، وهو رأي المرادي ؛ إذن هو يأخذ برأيه ، ويرد رأي المبرد المتمثل في قول الكوفيين.

ثالثاً : المفصل في علم العربية للزمخشري[٧]:

فهو أيضاً لا يقل قيمة عن سابقيه ، نقل عنه المرادي في ستة مواضع ، وكان يوافقه فيه الرأي ، حتى تلك التي فيها خلاف كان يجد له العذر فيها ، يقول في (أمَّا)

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي١/٣٥٤ .

(٢) جران العود : عامر بن الحارث النميري : شاعر وصَّاف ، أدرك الاسلام ، وسمع القرآن ، واقتبس منه كلمات وردت في شعره ، ومعنى (جران العود) : مقدم عنق البعير المسن ، كان يلقب نفسه به في شعره ، له ، ديوان شعر طبعه ، رواه ، وشرحه أبو سعيد السكري.

(٣) اليَعَافِير : تُيُوس الظباء .لسان العرب ، مادة عفر ،

(٤) العيسُ : هي الإبل البيض مع شُقرة يسيرة ، واحدها أَعْيَس وعَيْساء ، لسان العرب ، مادة عاس.

(٥) هذا البيت من الرجز في الخزانة للبغدادي ١٥/١٠.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ٢٣٤/٢ ، ط ٢ ، د . ت ، شرح ، وتعليق دكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

(٧) دار الجيل ، بيروت طبعة ٢ .

المفتوحة المشددة حرف شرط ، اختلف النحاة في وضعها للشرط ، ومقامها لذلك[١] – أي الشرط – فذهب ابن الحاجب[٢] إلى الأول ، بينما ذهب صاحب الكشاف إلى القول الثاني: فقال في (المفصل) :"ومن أصناف الحروف حروف الشرط :(إن، ولو، وأمَّا)، وهي كلمة فيها معنى الشرط ، والخلاف في أنها حرف شرط ، أو اسم ليس

ويعقب على الآراء التي يذكرها إما بالنفي ، أو الإثبات ؛ فيقول في الجملة التفسيرية من قوله تعالى ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[٤].

فيرى ابن هشام أن جملة الاستفهام (هَلْ هَذَآ) لا محل لها من الإعراب ، وهو رأي الجمهور ، و أما على رأي الشلوبين[٥]، فمحلها النصب لكونها مفعولاً به لـ(وَأَسَرُّواْ)، وهذا هو الراجح عند الزمخشري ، حيث ذكره مقدماً على غير هذا الوجه ، وضعفه ابن هشام ، لكن الأولى ما قاله العلامة وهو: " أن جملة الاستفهام محلها النصب لكونها مفعولاً به لـ" وَأَسَرُّواْ "، ويحتمل التفسير"[٦].

فهو يذكر رأي البصريين ، ورأي الكوفيين متمثلاً في رأي الشلوبين مرجحاً قول الزمخشري وهو بغدادي .

رابعاً : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك[٧]:

وهو عمدته في شرحه ، وكثيراً ما تداخل كلام ابن مالك في التسهيل، وكلام المرادي، ويندر أن تجد شاهدا للمرادي ، وسأكتفي بذكر بعض المواضع على سبيل التوضيح:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ٢٨٤/٤ .

(٢) الكافية في النحو ٣٨٩/٢ .

(٣) المفصل في علم العربية للزمخشري ص ٣٢٣ .

(٤) سورة الأنبياء الآية ٣ .

(٥) هو محمد بن علي بن محمد أبو عبد الله الأنصاري المالقي الأندلسي ، المعروف بالشلوبين ، ت ٦٦٠ هـ، له شرح أبيات سيبويه ، ترجمته في هدية العارفين ١٥٧/١ .

(٦) يعني الزمخشري .

(٧) سبقت ترجمته ص ٢١ .

أولها في تخصيص الاسم بالنداء حيث يقول : وقال في " شرح التسهيل " : وإن ما أختص الاسم بالنداء ؛ لأنه مفعول به في المعنى ، والمفعولية لا تليق بغير الاسم .

واعترض قوله في المعنى؛ لأن ظاهره أنه ليس مفعولاً صريحاً من جهة اللفظ ، وقد سبقه أبو موسى[١] إلى هذه العبارة ، وهذه مسألة خلاف ، ومذهب سيبويه ، وجمهور البصريين أن المنادى مفعول من جهة اللفظ ، والمعنى[٢].

كما ذكره في الجملة المضافة حيث قال في " شرح التسهيل " : فهذا من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف[٣]، ويدل على جوازه في الاختيار قوله ﷺ :"**هَلْ أَنْتُم تَارِكُوا لِي صَاحِبِي**"[٤].

وقول من يوثق بعربيته :" تَرْكُ يَومَاً لِنَفْسِكَ وَهَواهَا سَعْيٌ لَهَا في رَدَاهَا"[٥].

خامساً : شرح الرضي على الكافية[٦]:

أكثر المرادي النقل عنه معارضاً ومؤيداً ، فمن موافقته له قوله في " عسى " اعلم أن عسى ناقصة عند أكثر البصريين[٧].

نحو : عسى زيدٌ أن يخرج ، وأمَّا على مذهب الكوفيين فالمضارع مع (أنْ) بدل اشتمال من زيد ؛ أي عسى زيد أن يخرج ، فأولت مصدراً ؛ لأن فيه إجمالاً ، ثم

---

(١) هو أبو موسى سليمان ابن محمد ، وقيل : محمد بن سليمان ، الملقب بالحامض . ، من أهم مصنفاته : خلق الإنسان ، والسبق والنضال ، والوحوش ، والنبات ، والمختصر في النحو ، ت ٣٠٥ هـ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٤/١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٠٦ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، حديث رقم : " ٣٦٦١، ٤٦٤٠ " ، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٤٠٦ .

(٦) تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١، ١٤٢١ هـ _ ٢٠٠٠ م .

(٧) المقتضب للمبرد ، ٧٠/٣ ، تحقيق محمد محي الدين ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ١١٥/٧ ، مكتبة المتنبئ القاهرة .

تفصيلاً، وفي إبهام الشيء ، ثم تفصيله وقع عظيم لذلك الشيء في النفوس ، قاله الرضي[١].

فقد ذكر المرادي رأي جمهور البصريين على أن حذف " أن " بعد " عسى " ضرورة، وظاهر كلام سيبويه أنَّ حذف " أنْ " لا يختص بالشعر[٢].

وأحيانا يذكر قوله، ويرجحه بقول بعض النحاة ، وذلك كما في نحو " لولا " ودخولها على الماضي فيقول : " ... وإذا دخلت (لولا) على الماضي لا تكون للتندم ، والتوبيخ بل للعرض فيكون الماضي في حكم الاستقبال ، نص عليه الشيخ الرضي ، وقال بعض النحويين إذا لم يكن في الماضي للتوبيخ ، يكون للاستفهام ، أو التحضيض ، أو للعرض ، لكن الأكثر ما قاله الشيخ الرضي"[٣]؛ أي أنها إذا دخلت على الماضي تكون للعرض .

نلاحظ موافقته له في جميع المواقع المذكورة ، وهذا يعني أن لآرائه مكانة عنده، إضافة لاقتناعه بها .

سادساً : ارتشاف الضرب و لب لباب لسان العرب لأبي حيان الأندلسي[٤]:

نقل عنه بتقدير، وعلى أهمية خاصة ، وذلك لأنه حوى الكثير من آراء أبي حيان، فمن المواضع التي أخذ منها عنه هي: "أجل"، حيث يقول: "ونقل عن الارتشاف" أما (أجل) فهي جواب لتصديق الخبر[٥]، وتحقيق الطلب ، ولذلك نقول لمن قال: أقام زيد ؟ ، أجل ؛ أي تصديق لما سأل عنه – ولمن قال : أضرب زيداً ، أجل – وهي هنا لتحقيق الامر المطلوب – فلا تكون جواباً للنفي ولا للنهي"[٦].

---

(١) محمد ابن الحسن الإستراباذي ، عالم بالعربية ، له الوافي في شرح الكافية ، والشافية في شرح مقدمة ابن الحاجب ، ت٦٨٦ هـ ، ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٥٦٧/١ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٩٥ .

(٣) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، ٣٨١/٢ ، تحقيق عبد العال سالم مكرم .

(٤) تحقيق مصطفى النحاس ، مطبعة المدني ط ١٤٠٨/١ هـ _ ١٩٧٨ م .

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٦٠/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٦٠/٣ .

فهو هنا يذكر رأيه دون أن يذكر معه رأياً آخر ، وهذا يعني موافقته له ، ويقول في "لا الناهية": ولو قال والطلبية كما وقع في الارتشاف[١] لكان أحسن ليشمل "لا النافية" التي للدعاء"[٢].

وقد يذكر رأيه ضمن عدة آراء كما في واو الحال حيث يقول: ... وهي التي ينتصب ما بعدها ، وتسمى واو الابتداء ؛ لأنها تصلح أن يليها المبتدأ نحو جاءني زيد والشمس طالعة فجملة (والشمس طالعة) في محل نصب على الحلية باعتبار الواو للحال ، وهو مذهب الجمهور ، وسيبويه يقدرها بـ(إذ) ، نقله عن (الارتشاف) حيث قال : وقدر بـ(إذ) لتفيد معنى الظرفية وهي الحين الفجاءة[٣].

والمعنى جاءني زيد إذ الشمس طالعة؛ أي وقت طلوعها .

٢/ مصادر من باب الأدوات:

أولاً : الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي :

يعد هذا الكتاب حلقةً متطورةَ في هذا الفن، وقد أكثر المرادي النقل عنه في باب الأدوات، وكان يذكره بعد المغني فيقول: " المسألة مبسوطة في المغني، والجنى الداني ص كذا، نقل عنه كثيراً، وبدقة أكثر مما في (الأزهية) فيقول في (لو) ، وأحد أوجهها:" الثانية لو، ولها خمسة أوجه أحدها : أن تكون حرف شرط في الماضي[٤] سواء دخلت على الماضي ، أو المضارع" .

ويقول في (بلى) :"هي حرف لإيجاب النفي مجرداً كان[٥] نحو قوله تعالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ﴾[٦]، فالمرادي دائماً يقدم الجنى الداني في الذكر

---

(١) ارتشاف الضرب ٥٤٤/٢ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ص ٣٢٨ .

(٣) ارتشاف الضرب لابي حيان ٣٦٥/٢ .

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٢٧٢ ، والمغني لابن هشام ص ٣٠٧ .

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٤٤٠ ، والمغني لابن هشام ص ١٥٣ .

(٦) سورة التغابن الآية ٧ .

على المغني ، وهذان الكتابان يختصان بمعاني الأدوات ، وهما الأساس عند المرادي في الرجوع لهذه الأدوات ، ومعانيها ، واستعمالاتها ، وهو ينقل النص عن ابن مالك ، ويقوم بعد ذلك بشرحه ، وتوضيحه .

ثانياً : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام[١]:

كان يذكره فيقول :" ابن هشام ، أو قال ابن هشام ، وكثيراً ما تداخل كلام ابن هشام في المغني وكلام المرادي ، ونقل عنه المرادي ، وذلك في بعض الآراء مثل جواز تقديم المعطوف ، حيث يقول : قال هشام : تقديم (الفاء) ، و(ثُمَّ) ، و(أو) ، و(لا) جيد[٢].

وفي جواز نصب (نزال) ، ونحوه من اسم الفعل المشتق ، حكاه ابن هشام عن ابن جني[٣]، وهناك مسائل مشتركة ، نحو حكم تعريف (غَيْر) إذا وقع بين ضدين[٤]، نحو قوله تعالى:﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٥] ، نفس الآية ذكرها ابن هشام في التعليق بالفعل ، وبشبهه[٦].

ثالثاً: الأزهية في علم الحروف للهروي[٧]:

لم يكثر المرادي النقل عنه ، ولكن وافقه في ما نقله ، نذكر بعض المواضع على سبيل التوضيح:

---

(١) حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٨٧/٢.

(٣) المصدر نفسه ٣٢٣/٢.

(٤) نفس المصدر ٢ / ٣٨٢ .

(٥) سورة الفاتحة آية ٧.

(٦) المغني لابن هشام ص ٤٠٩.

(٧) طبع في دمشق بعناية عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٤م.

أولها في (لولا)، حيث يقول في أحد معانيها :" ... تأتي حرف توبيخ ، وتختص بالماضي[١]، وقال الهروي :" قد يكون للاستفهام[٢] نحو قوله تعالى:﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾[٣]؛ أي هلا أخرتني ، وزاد الهروي معنى آخر ، وهو أن تكون بمعنى (لَمْ) [٤]، وهو موافق لما وقع في التسهيل ، حيث قال :" وقد يلي الفعل (لولا) غير مفهمة تحضيضاً فتؤول بلو لم"[٥]، فقد ذكر الهروي هنا مرتين في حكم واحد ، وذلك نسبة لتعدد احتمالاته.

٣/ مصادر معجمية نذكر منها :

أولاً : الصحاح للجوهري[٦]:

يُعَدُّ مصدره اللغوي الأول ، رافقه من بداية الشرح إلى نهايته ، وكان يستعين به في فهم المفردات ، والتعابير التي يصعب فهمها ، ويستدل به أحياناً على قضايا إعرابية، فيقول في الجملة الخبرية :" الجملة التي لا محل لها من الإعراب ، وأولها الواقعة خبراً ، (فالواقعةُ) بالرفع خبر ، (وخبراً) مفعول (للواقعة) ؛ لأن (وقع) يتعدى بنفسه كقولك :" وقعت السكين" ، وقد يستعمل بالأداة كقولك :" وقعت عن كذا من كذا"، ذكره الجوهري في (الصحاح) [٧]؛ فهو هنا يستعين به في الإعراب".

وأحياناً يستعين به في فهم معاني بعض الأدوات النحوية ، كما في (لولا)؛ فيقول فيها :" وتأتي تارة حرف تحضيض ؛ أي تحريض ، يقال حضَّهُ أي: حرَّضَهُ[٨]، كذا في الجوهري ، ويقال في (لولا) حرف عرض ؛ أي طلب بإزعاج، أو عنف ، أو برفق ،

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ص ٣٥٩ ، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٥٩٧.

(٢) الأزهية في علم الحروف للهروي ، ص ١٦٦.

(٣) سورة المنافقون الآية ١٠.

(٤) الأزهية في علم الحروف للهروي ، ص ١٦٧.

(٥) الألفية لابن مالك ، ص ٤٤.

(٦) طبع بعناية أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٦هـ ، ١٩٥٦م.

(٧) الصحاح : مادة (وقع).

(٨) الصحاح : مادة (حضض).

وهذا ضد العنف ، ويقال : (رَفُق) بضم العين ، و(يَرْفَق) بفتحها، وحكى أبو زيد[١]: رفقته ، وأرفقته بمعنى كذا في الصحاح[٢].

وقد يذكره في بعض اللغات التي وردت في إحدى الكلمات ، كما في (الدرجات)[٣] التي ذكرها الشارح في مقدمته ، يقول: "قال في (الصحاح): "هي الطبقات من المراتب " ، وقال أبو عبيدة[٤]:" الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل".

ثانياً : القاموس المحيط للفيروز آبادي :

نقل عنه مرتين فقط ، أولاهما في وقوع الخبر مفرداً ، وجملة ، نحو :" السَّمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ".

(المنوان) مثنى (منا) [٥] ، وهو المكيال ، أو الميزان[٦].

ثانيهما علم في باب ظن وأخواتها ، قال :" ترد علم لازمة إذا كانت من العُلْمَة[٧]، والعُلْمَة : شق في الشفة العليا ، أو في أحد جانبيها[٨]، فالملاحظ هنا أن المرادي ذكر أولاً (الصحاح)، ثم ذكر بعده (القاموس المحيط) في تفسير الكلمات.

وقد يتعرض للحكم النحوي من خلال المعنى اللغوي ، وذلك في معنى (دُوناً)؛ فيقول: "دانَ يَدُوْنُ دُوناً ، بالضم : صار خسيساً ، وبالفتح مجتمع الصحف ، والكتاب الذي يكتب به أهل الجيش ، والجمع دواوين ، والدُون بالضم :" نقيض فوق ؛ فيكون

---

(١) أبو زيد : سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبو زيد الأنصاري ، إمام في النحو ، واللغة ، والأدب ، غلبت عليه النوادر ، له تصانيف كثيرة مذكورة في كتب التراجم ، واللغة ، ت ٢١٥هـ ، ترجمته في بغية الوعاة، للسيوطي ، ٥٨٢/١.

(٢) الصحاح : مادة (رفق) ، رفقت به ، وأرفقته بمعنى.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ٢٣/١.

(٤) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري ، من أهم مصنفاته : معاني القرآن ، المجاز في غريب القرآن ، واللغات ، والمصادر ، ونقائض جرير والفرزدق ، قيل توفي سنة ٢٠٨هـ ، وقيل غير ذلك.

(٥) القاموس المحيط : مادة (منا).

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ١/ ١٦٥.

(٧) المصدر نفسه ص ٢٣٠.

(٨) حاشية توضيح المقاصد والمسالك ص٢٣٠.

ظرفاً بمعنى أمام ، ووراء ، وفوق ، وبمعنى (غير) ، وتدخل على دُون : مِنْ ، والباء قليلاً، كذا في القاموس[١].

٤/ مصادر تفسير القرآن الكريم ، وإعرابه :

أولاً : الكشاف[٢] للزمخشري :

نقل عنه عدة مرات ، منه قوله في الجملة التفسيرية من قوله تعالى :﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[٣] ، جواب للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر ، أو لشرط ، تقديره :" أن تؤمنوا أو تجاهدوا"[٤] ؛ فيقول :" قال أبو البقاء[٥] في جزمه وجهان:

أحدهما : هو جواب لشرط محذوف ، تقديره :" وإن تؤمنوا يغفر لكم" ، وتؤمنوا في معنى أمنوا؛ فعلى هذا تكون جملة تؤمنوا مستأنفة ، وهذا أقرب عندي إلى الحق، حيث قال العلامة في الكشاف[٦]؛ فهو يرى أن جعلها مستأنفة اقرب إلى الصواب حسبما قال الزمخشري.

ونجده يخالف قول ابن هشام ، ويوافق الزمخشري في أن (قد) للتوقع ؛ فيذكر قول ابن هشام ، وهو :" وزعم الزمخشري عندما تكلم على قوله تعالى:﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾[٧] أنَّ (قد) للتوقع ، معللاً ذلك بقوله: لأن السماع قد يتوقع الخبر عند المقسم به"[٨].

---

(١) الصحاح : مادة (دون).

(٢) طبع طبعة جديدة في عالم المعرفة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٦م.

(٣) سورة الصف الآية ١٢.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفيسر البيضاوي ، ٤٩١/٤ ، في حاشية شيخ زادت عليه ، دار الجيل بيروت.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ص ١٢٢١.

(٦) الكشاف، للزمخشري ١٠٠/٤، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار المعرفة، القاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

(٧) سورة الأعراف آية ٥٩.

(٨) الكشاف ، للزمخشري ٨٤/٢.

وقد جعل في (الكشاف) قوله تعالى :﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[1]:﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾[2] في موضع النصب على الحال[3].

ثانياً : التبيان في إعراب القرآن للعكبري[4]:

وهو أيضاً ذو أهمية بالنسبة للمرادي في تفسير الآيات ، وشرحها ، واختلاف الآراء، فيقول في (لو) المصدرية ، من قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[5].

وأكثر النحويين لا يذكرونها في الحروف المصدرية ، وممن ذكرها الفراء ، وأبو علي ، ومن المتأخرين أبو البقاء[6].

ويقول في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾[7]، قال أبو البقاء :" فيه وجهان:

أحدهما: أن ﴿ عِشَآءً ﴾ ظرف متعلق بـ﴿ وَجَآءُوٓ ﴾ ؛ أي جاءوا وقت العِشاء، و﴿ يَبْكُونَ ﴾حال منه.

الثاني : ﴿ عِشَآءً ﴾جمع عائش ، كقائم ، وقيام"[8].

---

(١) سورة البقرة آية ٣٦.

(٢) سورة الرعد ٤١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٣٥.

(٤) عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن الحسين ، عكبري الأصل ، بغدادي المولد ، والدار ، الحنبلي ، القادري ، ت ٦١٦هـ ، له (الإشارة في النحو ، والتبيان) ، ترجمته في هدية العارفين ، للبغدادي ، ٤٥٩/٢.

(٥) سورة البقرة آية ٩٦.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ، ص ٩٦ ، و (لو) هذه بمعنى (أن) الناصبة للفعل ؛ ولكن لا تنصب ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٣٥٣.

(٧) سورة يوسف الآية ١٦.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ، ص ٧٥٢.

إذن المرادي اعتمد على تلك المصادر اعتماداً كلياً جعله يصل إلى حد النقل الحرفي؛ فعبارته تتطابق كلياً مع تلك المصادر التي نقل عنها.

أما المسائل الخلافية بين مدرستي الكوفة ، والبصرة ، كان يستعين فيها بكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) ، وكتاب (شرح الرضي على الكافية) ، وكتاب (المغني) ، وقد تعرض لآراء النحويين بمختلف مذاهبهم في المسألة الواحدة ، مع تناول المعاني اللغوية ، وشرحها ، وذكر القراءات التي وردت في بعض الآيات ؛ مما جعل الشرح ذا قيمة عالية ، وشاملة.

المبحث الثالث

الاستشهاد بالقرآن الكريم ، وقراءاته ، والحديث الشريف

تعريف الشاهد لغة ، واصطلاحاً :

١/ تعريف الشاهد لغة :

لكلمة (شاهد) في اللغة معنيان رئيسان:

الأول : الشاهدُ ، ويجمع على شواهد بمعنى الدليل.

الثاني : الشاهدُ ، ويجمع على شهود ، وأشهاد بمعنى مَنْ يُؤدِّي الشهادة أمام القاضي، وهذا ليس يعنينا. إذن الاستشهاد على ذلك هو : إتيان المتكلم ، أو الكاتب بشاهد بالمعنى الأول ، يعزز رأيه ، ويدعمه(١).

٢) تعريف الشاهد اصطلاحاً :

يقول محمد عيد :" أما كلام العرب الموثق . من جهة نظر علماء اللغة . فيرد تحت الاحتجاج ، والاستشهاد"(٢).

فالشواهد في النحو : أخبار قاطعة ، يصوغها علماء اللغة عن الناطقين باللغة ، والاستشهاد على هذا النحو هو :" الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر ، أو نثر ، للدلالة على صحة رأي ، أو قاعدة"(٣).

وقد نال كلام العرب الأوائل عناية ، واهتماماً من القدماء ، وذلك بما وجدوا فيه من فائدة ، ومتعة ، يدلنا على ذلك قول الجاحظ :" ...ليس في الأرض كلامٌ هو أمتع، ولا آنق ، ولا ألذَّ في الأسماع ، ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة ، ولا أفتق للسان، ولا أجود تقويماً للبيان من طول استماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء ، والعلماء البلغاء"(٤).

---

(١) لسان العرب : مادة (شهد).

(٢) الرواية والاستشهاد في اللغة ، لمحمد عيد ، ص ١٠٢ ، عالم الكتب ، ١٩٧٦م.

(٣) المصدر السابق بتصرف.

(٤) البيان والتبيين ١٤٥/١ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٨٣هـ ، ١٩٦٩م.

فالنحاة نظروا ، واستخلصوا القواعد التي يسير عليها ، وأدرجوها في مصنفاتهم، ولهذا اتبعوا كل قاعدة بشاهد من القرآن ، أو الحديث الشريف ، أو كلام العرب ، شعره ، ونثره ، ومن الأمثلة على ذلك : كتاب أوضح المسالك على شرح ألفية ابن مالك"[١].

فمثلاً (نعم، وبئس) ، وهما فعلان عند البصريين ، والكسائي، بدليل حديث: (فبها ونعمت) ، واسمان عند الكوفيين بدليل: (ما هي بنعم الولد)، وهما فعلان جامدان، رافعان لفعلين معرفين بـ(أل) الجنسية، نحو : (نعم العبد) ، فالدليل الأول مقتبس من حديث شريف ، وهو بتمامه :" مَنْ توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومَنْ اغتسل؛ فالغسل أفضل"[٢].

والدليل الثاني مأخوذ من كلمة الأعرابي ، أخبر أن امرأته ولدت بنتاً ، والدليل الأخير مقتبس من الآية الثلاثين من سورة (ص) [٣].

وقد حدد النحاة الاستشهاد في اللغة بالقرآن، وقراءاته، والحديث الشريف، وفيه خلاف، والشعر، والنثر.

أولاً : القرآن الكريم وقراءاته :

حدد السيوطي في الاقتراح الاحتجاج بالقرآن الكريم ، وقراءاته ، رابطاً ذلك الاحتجاج بالسماع، والقياس، فقال :" أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً، أو آحاداً، أو شاذاً، وقد أجمع العلماء على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً[٤].

---

(١) معجم الاستشهاد، تأليف علي القاسمي، ص ٢٢– ٢٣، مكتبة لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

(٢) موسوعة الكتب الستة، وشروحها، سنن أبي داؤد، للحافظ أبي داؤد سليمان بن الأشعب ٢٥١/١، أشرف، وعلق عليه، ورقم فهارسه بدر الدين جيتن آر، دار سحنون ، د – ط ، د – ت، وسيرد الكلام عنه.

(٣) رواية اللغة ، لعبد الحميد الشلقابي ، ص ٣٨ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧١م.

(٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، ٣٦، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

أما موقف المرادي من هذا الخلاف ، فهو يستشهد بالقرآن، وقراءاته دون حرج، وقد بلغ عدد استشهاده به في توضيح المقاصد والمسالك مائتي موضع ، آخذاً فيها بجميع القراءات، أما المتواترة فنجدها مبثوثة بين صفحات كتابه ، بينما حددت الآحاد، والشاذة بأربعة عشر موضعاً في الكتاب.

وسأذكر في هذا البحث عدداً من الآيات القرآنية التي استشهد بها على سبيل المثال لا الحصر، والتي كان يشير إليها بقوله تعالى[١].

يقول في موضع الجملة الخبرية :" المسألة الثانية من الجمل التي لها محل من الأعراب الواقعة خبراً ، موقعها رفع في بابي المبتدأ ، وإن نحو : زيد قام أبوه ، وإن زيداً أبوه قائم ، و" إن زيداً لأبوه فاضلُ" ، ونحو قوله تعالى :﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[٢]"[٣]، ونصب في بابي كان ، وكاد ، وينحو هذا النحو في كلامه عن الجملة التابعة لمفرد ، فيقول :" والسادسة من الجمل التابعة لمفرد ، ومحلها بحسب منعوتها ؛ أي : موصوفها الرفع ، نحو قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾[٤]، فـ﴿ مِّن ﴾ متعلق برزقناكم ، و﴿ قَبْلِ ﴾ مجرور بـ﴿مِّن ﴾ ، ومضاف إلى ﴿ أَن يَأْتِيَ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾، و﴿ يَوْمٌ ﴾ فاعله ، و﴿ لَّا ﴾ عامله كـ﴿ ليس ﴾ ، و﴿ بَيْعٌ ﴾ بالرفع اسمه[٥].

أما التي تقع في موضع نصب ، نحو قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٦]؛ فـ﴿اتَّقُواْ﴾ فعل وفاعل ، و﴿يَوْمًا ﴾ منصوب : إما على المفعولية، وهو رأي

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك الصفحات١/ ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧.

(٢) سورة النحل آية ١٢٤.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك الصفحات١/٢٠٦.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥٤.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ص ٢٠٢.

(٦) سورة البقرة الآية ٢٨١.

أبي علي الفارسي في قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾[1]، وإما على الظرفية ، فيكون مفعولاً فيه تقديره : واتقوا عذاب الله يوماً ، و﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ جملة فعلية في محل نصب على أنها صفة يوم[2].

أما التي في موضع جر ، نحو قوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[3]، و(قُفِي) ؛ أي : تبع[4].

فالمرادي في إيراده للشواهد يكتفي بذكر موضع الشاهد من الآية ، ثم يشرح ، ويوضح حسب آراء النحاة ، وهذا يدل على خبرته ، ومعرفته النحوية ، فهو لا يترك للقارئ مجالاً للشك إلاَّ أزاله.

وقد يأتي بجزء من آية لارتباطها بالحكم النحوي كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[5]؛ فالفاء في قوله ﴿ فَأَنَّهُۥ ﴾جواب قوله :﴿ مَنْ عَمِلَ ﴾[6]، وقد قُرِئَ بالوجهين ؛ فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، والفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ؛ أي فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ وخبره محذوف ، والكسر أحسن في القياس[7].

فالمرادي يعرب الآية مفصلا القول فيها ؛ فيذكر المذاهب ، وترجيح الصحيح ، مع الشرح ، والتحليل ، وتعدد أغراض الشاهد.

وترجح الباحثة قول المرادي :" بأن الكسر أحسن في القياس".

---

(١) سورة المزمل آية ١٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ص ١٢٤٨.

(٣) سورة النساء ١٠٥.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك الصفحات ٣٥٥.

(٥) سورة الأنعام آية ٥٤.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك الصفحات ص٢٠٥.

(٧) المصدر نفسه ، والصفحة.

وقد يأتي بالشاهد القرآني لتوضيح الحكم النحوي فيقول في تقسيمه الجملة إلى : صغرى ، وكبرى :" وإذا قيل : زَيدٌ أبُوهُ غلامُهُ مُنْطَلِقٌ ، فـ(زَيدٌ) مبتدأ أول ، و(أبُوهُ) مبتدأ ثاني، و(غلامُهُ) مبتدأ ثالث ، و(مُنْطَلِقٌ) خبر المبتدأ الثالث ؛ وهو (غلامُهُ) ، والثالث وخبره خبر للمبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول، ويسمى المجموع جملة كبرى ، و" أبُوهُ غلامُهُ مُنْطَلِقٌ" جملة صغرى[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾[2]؛ والأصل : لكن أنا هو الله ربي[3]، وهو رأي الزجاج[4].

وفي بعض الأحيان يأتي الشاهد القرآني ، ومن خلال شرحه ، وتوضيحه يتعرض لبعض اللغات ؛ فيقول في الجملة التفسيرية من نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[5]؛ فـ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ له ثلاثة أوجه من الإعراب أحدها : الرفع ، وجوب الأول : أن يكون بدلاً من الواو في أسروا.

الثاني: أن يكون مبتدأ.

الثالث: أن يكون خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : هم الذين ظلموا.

الرابع: أن يكون فاعلاً لـ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ﴾ ، الواو علامة الجمع وليست بضمير كما في "أكلوني البراغيث"[6]، وهي لغة جيدة عند المرادي ، وابن مالك ، وذكر آثار منها قوله

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ص ١٣.

(٢) سورة الكهف آية ٣٨.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ص ٨٤.

(٤) إبراهيم بن السري بن السهل أبو إسحاق البغدادي ت ٣١١هـ ، ترجمته في هدية العارفين ، للبغدادي ، ٥/١.

(٥) سورة الأنبياء الآية ٣.

(٦) إعراب القرآن وبيانه للنحاس ٦٣/٣ ، تحقيق زهير غازي ، مكتبة دار العلوم ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م ، وأجاز الأخفش أن يكون على لغة من قال (أكلوني البراغيث) ، وفي معاني القرآن للأخفش ٤١٠/٢ ، تحقيق عبد الأمير محمد أمين ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ، جاء هذا على لغة الذين يقولون :" ضربوني قومك" ، وهي لغة بني الحارث.

عليه الصلاة والسلام :" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[1]، يرى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وقيل لغة أسد شنوءة ، ولا يقبل قول من أنكرها.

الوجه الثاني: أن يكون منصوباً على إضمار أعني.

الوجه الثالث: أن يكون مجروراً لكونه صفة للناس.

إذن المرادي تعرض من خلال إعراب وجوه الآية باللغة التي وردت فيها.

وترجح الباحثة الوجه الأول وهو أنها بدل من الواو ؛ لأن البدل تكرير المعنى.

وقد يستشهد بعدد من الآيات القرآنية في حكم نحوي واد ، كما في الجملة التفسيرية ، منه قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُمۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾[2].

و"مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ" تفسير لـ " مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ " ؛ أي مضوا " مِن قَبْلِكُمۖ " حالهم التي هي مثل في الشدة ، و"مَّسَّتْهُمُ" بيان للمثل مع قطع النظر عن كونها استئنافاً[3]، أو بياناً كأنه قيل : كيف مثلهم؟ فأجاب مستهم البأساء والضراء ، وقيل حال من "ٱلَّذِينَ "[4]، من نحو قوله تعالى :﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾[5]، شبه عيسى عليه السلام بآدم عليه السلام من حيث أنه مخلوق من تراب، وهو يتيم الأب، والأم؛ فكذلك حال عيسى عليه السلام ، حيث خلق من غير أب ، وهذه مماثلة؛ فجملة ﴿ خَلَقَهُۥ ﴾ تفسير

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٣٧ باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ، ٣٩/١ ، حديث رقم ٦٣٢ ، وسيرد ذلك.

(٢) سورة البقرة آية ٢١٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ص ١٧١.

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة.

(٥) سورة آل عمران آية ٥٩.

لـ﴿ كَمَثَلِ ﴾ ، و﴿ مِنْ ﴾ متعلق بـ﴿ خَلَقَهُ ﴾ ، ذكره أبو البقاء في معربه[١]، ونحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ * تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[٢].

قال أبو البقاء :" تُؤْمِنُونَ" تفسير للتجارة ؛ أي أن التجارة منجية من العذاب؛ فـ(تُؤْمِنُونَ) في موضع بدل من التجارة ، أو موضع رفع على تقدير : هي تجارةٌ[٣] ودليله على ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه عندما قال نزلت هذه الآية حينما قالوا: "لو نعلم أحب الأعمال إلى الله تعالى لعملناها ، فدلهم الله تعالى عليها بقوله: "تُؤْمِنُونَ"، وهذا دل على أن "تُؤْمِنُونَ" كلام مستأنف[٤].

قد يذكر القاعدة النحوية أولاً ، ثم يذكر بعدها الشاهد القرآني ، ثم يفصل القول فيه مستنداً على ما ورد من آراء ، ويختمها بجمل عادية ، موضحاً من خلال ذلك مذاهب النحاة ، نجد ذلك واضحاً في كلامه على الجمل الواقعة مفعولاً به ؛ فيذكر قول ابن هشام ، وهو :﴿ قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ... ﴾[٥]؛ فإن حرف من الحروف المشبهة بالفعل ، ياء المتكلم فعلها ، وخبرها عبد الله ، وجملة " إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ" حكية لقال[٦]، وروى ابن الحاجب في الأمالي[٧]إن هذه الجملة في موضوع نصب بالاتفاق ، إلاَّ أنها مفعول مطلق ، أو مفعول به[٨].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ص ٢٦٧ ، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي.

(٢) سورة الصف آية ١٠ . ١١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ص ١٢٢١.

(٤) مغني اللبيب لابن هشام تحقيق دكتور مازن المبارك، ودكتور محمد علي حمد الله ، ص ٣٧٩ ، ط ١.

(٥) سورة مريم الآية ٣٠.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ٢/ ٦٥.

(٧) ١/ ١٢٠ ، تحقيق عدنان صالح ، دار الثقافة ، قطر ، الدوحة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

(٨) مغني اللبيب لابن هشام ص ٣٩٠ .

فمذهب الجمهور هو الثاني – مفعول به – ومذهب المحققين هو الأول؛ أي: أنها مفعول مطلق[١].

وترجح الباحثة ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنها مفعول به، إذ يصح أن تخبر عن الجملة بأنها مقولة، كما تخبر عن زيد بأنه مضروب[٢].

وتقع الجملة مفعول به ثانياً في باب (ظَنَّ) ، وثالثاً في باب (أعلم) ؛ لأن باب (ظَنَّ) من دواخل المبتدأ والخبر ، والجملة لا تكون إلاَّ خبراً ، نحو :" ظننتُ زيداً قائمٌ " ، فـ(قائمٌ) جملة فعلية ، ومفعول ثاني لـ(ظَنَّ) [٣]، وتقع مفعولاً ثالثاً في باب (أعلم) ، نحو :" أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً " ، فجملة (فاضلاً) في محل نصب على أنها مفعول ثالث للفعل (عَلِمَ) [٤]، ويتعرض لعمل (مَا) المشبهة بـ(ليس) عند الحجازيين ، وبني تميم ، فيقول :" اعلم أن المشبهة بـ(ليس) تعمل عند الحجازيين بشروط أربعة :

الأول: فَقْدُ (إن) الزائدة ، فلو وجدت بطل العمل نحو :" ما إنْ زيدٌ قائمٌ ".

الثاني: بقاء النفي، فلو انتقض النفي بـ(إلاَّ) بطل العمل نحو:"ما زيد إلاَّ قائمٌ".

الثالث: الترتيب ، وهو تقديم الاسم على الخبر ، فلو تقدم الخبر عليه بطل العمل نحو: "ما قائمٌ زيدٌ " ، وفي هذين الشرطين خلاف . قال في (التسهيل) :" وقد تعمل متوسطاً خبرها ، وموجباً بـ(إلاَّ) ، وفاقاً لسيبويه في الأول ، ويونس في الثاني.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً ، أو مجروراً ، فإن تقدم وليس بظرف ، ولا مجرور بطل العمل نحو :" ما طعامك زيدٌ آكلٌ" ، وأما عند بني تميم فحرف مهملٌ ، وهو القياس لعدم اختصاصه[٥].

---

(١) مغني اللبيب، ص٣٩٠.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٦٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٢٧.

(٤) نفس المصدر ص ٢٣٦.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٨٧ .

ويرى الزمخشري في مفصله[1] أن دخول الباء في الخبر يصح على لغة الحجازيين ، نحو :" ما زيدٌ بمنطلقٍ " ؛ لأنك تقول ما زيد بمنطلق ، ويرى ابن هشام ما يراه الحجازيون خلافاً لأبي علي[2] وهو ما ترجحه الباحثة أيضاً .

إذاً المرادي يتطرق من خلال الحكم النحوي إلى عدد من الموضوعات ليثري بها موضوعه النحوي مما جعل الشرح ذا قيمة .

كما نجده أحياناً يكتفي بشاهد من القرآن دون أن يأتي بنوع آخر من الشواهد ، وذلك كما في (ما) ، و(ليس) ؛ مثاله بعد (ما) نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[3]، وبعد (ليس) : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[4].

وقد يكثر من الشواهد القرآنية ، حسب حاجة الموضوع الذي يتكلم عنه فنجده استشهد في (من) ، ومعانيها بخمسة شواهد قرآنية ، فيقول :" وأحد أوجه من التبعيض قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾[5]، والثاني : بيان الجنس ، نحو: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[6]، الثالث : ابتداء الغاية في المكان باتفاق، نحو قوله تعالى:﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾[7].

لزيادة (من) عند جمهور البصريين شرطان : ذكرهما[8]، ومثال النفي :﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[9]، والاستفهام:﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[10]، وأجازها الأخفش، والكسائي،

---

(١) المفصل في علم العربية ، ص ٨٢ ، دار الجيل بيروت ، ط٢.

(٢) شرح شذور الذهب ، تأليف محمد محي الدين ، ص ٢٥٥ ، دار إحياء الكتب العربية .

(٣) سورة فصلت ، آية ٤٦ .

(٤) سورة الزمر ، آية ٣٦ .

(٥) سورة البقرة ، آية ٨ .

(٦) سورة الحج آية ٣٠.

(٧) سورة الإسراء ، آية ١ .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ١/ ٣٥٢ .

(٩) سورة الأعراف ، آية ٨٥ .

(١٠) سورة فاطر ، آية ٣ .

وهشام بلا شرط ، ووافقهم في (التسهيل) ، وقال في (شرحه) : لثبوت السماع بذلك نثراً ، ونظماً[١].

أما في الباب الرابع وهو عن اسم الإشارة ؛ فقد كان استشهاده فيه بالقرآن قليلاً، مقارنةً بالأبواب الأخرى ، مثال ذلك قوله في (هنالك) : " ينبغي أن نقول أن (هنالك) اسم إشارة يدل على المكان ، وقد يشار به إلى الزمان " ، ومثَّل لـ(هنالك) بقوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[٢]، ولا حجة فيه ؛ لاحتمال أن تكون الإشارة إلى المكان[٣].

ثانياً : القراءات القرآنية :

القراءات جمع قراءة ، والمقصود بها الوجوه المختلفة التي سمُعت عن الرسول ﷺ قراءة آي الذكر الحكيم ، ومن ثم جاء اهتمام المرادي بالقراءات ، واحتج بها أيما احتجاج.

وأول هذه المواضع كانت في الجملة المضاف إليها ، قال المصنف :" استعمال الحذف في الأسماء الناقصة الدلالة قليل ، وفي الأسماء التامة الدلالة كثير[٤].

فمن ذلك قراءة ابن مُحَيْصِن[٥]:﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[٦]؛ أي : فلا خوف شيء عليهم.

وقد يأتي بأكثر من رأي في القراءة ، ويذكر رأي البصريين ، وذلك في قول الشارح (المرادي) مذهب أكثر البصريين : أن الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه ممتنع إلاَّ في الشعر ، وذهب المصنف إلى أنه يجوز في السَّعة بشيئين[٧]:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ١/ ٣٥٣ .

(٢) سورة الأحزاب ،الآية ١١ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ١/ ٣٥٤ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٤٠٤.

(٥) اختلف في اسمه ، وكنيته ، فقيل : محمد بن عبد الله بن مُحَيْصِن ، وقيل : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، وقيل أبو محمد عبد الله بن مُحَيْصِن ، وقيل غير ذلك ، كان مولى لبني سهم ، وكان من كبار القراء، وعالماً بالعربية ، ت ١٢٢هـ .

(٦) سورة المائدة ، آية ٦٩.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ١/ ٤٠٥.

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به ، أو ظرف ، أو مجرور.

فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر: ﴿ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[1]، ومن الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[2]"[3].

وقد يأتي بالقراءة لتقوية الحكم النحوي الذي يعنيه ، وذلك في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[4]، يقول في الجملة المعطوفة بـ(أم) إثر همزة ، وقد نحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم[5] بها ، وأمن اللبس في قرآءة محيصن:﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، وهو في الشعر كثير.

وقد يتعرض للقراءة من خلال ذكره لاتفاق بعض الآراء في العطف على المجرور؛ فيقول: وذهب الكوفيون ، ويونس ، والأخفش إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض[6]، واختاره الشلوبين ، والمصنف ، ولهذا قال :" وليس عندي لازماً"، ثم استدل بوروده في النثر كقراءة حمزة[7]:﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[8].

وقد ذكر بعض آراء النحويين في معنى (أو)، حيث قال :" زعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق[9]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ

---

(١) سورة الأنعام ، آية ١٣٧.

(٢) سورة إبراهيم ، آية ٤٧.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ٤٠٦/١.

(٤) سورة البقرة آية ٦.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ١٢٩/٢.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ١٤٥/٢.

(٧) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات ، أحد القراء السبعة ، قرأ على الأعمش ، وحمدان بن أعين، وجعفر الصادق ، وغيرهم ، وقرأ عليه خلق كثير ، ت ٢٥٦هـ.

(٨) سورة النساء ، آية ١.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ١٣٣/٢.

يَزِيدُونَ ﴾[1]، وبقولـــه تعـــالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[2]، قال :" وما ذهبوا إليه فاسد ".

ويقول في الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم :" الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم، ومحلها الجزم إذا كانت مقرونة بالفاء ، أو بـ(إذا) التي للمفاجأة ، فالأولى نحو قوله تعالى:﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[3]" [4]؛ فلا ، واسمها ، وخبرها ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾جملة اسمية محلها الجزم ، وقرئت هذه الجملة بجزم (يذر) عطفاً على محل الجملة ، فيكون تقدير الكلام : من يضلل الله لا يهديه أحد غيره ، ويذرهم ، لذلك جاز الجزم في معطوفها ، وهو ﴿وَيَذَرُهُمْ ﴾، وإذا لم تكن هذه الجملة في محل جزم لما جاز قراءة الجزم[5].

وقد يتعرض للقراءة دون ذكر اسم للقارئ ، أو مذهب ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا ﴾[6]، يقول المرادي: "إن الفعل بعد ﴿لَّمَّا ﴾ يجوز حذفه اختياراً ، وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة :" وَإِنَّ كُلاًّ "لَّمَّا ولا يجوز حذفه بعد (لم) إلاَّ في الضرورة"[7] وقول الفراء فيمن خفف (إنْ) :" إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله : إن (اللام) بمعنى (إلاَّ) ، و(إنْ) نافية ، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد (إلاَّ) فيما قبلها ، على أن هنا مانعاً آخر ، وهو لام القسم[8].

---

(١) سورة الصافات ، آية ١٤٧.

(٢) سورة البقرة ، آية ٧٤.

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٨٦.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ٢/ ١٣٦.

(٥) قراءة حمزة ، والكسائي ، وخلف بالياء ، وجزم الراء ، على محل قوله تعالى :" فَلاَ هَادِيَ " ، واختلفوا في (وَيَذَرُهُمْ) ؛ فقراءة نافع ، وأبو جعفر ، وابن كثير ، وأبو عمر بالنون ، وغيره بالياء.

(٦) سورة هود ، آية ١١١.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ٢/ ٣٣٢.

(٨) مغني اللبيب لابن هشام ، ص ٥٤٩ ، ط ١.

وأحياناً يذكر القراءة ليثبت بها حكماً نحوياً يرمي إليه ؛ فيقول :" قال في "شرح الكافية " : ألحق الفراء (الرجاء) بـ(التمني) ؛ فجعل له جواباً منصوباً، وبقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعاً ، ومنه قراءة حفص[١] عن عاصم[٢]:﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[٣] انتهى، وكذلك قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ * أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾[٤].

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأوَّلُوا ذلك بما فيه بُعد.

وقول أبي موسى: وقد أشرَبها معنى ليتَ من قرأ: ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ نصباً يقتضي تفصيلاً.

فإن قلت : فهل يجوز جزم جواب التَّرَجِّي إذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه؟ قلت: نعم ، وفي (الارتشاف) : وسمع الجزم بعد الترجي فدل على صحة ترجيح مذهب الكوفيين[٥].

وذكر في (الكافية)، و(التسهيل): أنَّ (إنْ) قد تهمل حملاً على (لو)، كقراءة طلحة[٦]:﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[٧] بياء ساكنة ، ونون مفتوحة[٨].

---

(١) هو أبو عمر حفص بن سليمان الأسدي الكوفي ، أحد القراء الكبار ، أخذ القراءة عن عاصم بن أبي النجود ، وروايته عنه مشهورة ، ت ١٨٠هـ .

(٢) هو أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي الكوفي ، أحد القراء السبعة ؛ قيل : توفي سنة١٢٧هـ وقيل غير ذلك.

(٣) سورة غافر ، الآية ٣٦ ،٣٧ .

(٤) سورة عبس ، الآية ٣، ٤ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ٣٢٤/٢ .

(٦) هو طلحة بن سليمان السمان ، مقرئ مصدر ، أخذ القراءة عرضاً عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف ، وله شواذ تروى عنه.

(٧) سورة مريم ، آية ٢٦.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ٢/ ٣٣٧.

وقال في (شرح الكافية) :" وقد يجيء الجواب مرفوعاً ، والشرط مضارعاً ، مجزوماً[١]، ومنه قراءة طلحة بن سليمان: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٢].

وقد يتعرض لرأي الكوفيين من خلال القراءة ؛ فيقول :" ألحق الكوفيون (ثم) بـ(الفاء) ، و(الواو) ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٣]، وزاد بعضهم (أو).

ثالثاً : الحديث الشريف :

الحديث في اللغة :

عنيت أغلب المعاجم العربية ببيان الدلالات المتعددة بلفظة حديث ، واشتقاقاتها ، يقول المقرئ[٤]:" والحديث ما يحدث به ، ومنه حديث رسول الله ﷺ [٥].

الحديث في الاصطلاح :

هو قول النبي ﷺ ، وفعله ، وتقريره ، وصفته ، وقد أجمل التفصيل في ذلك ابن حجر العسقلاني عندما قال :" المراد بالحديث في عرف الشرع ما أضيف إلى النبي ﷺ"[٦].

وتكمن أهمية الحديث الشريف في تفصيله لما أجمل في القرآن الكريم ، وتوضيح ما هو قريب من الألفاظ ، وفي أنه الأصل الثاني للتشريع الإسلامي ، لذلك كان وجوب

---

(١)توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، ٣٤١.

(٢) سورة النساء ، آية ٧٨.

(٣) سورة النساء ، آية ١٠٠.

(٤) هو أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، ت ٧٧٠هـ ، له (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير) ، ترجمته في معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ١٠٤/١.

(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للرفاعي ، ١٢٤/١ ، تحقيق عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف القاهرة .

(٦) مقدمة هدي الساري في مقدمة فتح الساري بشرح صحيح البخاري ، ص ٥ ، تحقيق ، ومراجعة إبراهيم عطوة ، إخراج ، وتصحيح محي الدين الخطيب ، مكتبة الغزالي ، مؤسسة الفرقان .

إتباعه بأمر الله سبحانه وتعالى ، وأمر صاحب السنة، قال تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ ﴾[1]، وقال ﷺ :" **ما أمرتكم به فخذوه وما نهيتكم عنه فانتهوا** "[2].

وقد كان من الأولى أن يتقدم الحديث الشريف سائر كلام العرب، من شعر، ونثر في باب الاحتجاج باللغة، وقواعد الإعراب إذ لا تعهد العربية في تاريخها بياناً أبلغ بعد القرآن من حديث رسوله الكريم ﷺ، إذا ثبت أنه لَفْظُهُ، وانقسم اللغويون حيال ذلك إلى فريقين:

فريق غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام، فأجاز الاحتجاج بها، وفريق غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ؛ فمنع الاحتجاج به[3].

وقد كان المرادي في الاستشهاد بالحديث كقدامى البصريين الذين لم يكثروا بالاستشهاد بالحديث على عكس المتأخرين من النحاة الذين أكثروا من ذلك ، أمثال ابن مالك[4].

وقد بلغ عدد ما استشهد به من خمسة أحاديث، فهو عدد قليل، مقارنة بالشواهد القرآنية، والشعرية، وكان يذكره بقوله ﷺ روي عن عمر، وقول علي رضي الله عنه[5].

يقول في الجملة التفسيرية من قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[6]، أما الواو في : ﴿ وَأَسَرُّواْ ﴾ للجمع ، وليست بضمير كما في :" أكلوني البراغيث"[7]، وفي هذه اللغة أقوال :

---

(١) سورة المائدة ، آية ٩٢.

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه ، المقدمة ، (١) باب إتباع سنة رسول الله ﷺ. ٣/١ ، حديث رقم (١).

(٣) خزانة الأدب ٦/١ ، دار الثقافة ، بيروت ، ط ١.

(٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي ، ص ٤٧ ، تحقيق أحمد .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ص

(٦) سورة الأنبياء ، آية ٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ص١١ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ٣/ ٦٣.

أحدهما وهو قول المرادي ناقلاً عن (التسهيل) في كتب الأحاديث المروية الصحاح ، مما يدل على كثرة هذه اللغة ، وجودتها ، وذكر آثار ، منها قوله عليه الصلاة والسلام :" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون في صلاة الفجر، وصلاة العصر ، ثم يعرج الذين يأتون فيكم ؛ فيسألهم ، وهو أعلم بهم ، كيف تركتم عبادي ، فيقولون : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون"[١].

حكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة ، ولا يقبل قول من أنكرها.

إذن فالمرادي يرجح جودة هذه اللغة ، ثم قال :" لكني أقول في حديث مالك إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر، رواه البزار[٢].

وترجح الباحثة قول شارح الألفية في جودة هذه اللغة؛ لأنها طابقت الحديث الشريف.

وقد يأتي بالحديث الشريف كدليل لرأي يذكره مخالفاً به رأياً آخراً ؛ فيقول في (لولا)، ودخولها على الجملة الاسمية المحذوفة الخبر : وتختص (لولا) هذه بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالباً ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك[٣]، والتقدير : لولا وجود زيد ، فعند الرماني ، والشلوبين يجوز إظهار الخبر، ووافقهم ابن هشام ، وذلك إذا كان الخبر خالصاً فالحذف لازم ، وأما إذا كان صفة للأول فلابد من إثباته ، نحو: لولا زيدٌ يدفع عدوه لأهلكه ، بخلاف سائر النحاة الذين يحذفون خبر (لولا) مطلقاً لدلالتها عليه، ولو ظهر الخبر يؤل بـ(أن) ، ويجعل الأمر الخاص حال العامل الخبر المحذوف؛ أي: لولا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ، ومواضيع الصلاة ، ٣٧ باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ٤٣٩/١ ، حديث رقم ٦٣٢.

(٢) هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، حافظ من أئمة علماء الحديث ، من أهم مصنفاته : البحر الزاخر ، ت ٢٩٢هـ .

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب ، لابن هشام ، ص ٧٦.

زيد موجود دافعاً عدوه لأهلكه ، والرأي الأول أدق ؛ لأن التقدير زائد على الضرورة ، ولمجيء ما يتعين أن يكون خبراً لـ(لولا) ، كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها[١]:" لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أثاث إبراهيم عليه السلام؛ فإن قريشاً استقصرت بنائه، وجعلت له خلفاً"[٢].

فالمرادي من الذين يجيزون ظهور الخبر بعد (لولا) ، كما في الحديث؛ لأن (قوم) واقعة خبراً لـ(لولا) ، والكاف مضافة ، فهو لذلك يذهب مذهب الرماني، والشلوبين ، ويخالف رأي البصريين[٣]؛ لأن الخبر إذا كان خاصاً – أي صفة – لا يجوز حذفه؛ لأنه يدل على الأول، وهو المبتدأ، و(قومك) خبر خاص بقوم عائشة؛ أي أنه مخصص.

ذكر ابن هشام اللخمي[٤] معنى آخر لـ(لو) ، وهو أن يكون للتقليل ، نحو قوله ﷺ: "**تصدقوا ولو بظلف محرق**[٥]" [٦]، أي يعطي في مدخولها معنى القلة ، والظلف : للبقر، والشاة ، والظبي[٧].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، ١/ ١٧٣.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح ، ٢٥ كتاب الحج ، ٤٢ باب فضل مكة ، وبنيانها ، ١٥٦/٢ ، حديث رقم ١٥٠٩ .صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن إسماعيل البخاري ، أشرف ، وعلق عليه بدر الدين جيتين آر ، دار سحنون ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ. ١٩٩٢م .

وفي البخاري برواية أخرى هي قوله ﷺ : " لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدار في البيت ، وأن ألصق بابه في الأرض".

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٧٤.

(٤) هو محمد بن أحمد بن هشام ، له (الجمل في شرح أبيات الجمل) ، و (تعليم البيان) ، ت ٥٧٠ هـ ، ترجمته في هدية العارفين٩٧/٢ ، للبغدادي.

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٢١١/٩ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، بيروت ، لبنان ، دار المعرفة .

(٦) مغني اللبيب لابن هشام ، ص ٢٦٠ ، ط ا.

(٧) الصحاح : مادة (ظلف).

ومثل (لو) التقليلية حديث: "**اتقوا النار ولو بشق تمرة**"[١]، ومعناه : لا تستقلوا الصدقة ، ولو كانت شيئاً قليلا ، و(لو) هذه شرطية جوابها محذوف بعد (لو) مقدرة، وما بعدها جار ومجرور[٢].

وترجح الباحثة قول ابن هشام اللخمي من أنها للتقليل في الحديثين، ودليل ذلك المعنى المستفاد من الحديث؛ لأن المعنى: " ولو بظلف "، والظلف شيء قليل، فمَنْ يتأمل معنى الحديثين يفهم المقصود، وهو أن الصدقة تجوز من الشيء القليل؛ أي ما يقدر عليه الإنسان، وقد يأتي بالحديث ليوضح حكماً نحوياً، وذلك في قوله: "تضافرت الروايات على حذف (التاء) من العدد، وذلك من قوله ﷺ:" **ثم أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ من شَوَّال**[٣]"[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحة، ٦١ كتاب المناقب، ٢٥ باب علامات النبوة في الإسلام، ١٧٦/٤، حديث رقم ٣٥١، صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، أشرف وعلق عليه بدرالدين جيتن آر، دار سحنون، ط ٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(٢) شرح قواعد الإعراب للقوجوي ، ص ١٤٢.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٧٣/٢.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أبو داؤد (٢٤٣٣)، وابن ماجة (١٧١٦)، من حديث أبي أيوب الأنصاري، وأخرجه مسلم (١٧١٦) بلفظ :" ... ثم أتبعه ستاً من شوال". وأخرجه مسلم في ١٣ كتاب الصيام، ٣٩ باب استحباب صوم ست أيام من شوال اتباعاً لرمضان.٨٢٢/٢/ ح١١٦٤ (٢٠٤) رواية أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

المبحث الرابع

الاستشهاد بالشعر العربي والأقوال والأمثال

أولاً الاستشهاد الشعر العربي:

يُعد القرن الثاني الهجري آخر عهد للاحتجاج – استناداً على توقيتهم – بالشاعر إبراهيم بن هرمة، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم.

وعليه فالرجال الذين عاشوا خلال نهاية القرن الثاني الهجري كالخليل بن أحمد، وسيبويه، فكل ما قالوه يعد حجة ، فلغة العرب ظلت سليمة في بواديهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وأن ما ظهر من اللحن خلال تلك الفترة ضئيل يستغنى عنه(١).

أما الشعراء فقد قسمهم العلماء إلى أربع طبقات:

الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين كامرئ القيس، والأعشى.

الثانية: المخضرمون، وهم مَنْ أدركوا الجاهلية، والإسلام، كلبيد، وحسان.

الثالثة: المتقدمون، أو الإسلاميون، وهم مَنْ كانو في صدر الإسلام كجرير، والفرزدق.

الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار، وأبي نواس.

فالطبقات الأوليان يُسْتَشْهَد بشعرهما إجماعاً، أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بشعرها ، وأما الرابعة فالصحيح عدم الاستشهاد بكلامها مطلقاً(٢).

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام النحاة بالاحتجاج بالشعر العربي الذي ثبتت فصاحته ، فكانت له رتبة رفيعة في مباحثهم ، وأعمالهم ، ومن ثَمْ جاء اهتمام المرادي في شرحه بالشعر العربي الفصيح لشعراء كان أغلبهم مِمَّنْ يُحتج بشعرهم، أمثال جرير، والفرزدق ، وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية في هذا الشرح ثمانية وعشرون شاهداً ، منها

---

(١) اللغة بين القديم والحديث لعباس حسن ، ص ١٤ ، دار المعارف بمصر ، ط ١ ، ١٩٧١م.

(٢) خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ٤٤٣/١ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي القاهرة .

ثمانية عشر معروفة القائل ، وخمسة غير معروفة القائل، وخمسة متنازعة النسبة ، وسأذكرها ، وأشر إليها في الهامش . وكان المرادي يشير إلى هؤلاء الشعراء بقوله: " قول الشاعر[١]"، أو" قال الشاعر[٢]"، أو "بيت فلان[٣]"، أو " كقول الشاعر فلان[٤]".

وكان نهجه في تناول الشعر هو: إمَّا أن يذكر القائل إن وجد ، ثم يشرع في شرح المفردات الصعبة ، وإعرابها ، وبيان موضع الشاهد ، أو أن يذكر صدر البيت، وعجزه في الاستشهاد مكتفياً بموضع الشاهد ، ثم يذكر تمامه في الهامش، وقليلاً ما يكمله في الشرح ، وقد يحصل العكس ، فيأتي بعجز البيت ، دون صدره كما في الجملة الواقعة خبراً ، وموضعها رفعٌ ، فيقول :" اعلم أن لـ(كان) عند ابن الحاجب ثلاثة أنواع : ناقصة ، وتامة ، وزائدة . والناقصة ثلاثة أنواع أحدها تأتي بمعنى صار ، كقول الشاعر عمر بن أحمر الباهلي[٥]:

قَطَا الحُزْن قَدْ كانت فِراخاً بِيُوضُها[٦]""[٧].

أي صارت فراخاً بيوضها ، فـ(كانت) هنا بمعنى (صار) ، وفي المفصل (كان) على أربعة أضرب: ناقصة، وتامة، وزائدة ، وبمعنى (صار)، وهي الناقصة، مثل قول الشاعر في البيت السابق.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٢ ، ٥٨ ، ٦٤ ... الخ .

(٢) المصدر نفسه ١/ ١١٣.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٥٢.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٩٦.

(٥) أبو الخطاب عمر بن أحمر الباهلي بن فراس ، شاعر مخضرم ، ولد سنة ٦٥هـ ، ترجمته في خزانة الأدب للبغدادي ٩/ ٢٠٥.

(٦) وهو من أبيات صاغها ابن أحمر في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٦٥/١ ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦٦م ، وفي الشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٢/٧ ، منسوبة لابن كنزة ، وصدر البيت :" بتيهاء قفر والمطي كأنها ".

(٧) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د: إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة منقحة، مج١، ج١، ط٢،(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، بيروت-لبنان، ص٤٨٢. البيت من الطويل.

وهي للاستقبال، وهو استعمالان: نحو صار الفقير غنياً؛ أي أصبح في المستقبل، وصار زيدٌ إلى عمر؛ أي ذهب[١].

ومعنى البيت يوضح لنا حالة الضعف التي صارت إليها هذه الفراخ في تلك الصحراء القاحلة ، وشبه المطي بها لما وصلت إليه من التعب . ومثله إضافة المرد إلى (حيث)، فيقول :" وظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلاَّ (حيث) في الأكثر ، سواء كانت اسمية ، أو فعلية ، نحو :" جلست حيث جلس زيد" ، إضافة للفعلية . وحيث زيد جالس – اسمية – فالجملتان في محل جرٍ مضافة إلى (حيث) وقد تضاف إلى المفرد[٢]، كما في قول الشاعر :

أما ترى حيثُ سُهيلٍ طالعاً[٣].

والشاهد هنا إضافة (حيث) إلى (سهيل)، وهو مفرد، وهو شاذ؛ لأن حقه الإضافة إلى جملة[٤].

وروي (سهيل) بالرفع على أنه مبتدأ ، فلا شاهد فيه ، حينئذٍ[٥]، وسهيل اسم لنجم[٦].

ويوافقه الزمخشري بقوله: "من الظروف المكانية (حيث)، ولا يضاف إلى غير الجمل إلاَّ ما روي من قول الشاعر:

أما ترى حيثُ سُهيلٍ طالعاً[٧].

---

(١) الزمخشري ص ١٦٥.

(٢) توضيح المقاصد المسالك للمرادي ص ٣٩٠.

(٣) الشاهد في المغني لابن هشام ، ص ٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٠/٢ ، وهو مجهول القائل ، وتمامه :" نجماً يُضيء كشهابٍ لامعاً " ، توضيح المقاصد المسالك للمرادي ١/ ٣٩٠.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

(٥) نفس المصدر والصفحة من الحاشية

(٦) وهذا البيت من الرجز ، ولم يعرف قائله.

(٧) المفصل في علم العربية ص ١٦٩ ، وفي شرح الرضي لابن الحاجب ٢٦٠/٣ ، وهي من الظروف الواحية الإضافة إلى الجمل بالوضع.

وفي حذف (أنْ)، واهدارها، ورفع الفعل يذكر قول الشاعر[١]:

ألا أيَّهذا الزَّاجريُّ أحْضَر الوغى[٢].

ذهب الكوفيون إلى أن (أنْ) تعمل النصب في الفعل المضارع من غير بدل، ودليلهم البيت السابق، وذهب البصريون إلى منع عملها محذوفة من غير بدل؛ لأنها حرف نصب، من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال عملها ضعيف مع الحذف من غير بدل، و(أنْ) لا تعمل مشددة، وهي الأصل، لذلك لذم عدم عمل (إنْ) مخففة، وهي فرع؛ لأن الفرع أضعف من الأصل[٣].

فالمرادي هنا يتفق مع البصريين في أن (أنْ) لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وذلك حينما رفع (أحضرُ) ، وذلك لأن الفعل المضارع يرفع إذا تجرَّد من الناصب، والجازم، و(أحضر) هنا مجرد لذلك رُفع؛ لأن (أنْ) مهدرة، ومثله أيضاً قول جرير[٤]:

فما زالت القتلى تمج دماءها برجلهِ حتى ماء دجلة أشكلُ

ومج[٥] الشراب : إذا رمىَ به ، ووجه أشكل[٦] إذا كان فيه بياض وحمرة، كذا في الصحاح ، ومعنى البيت : ما زالت القتلى ترمي بدمائها في ماء نهر دجلة، حتى اختلط لونه بالدم ، ولم يفرق الماء من الدم.

---

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ، ت ٨٦ ق . م ، ترجمته في معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ٤٥/٣.

(٢) الشعر لطرفة في ديوانه ص ٢٧ ، شرح يوسف الأعلم الشمنتري ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٠٠م ، وفي المغني لابن هشام ١٩/٢ ، وعجز البيت : أنْ أشهد اللذات هل أنت مخلدي .

والزاجري : الذي يكفني ، ويمنعني ، شرح ابن عقيل ١٢٨/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٣٢٧/٢ ، ٥٥٨ ، مسألة رقم ٧٧.

(٤) هو جرير بن عطية الخطفي ، من بني كلب من فحول الشعراء الإسلاميين ، ت ١١٠هـ ، انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٧٤/١.

(٥) الصحاح مادة (مجج) .

(٦) الصحاح مادة (شَكُلَ)

الشاهد فيه قوله: "حتى ماء دجلة أشكلُ" حيث دخلت (حتى) على الجملة ؛ لأنها حرف ابتداء[١].

ويرى الخليل، وسيبويه: إن الخفض بـ(حتى) وهي حرف، وإذا ارتفع ما بعدها – كما في البيت – كانت حرف ابتداء، تقطع ما بعدها عمَّا قبلها[٢]، فـ(حتى) هنا للاستئناف؛ لأن الاستئناف هو: ما يكون جواباً عن سؤالٍ مقدر، والسؤال المقدر هو حتى اختلط ماء دجلة بدماء القتلى فأشكل لونه، والجملة بعد (حتى) مرفوعة على أنها اسمية مكونة من مبتدأ، وخبر.

إذن المرادي يوافق الخليل ، وسيبويه الرأي في أن (حتى) ابتدائية ، وقول الفرزدق[٣]:

فيا عجبا حتى كليبٍ يسبني كأن أباها نهشلٌ أو مجاشعٌ[٤].

فالشاهد (حتى كليب) ، فـ(حتى) هنا ابتدائية ، خلافاً للزجاج ، وابن درستويه[٥] زعما أنها في محل جر بـ(حتى) [٦] ويرى الخليل ، وسيبويه أن (حتى) إذا جر ما بعدها كانت حرف جر ، وإذا ارتفع ما بعدها كانت ابتدائية[٧]، وهو ما ترجحه الباحثة لأن الرفع يكون للابتداء ، والمعنى أن الشاعر يتعجب من سب كليب له ، وهي قبيلة ليست

---

(١) شرح توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٣١٤، مغني اللبيب لابن هشام ط١، ١٤٢٥ هـ – ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م ، ٢/ ١٣١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧ ، و توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦٧/٤ . ٦٩.

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال الخرانة ، ت ١١٠هـ ، ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٧١/١.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٤١٩/١ ، وهو من بحر الطويل ، وهو في خزانته ، ٤١٤/٥ ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م ، مجلد١ ، ونهشل ، ومجاشع أبناء دارم.

(٥) عبد الله بن جعفر بن محمد الفارسي البغدادي ، النحوي ت ٤٧٠هـ ، له (احتجاجات القراء في القراءات) ، هدية العارفين ٤٦٤/٢.

(٦) مغني اللبيب لابن هشام ، ط١ ، ص ١٣٣.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦٧/٤ . ٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧.

لها مكانة ، كأنها منتسبة لنهشل ، أو مجاشع ، وهما اسمان عربيان مشهوران، فالمرادي هنا استشهد لـ(حتى) ، والجملة المستأنفة بأربعة شواهد، وفي كل شاهد كان يذكر تمام البيت في الهامش ، ويكتفي بذكر موضع الشاهد من البيت ، وشرحه، إذ تتطلب الوضع ذلك ، ويذكر الشاهد الأول وهو لشاعر مجهول، وأن جرير، والفرزدق شاعران إسلاميان ، فهو يختار الشاهد الشعري الذي يتفق مع الفترة الزمنية للاحتجاج بكلام العرب ، ويعرب بيت جرير مع الشرح بينما لم يفعل ذلك في بقية الأبيات .

ونجده في الجملة التفسيرية ، يأتي بالشاهد الشعري يخالف به حكماً نحوياً ، وهو ضرورة شعرية، فيذكر في حذف الفعل الذي يفسره فعل مذكور قول هشام المرِّي[١]:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يبيت وهو مُفْزَعَا[٢]

ومعنى البيت أن مَنْ يصبح تحت حمايتنا يبت آمناً على نفسه ، ومن لا نؤمنه لا يأمن على نفسه.

وهو تفسير فعل بفعل ، لا جملة بجملة كما ذكره بن هشام[٣] فالفعل (يبت) مجزوم بالأداة (مَنْ) ، ورفع (نحنُ) بالفعل المحذوف المفسر، وقد ذكر هذا ابن الأنباري بقوله:" والأكثرين من البصريين يرون أن فعل الشرط مجذوم بالأداة[٤].

ومثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قول الشاعر[٥]:

---

(١) هشام المري بن يزيد بن مناة، وهو راجز من بني امرئ القيس بن يزيد بن مناة، ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٥٦/٢ .

(٢) الشعر في كتاب سيبويه ١١٤/٣ ، مغني اللبيب لابن هشام ص٥٦٥ ، والخزانة للبغدادي ٣٨/٩ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي ١٢٩/٢ ، شاهد رقم ٦٣٩.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص ٤٧، تحقيق علي فودة ، ورواية البيت فيه :" ومن لا نجره يمسِ وهو مُفْزَعَا "

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٣٥٢/٢.

(٥) الأحوص الأنصاري.

فَطَلَّقْهَا فَلْستَ لَهَا بِكُفء وإلاَّ يَعْلُ مِفْرقك الحُسَامُ[1]

الشاهد فيه قوله " وإلاَّ يَعْلُ" حيث حذف فيه فعل الشرط، إذ التقدير: إلاَّ تطلقها.

وقد يذكر صدر البيت ترجيحاً لأحد القراءات التي وردت في الشرح ، وتباينت، فيقول في الجملة الحالية ، والوصفية بعد المعرفة غير المحضة ، من نحو قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ ... ﴾[2]، فجملة ﴿ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ ﴾ تحتمل وجهين :

أحدهما : الجملة الحالية ؛ لأن (الحمار) في اللفظ معرفة ؛ لأنه مقترن بـ(أل) التعريفية، وإن كان نكرة في المعنى ، أي حال الحمار أنه يحملُ أسفاراً مثل حاملي التوراة.

الثاني: الصفة؛ لأنه كالنكرة في المعنى ، وإن كان معرفة بحسب الظاهر، ويرى ابن هشام الأولى جعله صفة[3].

ويرى المرادي أن جعله حالا أولى ؛ لأن العمل بظاهر الحال أولى ، استناداً على قول الزمخشري بقوله :" ويدل عليه تقديم الزمخشري هذا الوجه في الذكر وهو كونها حالاً حيث قال : في معنى الآية ؛ فإن قلت (يحمل) ما محلها ؟ قلت النصب على الحال، والجر على الوصف ؛ لأن (الحمار) كاللئيم في قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثُمَّتَ قلتُ لا يَعنِيني[4].

ويرى أبو البقاء أنه في موضع الحال من (الحمار) والعامل مثل[5].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣٤٦/٢، البيت من الوافر ، قاله الأحوص في امرأة حسناء كان يحبها وقد تزوجها رجل دميم يدعى مطراً.

(٢) سورة الجمعة الآية ٥.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص ٥٦١.

(٤) البيت لرجلٍ من بني سلول في شرح شواهد المغني للسيوطي ٣١٠/١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ص ١٢٢٢.

والمعنى أن اللئيم إذا بادرك بالسوء لا تهتم به ؛ لأنك لا تستفيد من كلامك معه؛ لأنه لئيم لا يحس ، والشاهد هو (اللئيم) ، وهي صفة لهذا الشخص ؛ لأن دخول (ال) الجنسية على النكرة لا يفيد التعريف فهو تعريف لفظي ؛ لأنه تعيين له من دون أفراد جنسه ، وإن كان (اللئيم) في اللفظ معرفة(١).

وترجح الباحثة ما قاله ابن هشام وهو كونه (صفة)؛ لأنه نكرة في المعنى، وأن التعريف اللفظي لا يجري على أفراد جنسه لأنه نكرة في الأصل.

فالمرادي هنا استشهد ببيت يجهل قائله ، إلا أنه معروف نسبه ، وهذا يحدد نوعية شعره من حيث الفصاحة ؛ لأن الشاعر لسان قومه كما يُقال ، وهذا يعني لنا أن المرادي لا يتوقف على اسم القائل في استشهاده ، بل الذي يعنيه هو نسب القائل، وموضع الشاهد.

وقد يذكر الشاهد الشعري كاملاً ، وذلك حينما يرتبط الحكم النحوي الذي يريد ذكره بعجز البيت، وصدره ، وهو مع هذا لا يلتزم الابتداء دائما بالشاهد الشعري، فقد يسبقه بشاهد قرآني ، جاء هذا في الموصول بـ(مَنْ) نحو قوله تعالى:﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ (٢)، **(مَنْ)** هنا استفهامية، ومثله قول الشاعر (٣):

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا حُبُّ النَّبيِّ محمدٍ إيَّانا

فالشاهد فيه قوله: "على مَنْ غيرنا " ؛ فإن (مَنْ) هنا إمَّا نكرة موصوفة، أو زائدة.

وأجيب بأن الكسائي يرى أنها في هذا البيت زائدة ؛ لأنه أجاز زيادة (مَنْ)، ومذهب البصريين ، والفراء أنها لا تزاد ، وترجح الباحثة مذهب البصريين ، والفراء أنها

---

(١) المعجم المفصَّل في شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب ١٠٤٨/٢.

(٢) سورة البقرة ٢٥٥.

(٣) البيت من الطويل ، قيل أن قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه ، وقيل كعب بن مالك رضي الله عنه ، وقيل: حفيدة بشير بن عبد الرحمن ، وقيل : عبد الله بن رواحة رضي الله عنه.

لا تزاد ؛ لأنها اسم ، وقوله (غيرنا) يروى بالرفع على تقدير على من هو غيرنا، ويروى بالكسر على جعل غير صفة لمن ، والتقدير على قوم غيرنا[١].

وقد نجده أحياناً أخرى يذكر عجز البيت لوجود موضع الشاهد فيه ، ثم يكمله كعادته في الهامش ، مع شرح مفرداته ، وإعرابه ، وما ورد فيه من لغة ، فيقول في قول امرئ القيس[٢]:

وَرَسْمٍ عَفَتْ آياتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ[٣] [٤].

فالشاهد فيه (مُنْذُ أَزْمَانِ) حيث جاء (مُنْذُ) لابتداء الغاية الزمانية ، وجر (أَزْمَانِ)[٥].

وقوله :

و لِلْطَيْرِ مَجْرَى والجَنُوْبِ مَصَارِعُ[٦].

والشاهد فيه (والجَنُوْبِ مَصَارِعُ) حيث جاء قوله " الجنوب" مجروراً مع أنه خبر عن (مَصَارِعُ) ، وذلك لأنه معطوف على قوله (و لِلْطَيْرِ) ، والجر بحرف مقدر تقديره (وللجنوب) [٧].

ويذكر في معنى (حتى) شاهدين ، أولهما قول الشاعر ، وهو المقنع الكندي[١]:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ص ١٣٧ من الحاشية.

(٢) هو امرئ القيس بن الحارث الكندي أشهر شعراء العرب ، ولد بنجد سنة ١٣٠ق . هـ ، ت ٨٠هـ ، ترجمته في الأعلام للزركلي ١١/١.

(٣) البيت من الطويل وصدره :" قفا نبكي من ذكرى حبيب وعرفان"

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٦٥.

(٥) حاشية المصدر نفسه والصفحة.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٧٢ ، والبيت من الطويل ، قيل قائله خداش بن بشر وصدره :

ألاَ يا قَومِي كُلَ مَا حُمَّ واقعُ

المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د: إميل بديع يعقوب، مج١، ص٥٢١.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٧٢.

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُوْلِ سَمَاحَةً حَتَّىَ تَجُوْدَ ومَا لَدَيْكَ قَلِيْلُ[٢].

فالشاهد فيه قوله (حَتَّىَ تَجُوْدَ) ، فهي هنا بمعنى (إلاَّ أن) ، وهذا عند بعضهم، وعند آخرين لا حجة في هذا البيت ؛ لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى ، والفضول في الصحاح[٣]، ويرى المرادي أن (حتى) في هذا البيت للغاية بمعنى (إلى) [٤].

وترجح الباحثة قول المرادي استناداً على قول بن الحاجب :" (حتى) لانتهاء الغاية مثل (إلى) ، فإذا كانت حرفاً فلها معنيان : معنى (إلى) ، و(كي) ، ولا تجر بمعنى (إلى) إلاَّ مصدراً مؤولاً به الفعل المنتصب بإضمار (أن) نحو :" أسلمت حتى تدخل الجنة " ؛ أي : كي تدخل الجنة ، " سرت حتى تغيب الشمس " ؛ أي : إلى أن تغيب الشمس[٥].

ومعنى البيت : إلى أن تجود ؛ فالفعل هنا أوِّلَ بـ(أن) المصدرية ، والفعل المضارع، فهي إذن للغاية ، والله أعلم.

قَهَرْنَاكُم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا[٦].

يقول المرادي :" يفرق بين (حتى) ، و(الواو) العاطفة من جهتين:

أحدهما : أن يكون المعطوف غاية في الشرف نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وغاية إلى شرف مقدار الأنبياء ، وقد يحصل العكس ، أي : الغاية قد تكون الشرف ، والخساسة ، كما في المثالين السابقين ، وقد تكون للقوة ، والضعف كما في قول الشاعر

---

(١) محمد بن عميرة بن أبي شمس الكندي ، من أجمل الناس وجهاً ، شاعر من حضرموت ، ترجمته في الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ٧٣٩/٢.

(٢) البيت من شواهد المغني للسيوطي ٣٧٢/١ ، والجنى الداني للمرادي ص ٥٥٥ ، و توضيح المقاصد والمسالك ٣١٥/٢ ، والبيت من الكامل ، وقيل قائله المقنع الكندي ، وقيل قائله مجهول.

(٣) الصحاح مادة (فضل).

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣١٥/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١٧٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤١٦/١ ، تحقيق محمد محي الدين.

(٦) البيت من بحر الطويل ، وهو بلا نسبة في الجنى الداني للمرادي ص٥٥٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٧٣/١.

السابق، والشاهد في البيت مجيء (حتى) غاية لما قبلها في زيادة كما في صدر البيت – أي زيادة القوة – وفي نقص كما في عجزه ، فـ(الكُماة) : الشجاعة كذا في الصحاح[1]، والهيبة : المهابة ، والإجلال ، والمخافة ، والمعنى : أنتم تهابوننا بغاية المهابة ، حتى الصغار منا تهابونهم ؛ لأن المفاعلة ، والمتفاعلة إذا كانتا من جانب واحد قد تكون للمبالغة ، ولمَّا كان مصراعا هذا البيت جامعيين للغايتين – القوة، والضعف – أشار إليه بقوله : فالكماة ، فالفاء إما للتفسير ، أو لربط الجزاء بالشرط، وهذا معنى قوله : حتى تكون غاية لما قبلها في زيادة ، ولما بعدها في نقصان .

فالمرادي أتى هنا بشاهدين في معنى حتى ، فينسب البيت الأول لقائله ، بينما البيت الثاني بلا نسبة ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على اهتمام المرادي بالشعر الجيد ، وإن لم يكن له قائل ، موضحاً من خلاله ما يقصده من حكم نحوي ، وما ورد فيه من آراء ، مع الشرح ، والتوضيح.

وترجح الباحثة رأي المرادي لقول الرضي :" إن حتى العاطفة هي الجزء الفائق؛ إما في القوة ، أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه ؛ فالمقصود هنا ترتيب: أجزاء ما قبلها ذهنيا من الأضعف للأقوى ، كما في مات الناس حتى الأنبياء ، أو العكس ، كما في : قدم الحجاج حتى المشاة"[2]، فـ(حتى) هنا عاطفة لترتيب الأقوى، فالأضعف.

ويذكر في عمل (لا) عمل ليس، كقول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً[3].

فالشاهد في البيت (فلا شيءٌ باقياً) ، حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع اسمها وهو (شيء) ، ونصب خبرها وهو (باقياً) تشبيهاً لها بـ(ليس) ، و(على الأرض) جار ،

---

(١) الصحاح مادة (كمي).

(٢) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١٦١/٦.

(٣) البيت مجهول القائل ، وهو بلا نسبة ، في شرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٢/٢ ، شاهد رقم(٣٨١) ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب ١٠٨/٢ ، والمغني للسيوطي ٢٣٩/١.

ومجرور متعلق بالخبر (باقياً) ، وعجز البيت معطوف على صدره[١]، واستدل به ابن هشام مؤيداً به بعض الأقوال ، حيث يقول :" والنافية تعمل في النكرات عمل (إنَّ) كثيراً ، وعمل ليس قليلاً ؛ لمشابهتا لها في النفي ؛ فعملها على مذهب الحجازيين، وعند بني تميم لا تعمل عمل (ليس) ؛ إذ يجوز تقديم المعمول في أسماء الأفعال، خلافاً للكسائي فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم ، والتأخير ، ونُقِلَ هذا الخلاف عن الكوفيين[٢]، ومعنى البيت تعزَّ من العزاء بمعنى الصبر، والوزر، والمعنى تصبر ، واحتسب ما أصابك من مصائب في هذه الدنيا ، فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ، ولا ملجأ يحفظ الإنسان ، ويحفظه من قضاء الله ، وقدره .

وذهب بعض النحاة إلى أن (لا) أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، وهو مذهب الزجاج، حيث قال :" وهي مع اسمها في موضع رفع على الابتداء"[٣].

وترجح الباحثة ما ذهب إليه ابن هشام، والحجازيون في عمل (لا) عمل (ليس) في رفع الاسم، ونصب الخبر.

وقد يذكر الشاهد الشعري، وفيه عدة روايات، فمنها رواية الجر، وحذفها كقول الشاعر:

وَيَوْمَاً تُوْافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُوْ إلىَ وَارِقِ السَّلَمْ[٤].

والشاهد في البيت (كَأنْ ظَبْيَةٌ) فعلى أن (أنْ) زائدة بين الجار والمجرور ، والتقدير كظبية[٥]، وإعمال الكاف ، و(أنْ) هذه لا تعمل عند الجمهور خلافاً للأخفش[١]، وجملة

---

(١) ارتشاف الضرب لابن حيان الأندلسي ١١٠/٢ ، تحقيق مصطفى النحاس.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١٤٠/١.

(٣) ارتشاف الضرب لابن حيان الأندلسي ١١٠/٢.

(٤) البيت متنازع النسبة ، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ، لعبد الملك بن غريب ص ١٥٧ ، ولأرقم بن علباء ولزيد بن أرقم في الإنصاف لابن الأنباري ٢٠٢/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ، تأليف محمد محي الدين ٣٧٧/١ ، دار الجيل ، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٨١٣/٢ ، النسبة فيه للثلاثة ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢١٤.

(٥) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب ١٠٨/٢

(كأنها ظبية) في محل نصب على الحالية[٢]، وكلمة (ظبية) الواردة في البيت تروى بالرفع، والنصب أيضاً ؛ فالرفع على أن (كأن) حرف تشبيه مخفف، واسم (كأن) محذوف، و(ظبية) خبره ، وتقدير الكلام : كأنها ظبية عاطية إلى وارق السلم ، وأما رواية النصب فتخرج على أن (كأن) مخففة ؛ فـ(ظبية) اسم كأن، وجملة (تعطو) صفة لـ(ظبية)، وخبر (كأنَّ) محذوف، وتقديره: كأنَّ ظبيةً عاطيةٌ إلى وارق السلم[٣]، ويوافقه ابن مالك في هذا الرأي ، ومعنى البيت عنده أن الشاعر وصف امرأة حسنة الوجه ؛ فشبهها بالظبية ، والعاطية هي التي تتناول أطراف الشجر، و(سلم) : شجر ، و(المقسم) الحسن الوجه ، وأصله مجاري الدموع في أعلي الوجه، وهي أحسن ما في الوجه ، فينتسب إليها الحسن[٤].

ويرجح الرضي الرأي القائل بأن (أنْ) زائدة بين الكاف ومجرورها ، وهو ظبية[٥]؛ أي كأن (ظبية) مجرورة بالكاف.

وترجح الباحثة رواية الجر ؛ لأن (ظبية) في البيت مجرورة ، ولا عمل لـ(أنْ) هنا ؛ لأنها مخففة ، كما هو مذهب البصريين[٦].

وقد يذكر عجز البيت الشعري؛ لأن فيه موضع الشاهد النحوي ، وذلك في دخول (أن) المخففة على الجملة الاسمية، وهو:

أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[١].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للقوجوي ص١٢١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢٠٢/١.

(٣) الكشاف للزمخشري ٥٠٩/٣.

(٤) شرح شواهد المغني للسيوطي ١١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١ ، تحقيق محمد محي الدين ، دار التراث العربي.

(٥) شرح الرضي لابن الحاجب ٢٠٦/٦.

(٦) الإنصاف لابن الأنباري ٢٢٥/١، ٢٢٧/٢.

والشاهد قوله :" أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى"، حيث دخلت (أنْ) على الجملة الاسمية التي حذف اسمها المضمر في (أنْ)، والتقدير (أنه هالك) ضمير الشأن، حيث أضمرت (الها) في البيت ، وجعلوا الحذف علماً لحذف الإضمار في (إنْ) كما فعلوا في (كأن)[٢].

وعند سيبويه أن (أنْ) تخفف وتكون مصدرية ، فتدخل على الجملة الاسمية فقط[٣]، وهو رأي الرضي. حيث يقول :" وإذا دخلت (أنْ) على الجملة الاسمية فقد تكون مجردة ، وهذا بعد تخفيفها"[٤].

ومعنى البيت : وصف الشاعر هؤلاء الفتية ؛ فشبههم بالسيوف في مضائهم ، وشهرتهم ، وذكر أنهم موقنون بالموت ، فهم يبادرون بالموت قبل حلوله[٥].

وترى الباحثة أن المرادي يوافق سيبويه الرأي في دخول (أنْ) المخففة على الجملة الاسمية ، وتكون حينها مصدرية كما في البيت السابق ، وفي دخول (أنْ) على الفعل غير المتصرف ويأتي بشاهد قرءاني وهو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [٦]، ف(ليس) فعل جامد غير متصرف ، و(أنْ) دخلت عليه .

---

(١) وهو جزء من بيت شعري للأعشى ، ديوان الأعشى ص ١٤٨ ، تحقيق حامد سليمان ، دار الكتاب البناني ط ١ ، د . ت ، ورصف المباني للمالقي ص ١١٠ ، تحقيق محمد أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الأعشى : هو ميمون بن قيس من بني ضبيعة ، كان أعمى ، ويكنى بـ(أبي بصير) جاهلي قديم أدرك الإسلام في آخر عمره ، ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٧٨/١ ، رواية البيت في الديوان :

إمَّا ترين حفاةً لا نعال لنا إنَّا كذالك ما نحفى وننتعل

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٨٢/١.

(٣) الكتاب لسيبويه ٤٠/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١٢٩/٦.

(٥) المعجم المفصل من شواهد النحو الشعرية ، د. أميل يعقوب ٣١٤/١.

(٦) سورة النجم ، آية ٣٩.

وأما إذا دخلت على الفعل المتصرف يلزمها (السين) نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[1]، أو (سوف) كقول الشاعر:

واعلم فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سوفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَ[2].

والشاهد في البيت (أنْ سوفَ يَأْتِي) ؛ حيث جاء خبر (أنْ) جملة فعلية ، فعلها متصرف ليس بدعاء ، وفصل بينها وبين خبرها بحرف التنفيس (سوف) [3]، وهو موافق لرأي المالقي، حيث قال: "ودخول (أنْ) على الفعل غير المتصرف – الجامد–، ودخولها على المتصرف ، ولزومها (السين) ، أو(سوف) [4] وفي الكتاب إذا دخلت على(أنْ) على الجملة الفعلية يجب الفصل بينهما، وبين الجملة بـ(سوف)، أو(ليس)[5].

فالمرادي هنا فصل بين الشاهد الشعري الأول ، والثاني بشاهدين من القرءان الكريم كأمثلة لـ(أنْ)، ودخولها على الجمل اسمية ، وفعلية ، وشروط ذلك.

أما في (مَنْ) ومعانيها ، فيذكر مثالاً من الجمل العادية ؛ فيعربه حسب آراء النحاة، ثم يذكر بعد ذلك الشاهد الشعري كشاهد لـ(مَنْ) التامة فيقول :" وتكون نكرة موصوفة ، نحو : مررت بمَنْ معجبٍ لك" ، فـ(مَنْ) موصوفة ، ومعجب بالكسرة صفتها ، وأجاز أبو على ، والفراء وقوعها نكرة تامة لا تحتاج إلى صلة ؛ لأن (مَنْ) التامة معرفة إلاَّ في فعل التعجب فإنها نكرة فيه ، وأمَّا (مَنْ) التامة كما حمل عليه أبو علي قول الفرزدق"[6].

---

(١) سورة المزمل آية ٢٠، وهي قراءة الرفع عن أبي عمرو ، والكسائي ، الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص٨١ ، والبحر المحيط لابن حيان ٥٣٣/٣.

(٢) البيت من السريع ، وهو من المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب ٣١٤/١.

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة.

(٤) رصف المباني المالقي ص ١١٥.

(٥) الكتاب لسيبويه ٤٠/١.

(٦) البيت في شواهد المغني للسيوطي ٧٤١/١ ، شاهد رقم ٥٢٦ ، وفي الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص٨١ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب ١٠١٧/٢ ، ولسان العرب لابن منظور ، مادة زكا.

ونِعْمَ مزكاً مَنْ ضاقت مذاهبه ونِعْمَ مَنْ هو في سرٍ وإعلانِ

والشاهد (ونِعْمَ مَنْ هو) ، فيرى أبو علي أن (مَنْ) فاعل (نِعْمَ) ، وهو مخصوص به، وتقديره: نِعْمَ شخصاً هو، نكرة تامة، وسيبويه يقدره بـ (نعم الشخص شخصاً هو)[١] معللا بذلك أن فاعل (نعم) إما : معرَّف بلام العهد ، أو الجنس على اختلاف القولين، أو مضاف إلى معرفة ، أو المضاف إليه مظهراً ، أو مضمراً مميزاً بنكرة معنوية، ويرى المرادي أن ما قاله سيبويه هو الصواب[٢]؛ لأن فاعل (نِعْمَ) يكون مميزاً، والله أعلم.

وترجح الباحثة رأي سيبويه الذي يرى فاعل (نِعْمَ) إمَّا معرب بـ(لا) العهد الجنسي، أو بنكرة معنوية، والتقدير نعم الشخص شخص هو ؛ لأن التمييز نكرة موصوفة.

وفي معاني (لو) يذكر صدر البيت لاشتماله على موضع الشاهد ، ويورد آراء النحاة مرجحاً ما يراه صواباً منها فيقول :" والثاني من استعمال (لو) : أن تكون حرف شرط في المستقبل[٣]، فهي حرف شرط مرادف (إنْ) إلاَّ أنها لا تجزم إلاَّ في ضرورة الشعر، وحينئذٍ تكون للاستقبال سواءً دخلت على الماضي كقوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا ﴾[٤]؛ أي إن تركوا شارفوا أن يتركوا، أو دخلت على المضارع نحو قول الشاعر[٥]:

وَلَوْ تَلْتَقِي أصْدَاؤُنَا بَعْدَ موتِنَا * ومن دون رمسينيا من الأرض سبسبُ[٦].

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

والشاهد في البيت (لَوْ نَلْتَقِي) حيث وردت (لو) الشرطية ، بدليل الإتيان لها بجواب وهو قوله في البيت الذي يليه (لظل صدى) ، وقد وقع بعد (لو) هذه الفعل

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٧٦/٢.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦٤/٢.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص ٨٦.

(٤) سورة النساء آية ٩.

(٥) قيس بن الملوح بن معاذ بن مزاحم بن صعصعة المتوفى سنة ٧٠هـ ، ترجمته في الخزانة للبغدادي ٣٩/١.

(٦) ديوان مجنون ليلى ، تقديم وشرح محمد محمود ، ص ٣٠ ، دار الفكر اللبناني ، مطابع يوسف بيضون ، ط ١ ، ١٩٩٩م ، تحقيق عبد الستار فراج ، مطبعة دار العروبة ، القاهرة.

المضارع (تَلْتَقِي) ، وقد صرح ابن مالك بأن وقوع الفعل المضارع شرطاً بعد (لو) قليل ، لكنه ورد به السماع عند العرب ؛ فقبله النحاة[١].

ويرى ابن عصفور أن (لو) لا يليها فعل مضمر إلاَّ في ضرورة الشعر ، أو بالندرة، والظاهر أنه ليس كذالك لوقوعه في أفصح الكلام [٢]، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيۤ ﴾[٣]؛ أي أن وقوع المضمر بعد (لو) ورد في كلام العرب، ومعنى البيت: الأصداء جمع صدى وهو الذي يجيئك بمثل صوتك في الجبال، والرمس: تراب القبر، وسيسب: المغارة، والرمة: العظام البالية[٤].

يرى الشاعر أنه بعد أن يفنى، ويدفن في القبر، إن صدى صوته يحن، ويشتاق لصوت محبوبته ليلى، والله أعلم.

ويذكر شاهد آخر لوقوع الفعل المضارع، منصوباً بـ(أن) مضمرة، وهو:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّفُوْفِ[٥].

الشاهد نصب (تَقَرَّ) بإضمار (إنْ) ليعطف على (لبس) لأنه اسم ، و(تَقَرَّ) فعل لا يمكن عطفه عليه ، لأن (إنْ) بعدها اسم ؛ فعطف اسم على اسم، وجعل الخبر عنها واحدً، وهو (أحبُّ) ، ومعنى البيت للبس عباءة موقرة الصيت ، وصفاء العيش، أحبُّ إليَّ من لبس الثياب الشفافة ، مع سخنة العيش[٦]، ونكدة ، والعباءة جبة الصوف،

---

(١) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، لأميل يعقوب ٦٦/١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢٧٠/٤.

(٣) سورة الإسراء آية ١٠٠.

(٤) شرح شواهد المغني للسيوطي ، ٣٤٦/٢ ، ٤٤٦ ، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب ، ٦٦/١.

(٥) البيت للشاعرة ميسون بنت بحدل الكلبية ت ٨٠هـ ، أم يزيد بن معاوية ، ترجمتها في الإعلام للزركلي ٣٣٩/٧ ، والبيت في شاعرات العرب لعبد البديع ص ٣٩٦ ، منشورات المكتب الإسلامي ، ط ، ١٩٦٧م ، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٨/٢ ، الشاهد رقم ٥٧٣ ، والكتاب لسيبويه ١/ ٤٢٦.

(٦) شرح ابن عقيل ٢٦/١ ، تحقيق محمد محي الدين.

والشفوف[1]، الثياب التي تصف البدن، واحدها: شف- ويرى ابن جني: نصب الفعل المضارع بتقدير (أنْ) المصدرية، ورفعه على أنه معطوف على (لبس)[2].

ويقول المرادي: الشاهد فيه قولها: و(تقر)، حيث نصبت الفعل المضارع (تقر) بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد واو عطف ، تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قولها (لبس) [3].

أذن المرادي يذكر هذا البيت الشعري كاملاً ؛ لتعلق موضع الشاهد بصدره، وعجزه، مع شرح البيت ، وما ورد فيه من حكم نحوي ، وترجح الباحثة قول ابن جني بنصب الفعل في حالة الضرورة ، ورفعه على أنه معطوف على (لبس) كما جاء في (الإنصاف) [4].

وفي معاني (لو) أيضاً يسبق الشاهد الشعري بحديث ، ثم يعقبه بحديث آخر فيقول: وذكر ابن هشام الخمي معنى آخر وهو أنها تكون للتقليل ؛ أي : يكون في مدخولها معنى القلة ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام :" تصدقوا ولو بظلف شاة محرقة"[5]، واستعاره عمرو بن معد يكرب[6] للأفراس ، وهو قوله:

وخيل تطاكم بأظلافها[7] [8].

---

(١) الصحاح مادة (شفف).

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني ، ٢٨٤/١ ، تحقيق محمد حسن أحمد.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٥/٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، ٣٢٧/٢ ، ٥٥٨ ، مسألة رقم ٧٧.

(٥) سبق الحديث عنه ص١١١.

(٦) وهو ابن عبد الله الزبيدي أبو ثور ، شاعر ، وفارس من رؤساء قوم ، أسلم وارتد ، ت٢١هـ ، ترجمته في الشعر والشعراء ٣٧٢/١ ، والأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ٢٠٨/١٥.

(٧) بأظلافها : أظلاف جمع ظلف ، ويقال ظَّلْف وظِّلف : ظفُرُ كل ما اجترّ، وهو ظِلْف البقرة ، والشاة ، والظبْي ، وما أَشبهها ؛ والجمع أَظلاف ، يقال رِجل الإنسان ، وقدمه ، وحافر الفرس ، وخُفّ البعير ، والنعامة ، وظِلْف البقرة ، والشاة ، واستعاره الأَخطل في الإنسان فقال :

إلى مَلِكٍ أَظْلافه لم تُشَقَّق

(٨) ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٥٢.

والظلف جزء من رجل الفرس ، إذن هو قليل من كثير كما يقول المرادي : فأطلق الجزء وأراد الكل ، فالمجاز علاقته جزئية ، ومثله أي مثل هذا المعنى قوله ﷺ: "**واتقوا النار ولو بشق تمرة**"[١]، ومعناهها لا تستقلوا الصدقة ولو كان شيئاً قليلاً، كقوله :"ولو بظلف ، ولو بشق تمرة " فالظلف جزء من الشاة أسفل الرجل ، وشق التمرة جزء قليل منها ، فـ(لو) هنا أفادت معنى التقليل ، فالحديثان يحثان على الصدقة ، ولو بالشيئ القليل".

فالمرادي كعادته يذكر الشاهد : اسم الشاعر ليوضح الحكم النحوي ، وذلك نحو قول الشاعر[٢]:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[٣].

الشاهد فيه قوله (قَدْنِي ، وقَدِي) ، حيث أثبت النون في الأولى تشبيها بقطني ، وحذفها في الثانية تشبيهاً بحسبي.

وقد يستشهد بجملة وقعت حالا مصدرة بـ(قد) ، وذلك نحو قول الشاعر[٤]:

متى يأتِ هذا المَوْتُ لا يُلْفِ حَاجَةً لِنَفْسٍ إلاَّ قد قَضَيْتُ قَضَائَهَا[٥]

الشاهد فيه قوله (قد قَضَيْتُ) ، قال العيني في (شرح الشواهد) ١٩٢/٢ : فإنها جملة وقعت حالاً مصدرة بـ(قد) ، وفيها ضمير يرجع إلى ذي حالٍ ، وقد علم أن الجملة الماضوية المثبتة التالية لإلا إذ وقعت حالاً لابد أن يكون معها ضمير ، وأن تكون خالية عن (الواو) ، وعن (قد) ، ويقول المرادي هذا نادر[٦].

---

(١) سبق الحديث عنه ص ٩٨.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٠٤.

(٣) البيت من الرجز ، قيل قائله حميد بن مالك ، وقيل حميد بن ثور ، وقيل أبو بجدلة ، وبعده :

ليس الإمام بالشحيح المُلْحِدِ

(٤) البيت من الطويل ، قيل قائله قيس بن الخطيم.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣٣٦/١.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٣٣٦/١.

ويذكر في الجملة الماضية إذ وقعت حالاً بالواو لذمتها (قد) ، نحو قول الشاعر[١]:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا [٢] [٣].

والشاهد فيه قوله (وَقَدْ نَضَّت) ؛ فإنها جملة ماضية وقعت حالاً بالواو ؛ فلذلك لزمها دخول (قَدْ).

وفي الكلام عن واو الجمع يأتي بآراء البصريين ، والكوفيين مع ذكر الشاهد كاملاً، وشرح المفردات ، فيقول ابن هشام :" لنا واوان ينتصب ما بعدهما، هما: واو المفعول معه ، وواو الجمع[٤]، وسميت بذلك ، لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد ، فواو الجمع الداخلة على المضارع المسبوق بنفي محض، أو طلب محض، وهذا يعم الأمر والنهي ، والنفي ، والدعاء بلفظ الخبر على مذهب الكسائي، والاستفهام ، والعرض ، والتمني ؛ لأن المضارع ينصب بتقدير أن بعد الواو[٥]، بخلاف أبي حيان الذي يرفض النصب بعد الواو في الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والرجاء إلاَّ بالسماع[٦].

والنصب بتقدير (أن) بعد الواو مذهب البصريين ، وهو الصحيح ، وبنفس الواو عند الكوفيين نحو: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[٧]، وهو مثال

---

(١) البيت من الطويل ، قاله امرؤ القيس .

(٢) البيت من الطويل ، قاله امرؤ القيس ، وعجزه :

لدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةِ المُتَفَضِّل.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣٣٦/١.

(٤) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، ص ٩٢ . ٩٣.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣١٩/٢.

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤١٥/٢.

(٧) سورة آل عمران آية ١٤٢.

المسبوق بالنفي؛ أي: وأن يعلم الصابرين ، وقول أبي الأسود [١] في المسبوق بالنهي قوله:

لا تَنْهِ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتيِ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عَظِيمٌ [٢].

والشاهد في البيت قوله (وَتَأتيِ) ، حيث جاءت الواو دالة على المعية ، ونصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة ، ولا يجوز تسمية ما بعدها مفعولاً معه ؛ لأنه فعل، وليس اسم [٣]، ومعنى البيت : لا تجمع بين الإتيان ، والنهي ؛ لأن ذلك عارٌ ليس مقبول منك ، والخُلُق بضمتين السجية ، والطبيعة ، والمروءة ، والدين[٤]، وقول الفرزدق[٥] في المسبوق بالنفي نحو :

ما قَامَ مِنَّا قَائِمُ في نَدِيَّنَا فَيَنْطِقُ إلاَّ بالتي هي أعْرَفُ[٦].

الشاهد فيه (قَامَ...فَيَنْطِقُ) ، حيث رفع فعل (يَنْطِقُ) ؛ لأن من شرط النصب أن يكون النصب خالصاً ، وهو هنا ليس كذالك[٧].

فالمرادي يتعرض من خلال هذا الشاهد لآراء الكوفيين، والبصريين مرجحاً ما يراه صواباً ، وقد رجح رأي البصريين بقوله: وهو الصحيح، وهو ما ترجحه الباحثة.

ويقول في واو رُبَّ :" لنا واوان ينجر ما بعدهما ، هما واو القسم ، وواو رُبَّ ، وتقع في أول الكلام ، وتدخل على المظهر[٨]، المنكر كقول الشاعر[١]:

---

(١) هو ظالم بن عمرو بن جند بن سفيان ، أحد سادات التابعين المحدثين ، مات بالطاعون سنة ٦٧هـ ، ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي٣٤/٢.

(٢) ديوان الأسود، لأبي سعيد الحسن اليشكري ٤٠٤، تحقيق محمد حسن آل يس، مؤسسة أيف، للطباعة والتصوير، ط١ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، وفي المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، لأميل يعقوب، ٧٨٧/٢ .

(٣) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب ٧٨٧/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٩/٢، شاهد رقم ٥٧٤، لأبي السود.

(٤) القاموس المحيط مادة (خلق).

(٥) البيت من الطويل قاله الفرزدق.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٣١٨/٢.

(٧) المصدر نفسه والصفحة.

(٨) وهو اختيار الزمخشري، وابن عصفور في توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٦٩/٢.

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيْسٌ إلاَّ اليَعَافِيْرُ وإلاَّ العِيْسُ[٢].

والشاهد في البيت قوله (وَبَلْدَةٍ) ، حيث جُرَّتْ (بَلْدَةٍ) بواو (رُبَّ) ، وهي عند الكوفيين حرف عطف ؛ ولكنَّها لمَّا صارت قائمة مقام (رُبَّ) كانت بمعناه جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى (رُبَّ) ، فلا يقدرون المعطوف في نحو :

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ

واختاره ابن الحاجب[٣]، وهذه الواو للعطف عند البصريين ، وليس جارة بنفسها، وإن لم تكن في أول الكلام ، وكونها عاطفة ظاهراً ، وإن كانت تقدر معطوفاً عليه، قاله صاحب الألفية وهو صحيح[٤].

وترجح الباحثة قول البصريين، وهو أن (رُبَّ) تعمل في النكرة الجر ، وهي مضمرة بعد الواو ، وعليه ابن عقيل حيث يقول :"... واستشهد به على إضمار حرف الجر، والتقدير : (ورُبَّ بلدة) ، وجعل هذا الإضمار لإضمار الفعل مع قوته ، إذ جاز إضمار حرف الجر مع صفته[٥]، وهو إضمار (رُبَّ) بعد الواو ، وجر (بَلْدَةٍ) بها، وكثيراً ما يأتي بالشاهد الشعري ، وما ذكرت فيه من آراء مرجحاً ما يراه صواباً منها ، فيقول ابن هشام في ما واحد أوجهها :"... ومن أوجهها أن تكون مصدرية ظرفية، وكافة عن عمل الرفع[٦] كقول الشاعر[٧]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[٨].

---

(١) عامر بن الحارث النميري، المسمى بجران العود، شاعر مخضرم، ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٨/٢.

(٢) الرضي في خزانة الأدب للبغدادي ٨٨/١٠ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧١٨/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ١٦١/٢.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٤/٢ ، والإنصاف لابن الأنباري ٢٣١/١.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٣٣/١.

(٦) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص ٩٩.

(٧) هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي.

(٨) البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، تأليف محمد محي الدين ، ص ٥٠٢ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٨٤هـ . ١٩٦٥م . المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د: إميل بديع يعقوب، ج٢، ط١، (١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص٨٧٦.

والشاهد هو قوله (قَلَّمَا) ، وهو تأخير الفعل الذي كان ينبغي أن يقع بعد (قَلَّمَا)، وهو (يَدُومُ)، وواقع بعده (وصالٌ)؛ لأن قلَّ مكفوفة بـ(ما)؛ فلا تعمل في الفاعل، و(وصالٌ)، وهو مرفوع بإضمار فعل يفسره (يَدُومُ) وهو الظاهر، وبعضهم جعل (ما) بعد (قلَّ) زائدة لا كافة ، ورفع بها الفاعل وهو قول شارح الكافية[١].

و(الصُّدُودِ): الإعراض[٢]، و(قلَّ) فعل ماضي، و(ما) متصلة به كافة له عن طلب الفاعل النحوي حقيقة لامتناع صدود الفعل إلاَّ عن فاعل.

إذاً مما قلنا يجوز تعلق الفعل المكفوف ، بمصدر ذلك الفعل الذي تدخل عليه ذلك الفعل المكفوف ، كما يجوز أن يتعلق إلى المصدر نفسه، وهو في البيت (القليل ، والطويل، والكثير) ، واعلم أن (ما) مفصولة (قل ما) ، ووصال : فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور (يَدُومُ) [٣]، فهي إذن مرفوعة بالفعل المحذوف (يَدُومُ) ، والتقدير: وقلما يدوم وصال.

والمعنى أن الشاعر يخاطب ممدوحه ، ويقول له أطلت الإعراض ، وقليل ما يدوم الإعراض ، وقليل ما يدوم الوصال ، والقرب بعد الإعراض.

فالمرادي لا يستمر على طريقة واحدة في إيراد الشواهد الشعرية ، فأحياناً يذكر القاعدة النحوية ، قبل الشاهد ، وأحياناً يذكر الشاهد ثم يشرحه ، ويعربه ؛ ليصل من خلال ذلك للحكم النحوي الذي يريده ، وقد يبدأ بالشرح ، ثم الإعراب ، وقد يحدث العكس.

ويقول في (ما) الكافة :" ... وكافة عن عمل الجر في (رُبَّ) ، وكاف التشبيه، والباء"[٤]، قال صاحب التسهيل أن (ما) قد تكف عن العمل ، وتحدث التقليل، كقول الشاعر[١]:

---

(١) شرح الرضي ٥٤/٢.

(٢) الصحاح مادة (صد).

(٣) شرح قواعد الإعراب للقوجوي ص ١٦٢.

(٤) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص ١٠٠.

فَلَئِنْ صِرْتَ لا تَحِيْرُ جَوَاباً رُبَّمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيْبُ[٢]

والشاهد قوله: (رُبَّما) حيث كفت (ما) الباء عن عمل الجر ، و(رُبَّ) إذا اتصلت بها (ما) الكافة تدخل على الجملة الاسمية ، نحو : رُبَّما زيد قائم ، وعلى الفعلية لكونها بمعنى حرف النفي الداخل على الفعل ، لكن يجب أن يكون فعلها ماضياً لفظاً نحو: ربما قام زيدٌ أو مضى، نحو قوله تعالى:﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[٣]؛ فإن المستقبل هنا كالماضي ؛ لأن الإخبار في المستقبل يجري في التحقيق مجرى الماضي[٤].

وربما في البيت السابق قد تروى بالبناء للمفعول ، وجملة :" وأنت خطيب " حالية[٥]، والمعنى : يقول الشاعر في رثاء ميت ، وإن صرت الآن لا ترد جواب من يكلمك ، فكثيراً ما كنت ترى وأنت خطيب بلسان الحال ، فإن من نظر إلى قبرك ، وتذكر ما كنت عليه ، وما ألت الآن إليه اتعظ بذلك[٦].

وأما قول الشاعر الآتي فـ(ما) كفت فيه حرف الجر وهو (الكاف) عن العمل ، وهو لنهشل[٧]يرثي أخاه مالكاً :

---

(١) صالح بن عبد القدوس ، أبو سلمة ، شاعر من مخضرمي الدولتين : الأموية ، والعباسية ، توفي ببغداد عام ١٦٠هـ ، ترجمته في الإعلام للزركلي ١٩٢/٤ ، ولمطيع بن إياس ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٢٨/٢.

(٢) البيت في توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٦٧/١ ، وفي شرح شواهد المغني ، للسيوطي ٤٩٨/٢ ، وفي همع الهوامع للسيوطي ٣٨/٢ ، وفي رثاء محمد بن زياد.

(٣) سورة الحجر آية ٢.

(٤) شرح قواعد الإعراب للقوجوي ص ١٦٤.

(٥) خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادي ٢٨٥/٤.

(٦) خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادي ٢٨٥/٤.

(٧) ضمرة بن جابر ، شاعر مخضرم كان في جناح على بن أبي طالب في حروبه ، ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٣٦/٢.

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يوم مشهدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تخنهُ مضاربهُ[١].

الشاهد في البيت قوله (كما سيفُ) ، حيث كفت (ما) حرف الجر (الكاف) عن العمل ، و(سيفُ) مبتدأ ، وجملة (لم تخنهُ مضاربهُ) خبر المبتدأ ، وفاعله مستتر راجع إلى (سيف) ، ومفعوله ضمير بارز راجع إلى عمرو[٢]، و(سيفُ) مضاف ، (عمروٍ) مضاف إليه ، ومضاربه بالنصب ، مفعول فيه[٣].

ومعنى البيت أن الشاعر يرثي أخاه، مادحاً أيامه بأنه كان إذا احتاج إليه في شدة يجده مسارعاً نحوه ، مثل السيف الذي يصيب ما يقصده.

فالمراد ينا ، وفي البيتين السابقين أتى بشاهد لأحوال (ما) ؛ فكل حكم يختلف عن الآخر حسب آراء النحاة ، وكانت الشواهد لشعراء مختلفين في طبقاتهم ، وأزمانهم .

كما نجده يذكر أقوال النحاة في الضرورة، والشذوذ، وذلك في معنى (لم) ؛ فيقول:" ... وهي حرف جزم يدخل على المضارع، وقد تلغى ؛ فلا يجزم بها ، قال في التسهيل حملاً على (لا) "[٤].

وفي (شرح الكافية) حملاً على (ما) ، قال شارح الألفية وهو أحسن؛ لأن (ما) ينفى بها الماضي كثيراً بخلاف (لا) ، وأنشد الأخفش على إهمالها[٥] قول الشاعر:

لَوْلا فَوَارِس من زهل وأسرتهم يوم الصُّلَيْفاء لم يوفون بالجار[٦].

---

(١) البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٧٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٨٥/١ . ٤٩٧ ، وهو من بحر الطويل.

(٢) المعجم المصل في شواهد النحو الشعرية ، د. أميل يعقوب ٦١/١.

(٣) شرح قواعد الإعراب للقوجوي ص ١٦٥.

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٣٦/٤.

(٦) البيت من البسيط ، وبلا نسبة ، في الجنى الداني للمرادي ص٢٦١ ، والصليفاء : هي الأرض الصلبة ، وهي اسم موضع.

الشاهد قوله (لم يوفون) حيث جاءت (لم) حرف نفي غير جازم ، عوملت (لم) معاملة (لا) النافية التي لا تجزم ، (ويوفون) : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والجار اسم فاعل بمعنى مستجير ، ويوم الصليفاء هو يوم قامت فيه المعركة بين هوازن، وفزارة ، وعبس ، وانتصرت فيه هوازن[١].

قال في (التسهيل) :" وقد يلي (لم) معمول مجزومها اضطرارا " ، وقال في (شرح الكافية) : وانفردت (لم) بأشياء منها : أن يفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً ، فهذا تصريح بإنفراد (لم) [٢] بذلك ، ويرى المرادي أن بعض النحويين يرون أنه ضرورة – أي الجزم بلم – وقال بعضهم أنه شاذ ، وفي (التسهيل) ، وقد لا يجزم بها؛ فلم يخصه بالضرورة ، وذكر المرادي في شرحه أن الرفع بها لغة قوم[٣]، ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل ، وجزمه بعدها إلاَّ في الضرورة.

إذن المرادي ينضم إلى جانب مَنْ يرون عدم الجزم بـ(لم) تشبيهاً لها بـ(ما) ، بخلاف ابن جني الذي يرى أنها تجزم ، ولم يجزم بها الفعل (يوفون) ، وترجح الباحثة ما ذهب إليه ابن جني من إعمالها إلاَّ في حالة الضرورة الشعرية.

وقد يذكر الشاهد الشعري ليتعرض من خلاله لحكم نحوي مختلف عمَّا ذكره الشاهد نفسه؛ فيقول في (ثم) :" ... وثم ، وهي حرف للترتيب ، والمهلة "[٤]، وفي (القاموس): (ثُمَّ) حرف يقتضي ثلاثة أمور:

الأول: التشريك في الأمر.

الثاني: أن تقع زائدة.

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ١١٨/٢.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٣٣/٢.

(٣) المصدر نفسه ، والجزء ، ص ٣٣٤.

(٤) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص١٠٦.

الثالثة: المهملة، وفي الصحاح للجوهري[١] ربما أدخلوا عليها التاء، كما قال الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثُمَّت قلتُ لا يَعنِيني[٢].

والشاهد في هذا البيت دخول (التاء) على (ثُمَّ) ، وحرف ، وذلك لتأنيث اللفظ[٣]، فالواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة في جواب القسم ، وقد حرف تحقيق، و(أَمَرُّ) فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره أنا ، و(اللئيم) جار ومجرور متعلق بـ(أَمَرُّ) ، و(يسبني) : فعل ، وفاعل ، و(ثُمَّتَ) : ثُمَّ حرف عطف ، و(التاء) لتأنيث اللفظ ، و(قلت) فعل ماضي ، (لا) نافية ، و(يعنيني) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة في محل نصب مقول القول[٤].

ومعنى البيت : يقول الشاعر : والله إني لأمر على الرجل الدنيئ النفس ، الذي من عادته أن يسبني ؛ فأتركه ، وأذهب عنه ، وأرضى بقولي لنفسي : إنه لا يقصدني بهذا السباب[٥].

ثانياً الأقوال، والأمثال:

استشهد النحاة بالنثر الذي قاله الفصحاء ، ورواه الثقات[٦].

والمثل: هو القول الموجز، والحكمة المعبرة، الناشئة عن مادة، أو قصة يمكن تكرارها في كل زمان، ومكان، والأمثال العربية تنقسم إلى نوعين:

فصحى، وعامية:

---

(١) معجم الصحاح مادة (ثم).

(٢) سبق تخريج هذا الشاهد ص ١١٩من هذا البحث. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د: إميل بديع يعقوب، ج٢، ط١، (١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، ص١٠٤٨. وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: ((اللئيم)) حيث دخلت (أل) الجنسية فلم تفد اللفظ تعريفاً تعيِّنه من دون سائر أفراد جنسه، فتعريفها لفظيّ لا يفيد التعيُّن، وإن كان في اللفظ معرفة. وثانيهما تعيّن المضارع للمضي إذا عطف الماضي عليه

(٣) شرح ابن عقيل ١٩٦/٣ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

(٤) المصدر نفسه ، والجزء والصفحة ، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٧٠/٤.

(٥) شرح ابن عقيل ١٩٦/٣.

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي ص ٥٥ ، تحقيق أحمد محمد قاسم .

فالفصحى هي التي تكون مفرداتها بعيدة عن اللحن ، ملتزمة بقواعد الإعراب، على عكس العامية التي لا تلتزم بذلك[١].

والمرادي كأحد هؤلاء النحاة اكتفى بهذا الشرط وبقى ملازما في شرحه ، حيث أنه لم يستشهد إلاَّ بالقليل من الأمثال التي قالها الفصحاء . أما الأقوال فاكتفى منها بقولين لسيدنا عمر بن الخطاب[٢]، وقولين لسيدنا علي بن أبي طالب[٣]، بالإضافة إلى خمسة من الأمثال العربية[٤].

ذكر المرادي هذه الأقوال ، والأمثال ، وهي لأفصح العرب لساناً ، وبياناً ، وكان يأتي بها لتعزيز قاعدة ، أو تأكيد حكم نحوي ورد في الشرح ؛ فالمرادي من أتباع المذهب البصري في الأخذ بأصول النحو ، من سماع ، وقياس ، كذلك من أتباعه في الاستشهاد.

وأول الأقوال التي استشهد بها قول سيدنا عمر رضي الله عنه في (نعم)، ولغاتها؛ فيقول:" والثالثة نعم[٥]، وفيها أربع لغات على ما قاله الشيخ الرضي[٦]:

أحدها كسر العين ، وهي كنانية ، واختارها الكسائي ، واحتج عليها بما روي عن عمر رضي الله عنه ، أنه سأل قوماً فقالوا: نَعِم ، فقال عمر :" أما النِعَم فالإبل"[٧].

وهذه الرواية عن عمر غير مشهورة.

إذن فالمرادي يعتمد على الشهرة ، والكثرة في الاستشهاد ، وقد يذكر المثل ، والحكم النحوي ، ثم يعقبه شاهد قرآني مفصلاً الحديث عنه ، مع التعليل ؛ فيقول في

---

(١) كتاب الأمثال ص ١١ ، لابن سلام ، تحقيق عبد المجيد غطاس ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٤٠٠هـ.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٥٥ – ٣٥٧.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٢ . ٢٧.

(٤) المصدر نفسه ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٣٣ ، ٣٣٧ ، ٤٠٢.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص٤١٥.

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ص٣٨١/٢.

(٧) المفصل في علم العربية للزمخشري ص٣١١ ، وكنانة تكسر العين من نِعَم ، وهي قراءة عمر بن الخطاب ، وابن مسعود.

(لو) :" إذا كانت للشرط فهي حرف يقتضي امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه ، وهو تعريف بن مالك[1]، حيث قال في شرح الكافية :" إنه يقتضي امتناع فعل الشرط ، واستلزامه ثبوته لثبوت الجواب ، وإنما عُرِفَ بهذا ، ولم يعرف بأنه حرف امتناع لامتناع؛ بناءً على أن هذا لا يجري في بعض الصور على ما سيأتي في نحو: "نِعْمَ العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه"[2]، فأراد التعريف على وجه العموم ، وهو قوله تعالى:﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ... ﴾[3]، فلو هنا شرطية دالة على أمرين:

أحدهما: أمشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منتفية، ويلزم من هذا – دلالة (لو) على انتفاء المشيئة – أن يكون رفعه منتفياً، إذ لا سبب لرفعه إلاَّ المشيئة، وقد انتصب ، والسببية منحصرة ؛ فيلزم من انتفاء المسبب ، وهو الرفع ، انتفاء العصيان، الذي هو الجواب ، حتى يكون معنى الكلام : أن صهيباً خاف ، ولم يعص[4].

ويرى ابن هشام أن الحمل على هذا المعنى غير مستقيم، وهو رفعه بالمشيئة لأنه منوط به المدح ؛ وذلك انتفاء العصيان ، وله سببان :

أحدها: خوف العقاب وهو طريق العوام ، والإجلال ، والإعظام ، وهو طريق الخواص، والمراد أن صهيباً[5] من هذا القسم ، وأنه لو قدر خلوه من الخوف لم تقع منه معصية ، فكيف تقع المعصية والخوف حاصل له.

ومن هنا تبين فساد قول المعربين ، وهو أن (لو) حرف امتناع لامتناع ، والصواب: أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ، ولا إلى ثبوته ، وإنما حصل لها

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٢٤٠ ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، سنة ١٣٨٧هـ ، ١٩٦٧م.

(٢) هذا القول لسيدنا عمر بن الخطاب ، كما جاء في المغني لابن هشام ٣٣٩/١.

(٣) سورة الأعراف آية ١٧٦.

(٤) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص٨٣ – ٨٥.

(٥) هو صهيب بن سنان من أجلاء الصحابة ، كان عبداً رومياً ، ومن السابقين للإسلام ، ت ٣٨هـ ، ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد ص ٢٢٦ . ٢٣٠ ، مطبعة ليدن ، ١٣٣٢هـ . ١٩٠٨م.

تعرض لامتناع الشرط ، وهو عدم العصيان ، فإن لم يكن للجواب سوى ذلك الشرط، لزم من انتفاء الجواب انتفاء الشرط ، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً ؛ أي امتناع وجود الضوء لامتناع طلوع الشمس ، ومما كثر أسبابه :" نِعْمَ العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه"(١)؛ فنفي النفي إثبات.

إذن ينتفي جواب (لو) لانتفاء شرطها ، ويثبت لثبوت شرطها ، فالمرادي في حديثه عن (لو) أسهب إسهابا يجعل القارئ ينسى ما قرأه في بداية الكلام.

ويذكر في الموصول الحرفي قول سيدنا عليٍّ كرم الله وجهه ، فيقول :"... وحرف وحده صاحب (التسهيل) ، بما أُوِّل مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلى عائد ... وهو خمسة أحرف، أحدها:

(أنَّ) بالفتح ، وتختص بالجملة الاسمية، والفعلية.

(كي): وتوصل بفعل مضارع مجرور، أو مقدر معها اللام.

(لو): خلافاً لمن أنكرها، وعلامتها أن يصلح موضوعها (أن).

(أنْ): وتوصل بفعل متصرف مطلقاً.

(ما) : وتوصل بفعل متصرف غير الأمر ، وهذا عند سيبويه ، وقد توصل بالجملة الاسمية كما وقع في (نهج البلاغة).

بَقُوْا فِي الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ(٢).

وأيد قول سيبويه الشيخ الشريف الرضي حينما قال :" وهو الحق ، وإن كان قليلاً"(٣)؛ أي وصول (ما) بالجملة الاسمية.

---

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص ٨٥ ، وفي شرح ابن عقيل ٤٩/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٥٥/٢.

(٢) الخطبة (٥٢) من نهج البلاغة ١١٦/١ ، تحقيق وشرح محمد إبراهيم أبو الفضل ، وهو ما جمعه الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، ١٣٨٣هـ . ١٩٦٣م.

(٣) شرح قواعد الإعراب للقوجوي ٤٣.

ويرى الزمخشري[1]: إن (أنْ) تشاركها في ذلك ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾[2].

ويرى النحاة أن (أنْ) في الآية للتعليل ، و(ما) مصدرية غير محتاجة لعائد عند سيبويه بخلاف الأخفش ، وابن السراج[3].

ويرجح ما ذهب إليه سيبويه قول ابن مالك :" وليس باسم فتفتقر إلى ضمير ، وتوصل بالجملة الاسمية على رأي[4]".

والباحثة ترجح قول سيبويه لاتفاق الرضي، وابن مالك عليه، وعليه قول ابن هشام، نحو : عجبت مما قمت؛ أي : من قيامك، وهو مبني على مذهب سيبويه، فما مصدرية يدل عليه تفسيره، (مما قمت) : في موضع جَرٍّ بمِنْ ؛ لأنه تأويل المصدر، وأما (قمت) وحدها فلا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة موصول ، وهو (ما) المصدرية[5].

وقد يأتي بالقول في معرض حديثة في معنى الأداة ، ثم يأتي بعده بقول آخر سبق تقديمه، لاشتراكهما معاً في هذا الحكم ، كما في (لو) فيقول :" لو حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع الأول ، يستقيم على وجهين :

أحدهما: أن يكون المراد أن جواب جواب (لو) ممتنع لامتناع الشرط غيرُ ثابت لثبوت غيره ، بناء منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل.

الثاني: أن يكون المراد أن جواب (لو) ممتنع لامتناع شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره؛ لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها ، أو استلزامه لتاليه ، فقد دلت على

---

(١) الكشاف ١/ ٣٨٧.

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٨.

(٣) وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ١٢٧.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٣٧.

(٥) شرح قواعد الإعراب للقوجوي ص ٤٣.

امتناع الثاني لامتناع الأول ؛ لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم ، مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت أمر آخر[١].

ومثل المثبت لثثبوت الشرط :" لو غيرُك قالها يا أبا عبيدةَ "[٢].

أو منتفيين ، نحو :" لو لم يخف الله لم يعصه" [٣]، ففي المثال الأول الجزاء مثبت لثبوت الشرط ، وفي الثاني انتفى الاثنان معاً ، فالمرادي أعاد لنا قول سيدنا عمر بن الخطاب ليثبت به عكس الحكم الذي يقصده ، وهو كون الشرط ، والجزاء منتفيين كما في قول عمر رضي الله عنه ، ومثبت كما في قوله لأبي عبيدة؛ فالمرادي في ذكره الأقوال يعتمد على الفصيح الذي قاله الثقات ، وهو هنا يعتمد على أقوال الصحابة رضوان الله عليهم.

أما المثل في اللغة فهو كلمة تسوية، يقال: هذا مثله، كما يقال شبيهه، وشبهه. والمثل، والمثيل: كالمثل، والجمع أمثال، وهما يتماثلان، والمثل الحديث نفسه.

والمثيل: الشيء الذي يضرب لشيء فيجعله مثله[٤].

وتتجلى أهمية الأمثال في أنها التراث الذي يحتفظ بخلاصة تجارب الأمم، وهي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع التاريخي، والفكري، والاجتماعي لكل أمة.

والأمثال كعنصر من عناصر الأدب المهمة، لها مكانتها في أي مجتمع من مجتمعاتنا الإنسانية[٥].

أما موقف المرادي من الأمثال العربية ؛ فلم يكثر الاستشهاد بها ، إنما اكتفى بثلاث أمثال فقط ، وهذا عدد قليل إذا ما قورن بالقرآن الكريم ، والشعر العربي ، وداعي

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٣٥٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٥٧، المغني لابن هشام ط ١ ، ٢٦١ ، وذلك حين انتشر بالشام طاعون ، فعزم عمر أن يعود منها، فقال له أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله ؟ فأجابه عمر بذلك، والخبر في صحيح البخاري: (كتاب الطب باب الطاعون)، وفي صحيح مسلم : (كتاب السلام باب الطاعون).

(٣) وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٣٥٥ ، والحديث سبق القول عنه ص١٤١.

(٤) لسان العرب مادة (مثل).

(٥) كتاب الأمثال لابن سلام ص ١١.

هذا حرصه الشديد على انتقاء الجيد منها ، وقد اعتمد في جميع هذه الأمثال على (مجمع الأمثال) للميداني، و(تمثال الأمثال) للعبدري الشيبي ، وكان يذكر المثل بعبارة: (كقوله ، قول العرب ، كقولهم) ، فيقول في (كان) : كثير من كلامهم حذف (كان) مع اسمها ، وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية كقولهم :" المرءُ مجزيٌّ بعمله إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر"[١]؛ أي : إن كان عمله خير فجزاؤه خير ، وفي هذا المثال، ونحوه أربعة أوجه :

الأول: نصب الأول ، ورفع الثاني ، وهو أرجحها ، وعكسه وهو أضعفها ، ورفعها، ونصبها ، والمسألة مشهورة ، وقل حذفها مع غير (إن) ، و(لو) ، ومنه قوله:

مِنْ لَدُ شوْلاً فإلى إتلائهَا

أي من لد كانت شولاً.الشاهد فيه قوله :" مِنْ لَدُ شوْ " ، وهو نادر[٢]، والمعنى علمت هذا الشيء منذ كانت النوق شوائل – أي ترفع ذيلها للضرب – إلى وقت إتلائها – أي صارت تتبعها أولادها ، وقيل هو اسم جمع لشائلة – على غير قياس –والشائلة : الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها " إتلائها " مصدر (أتلت الناقة) إذا أتبعها ولدها.

ويقول المرادي في الجملة الواقعة مفعولاً به :" الجملة الواقعة مفعولاً به ، وتقع في ثلاثة مواضع[٣]:

أحدها: التالية للمفعول الأول في باب (ظن) ، وهي قسمان :

الأول: أفعال القلوب.

الثانية: التي لا يصح حمل مفعولها الثاني على الأول ، أو كان بمنزلته ، فالأول نحو: علمت أبا يوسف أبا حنيفة ، علمت أبو يوسف أبو حنيفة ، ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين على المشهور ...

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ١٨٤.

(٢) حاشية المصدر نفسه الصفحة ١٨٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٢٢٣. ٢٢٥.

وحذفهما جائز على السعة[١]؛ لأن مفعوليه معاً بمنزلة اسم واحد مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة ، ولو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة ، إلاَّ في ما وقع في مفعوله (أن) المفتوحة بما بعدها خفيفة أو ثقيلة ؛ فإنه واجب الاقتصار عند الأخفش ، وأما عند سيبويه أن المفعول الأول سد مسد مفعوليها ؛ فلا يكون اقتصاراً ، وإن جاز أن تسلب منها جميعاً[٢]، إذا علم أنه مستغنٍ بخبر (أن) كقوله :" مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ"[٣]؛ أي يخل مسموعه صادقاً ، والذي يمنع من الاقتصار على أحد المفعولين هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً ، أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيفه إليه ما استقر عندك من هو[٤].

إذاً المرادي يري أن رأي سيبويه هو الصحيح ؛ لأن المعنى يكون ناقصاً ، ويجوز ذلك في السعة ؛ أي مع وجود القرينة لقول سيبويه :" أما حذفهما اقتصاراً – غير دليل – فعن سيبويه ، والأخفش المنع مطلقاً ، وأجازه البعض[٥].

ويقول في الجملة الواقعة حالاً أن عامل الحال قد يحذف ، وحذفه على ضربين: جائز، وواجب[٦].

فالجائز ما حذف لحضور معناه، كقولك للراحل: "راشداً مهديّاً " ، أو لتقدم ذكره في الاستفهام ، أو غيره كقولك :" راكباً " ، لمن قال : كيف جئت ؟ والواجب : إذا جرت مثلاً كقولهم :" حَظِيِّيْنَ بَنَاتٍ صَلِفِينَ[٧] كنَّاتٍ " ؛ أي عرفتهم[١].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٧.

(٢) الكتاب لسيبويه ١٢٥/١ ، وما بعدها ، وأوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك لابن هشام ٦٩/٢ . ٧٠.

(٣) المثل في تمثال الأمثال للعبدري ص٥٦٤ ، تحقيق أسعد زبيان ، دار المسيرة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

(٤) المقتضب للمبرد ٩٥/٣ ، تحقيق محمد محي الدين ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٢٧ ، تأليف محمد محي الدين .

(٥) أوضح المسالك ٧٠/٢ ، تحقيق محمد محي الدين .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٣٧.

(٧) الحظي : الذي له حظوة ، ومكانة عند الناس ، والصلف ضده ، والكنة : زوجة الابن ، أو الأخ ، وهذا مثل يضرب للشيء إذا عسر بعضه ، وتيسر بعضه .

أما في الجملة المضاف إليها فيقول :" إن شرط المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المحذوف معطوف على مثله لفظاً ، ومعنى ، بعاطف متصل ، أو منفصل بـ(لا) ، والمنفصل بـ(لا) نحو : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً"[٢].

والجر في هذا النوع بالشرط المذكور مقيس ، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي ، أو استفهام كما ظن بعضهم[٣].

---

(١) المصدر نفسه ، والصفحة .

(٢) مثل عربي معروف، انظر(مجمع الأمثال ٢/٢٨١، رقم ٣٨٦٨)، و(جمهرة الأمثال ٢/٢٨٧، رقم١٦٩٦)، و(الكتاب ١/٦٥ . ٦٦).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/٤٠٢.

الفصل الثالث

وفي أربعة مباحث:

المبحث الأول: **المصطلحات النحوية في (توضيح المقاصد والمسالك للمرادي)**.

المبحث الثاني: **موقفه من البصريين**.

المبحث الثالث: **موقفه من الكوفيين**.

المبحث الرابع: **انفرادات المرادي ، وتأثر ابن هشام به**.

المبحث الأول

المصطلحات النحوية في (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادي.

مدخل:

كانت نشأة الدراسات النحوية في البصرة ، ثم أخذت هذه الدراسات تنمو شيئاً، وتتطور حيناً بعد حين ، إلى أن تسلَّم قيادتها الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتلميذه النابغة سيبويه ، فعلى يديهما تطورت مسائله ، ونضجت علله.

وقد هيأ الله لسيبويه أن يضم مسائل هذا العلم ، وقواعده في كتاب خلد ذكره في سجل الزمن ، ومن ثم اتسم النحو البصري بطابع الميل إلى الفلسفة ، والمنطق أكثر من الميل إلى الرواية ، والنقل ، ومن هنا نشأ الصراع ، وقد بلغ هذا الصراع قمته حينما اتهم البصريون الفرَّاء بالجهل بأصول العربية(١).

ومن أوائل النحاة(٢): ابن أبي إسحاق(٣)، وعيسى بن عمر الثقفي(٤)، وأبو عمرو بن العلاء(٥) يونس بن حبيب(٦)، والخليل بن أحمد ، وسيبويه ، والأخفش، والأوسط، وقطرب(٧)، أبو عمر الجرمي(٨)، أبو عثمان المازني(٩)، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي.

لقد شدَّ هذا الخلاف انتباه الباحثين القدماء إلى تأليف كتاب خاص بالمسائل الخلافية التي بينت رأي كل فريق في كل مسألة ، وامتد هذا الخلاف إلى عهد بن

---

(١) المدارس النحوية ، تأليف شوقي ضيف ، ص ٢٠. ٢٢ ، دار المعارف ، ط٢، د. ت.

(٢) المصدر نفسه من ص ٢٢. ٢٨.

(٣) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المقرئ ، ت ١١٧هـ ، ترجمته إنباه الرواة ، ١٠٤/٢ ، للقفطي.

(٤) عيسى بن عمر الثقفي ، المتوفي ٤٩هـ ، المصدر نفسه ٢/ ٣٧٢ .

(٥) دربان بن عمار التميمي النضري ، ت ٨٩هـ نزهة الألباء لابن الأنباري ص٢٤.

(٦) أبو الرحمن يونس بن حبيب ت ١٨٢هـ ، بغية الوعاة للسيوطي ص ٤٢٦.

(٧) محمد بن المستنير البصري أبو على ، ت ٢٢٦هـ ، ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ص ٩١.

(٨) أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي ، ت ٢٢٦هـ الفهرست لابن النديم ص ٥٠٨ هـ.

(٩) أبو عثمان المازني بن بغية بن بكر ، ت ٥٨٣هـ ، إنباه الرواة ، للقفطي٢٨٨/٣ .

كيسان الذي وصف بأنه : كان قيِّماً بمعرفة مذهب ، البصريين والكوفيين[١]، وقد ذكر ابن النديم أنه ألَّف كتاب (المسائل على مذهب النحويين مما أختلف فيه البصريون والكوفيون) ، وأهم هذه الكتب التي تناولت الخلاف بين الفريقين هي : كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) [٢] لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (توفي عام ٥٧٧هـ) ، عرض فيه لمشاهير مسائل الخلاف لا لجميعها كما صرح بذلك في مقدمة كتابه[٣].

أما إذا أردنا أن نتحدث عن مذهب المرادي في توضيح مقاصد الألفية لابد لنا من أن نتطرق لتعريف المذهب ، والمصطلح حتى يكون ذلك بمثابة تمهيد لما سنتناوله.

المذهب لغة :

من ذَهَبَ ، والذَهَاب هو السير ، والمرور ، يقال ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهاباً فهو ذَاهِبْ ، وذَهُوْب ، والمَذْهَبْ والمَذْهِب مصدر كالذِهَاب ، وذَهَبَ بِهِ ، وأذْهَبَه غيره أزاله ، ويقال: أذَّهَبَ بِهِ ، والمَذْهَبُ المتوضأ لأنه يُذْهَب إليه ، وذَهَبَ فلان لذهبه ؛ أي لمذهبه الذي يذهب فيه ، ويقال ذَهَبَ فلان مذهباً حسناً ، وقولهم : مذهب يعنون الوشوشة في الماء ، وكثرة استعماله في الوضوء[٤].

والمذهب في الاصطلاح هو النهج الذي ينتهجه العالم ، أو الطائفة في تقرير الحقائق، وطرق رصدها ، ووسائل جمعها[٥]، إذن فكلمة المصطلح أصبحت لها دلالتان:

دلالة لغوية: وهي مأخوذة من أصل المادة (صلح) ، وهذا لا يهمنا [٦].

---

(١) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لابن الأنبارى ص ٢٣٥ تحقيق محمد أبو الفضل.

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٨١ ليسبك ١٩٧١م.

(٣) المصطلح النحوي قبل الكتاب ، حسن عون ، ص ١٥٣ . ١٥٥.

(٤) لسان العرب لابن منظور مادة ذهب.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير ص ٨٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

(٦) لسان العرب لابن منظور مادة (صلح).

ودلالة علمية (اصطلاحية): وتعني اتفاق جماعة على أمر منصوص[١].

وللحديث عن مذهب أي نحوي ، أوغيره لابد أن نتطرق للآراء التي نقلها عن النحاة الذين سبقوه في هذا المجال ، وممن أخذ منهم كوفيين، أو بصريين، وإلى من كان يميل في آرائه، والمصطلحات التي استخدمها هل هي مصطلحات البصريين أم الكوفيين ؟ أم الاثنان معاً وغالبيتها إلى من؟ وبمن تأثر في آرائه؟ وأين ظهر أثر ذلك؟

وفي هذا المبحث أتحدث عن موقف المرادي من المصطلحات في المدرستين الكوفية، والبصرية ؛ لنرى أن ما استعمله من مصطلحات نحوية يتسم تماماً مع انتمائه لمدرسة البصرة.

أما المصطلحات فهي غالباً مصطلحات بصرية ، فميوله تتجه نحو البصريين؛ فمثلاً شاع عنده مصطلح الظرف ، ومصطلح الشرط ، والصلة ، والوصف ، والنفي، والإضمار ، والتأكيد ، والجرِّ ، والتفسير ، وهي مصطلحات بصرية ، وسأكتفي بها على سبيل المثال ، مع ذكر المصطلح ، وتسميته عند البصريين ، والكوفيين ، وأين وردت ؟ مع ذكر ورودها في توضيح والمقاصد المسالك.

أولاً : الظرف :

ورد ذكره عدة مرات في توضيح المقاصد والمسالك، قال ابن يعيش :" هما ظرفا الزمان، والمكان، وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت"[٢].

والبصريون يسمونه المفعول فيه[٣]، ويسميه الكوفيون الصفة، والمحل[٤]، والكوفيون يسمون الظرف عامة غايات[٥].

وقد وجدنا المرادي يطلق التسمية البصرية (الظرف) في كلامه عن الجملة الواقعة مضافاً إليها بعد إذ ، وإذا ، وهما من ظروف الزمان مضافان أبداً إلاَّ (إذْ) تضاف إلى كل جملة ، و(إذا) لا تضاف إلاَّ إلى الجملة الفعلية ، نحو : جئت إذ زيدٌ قائمٌ ، وإذ قام

---

(١) معجم متن اللغة ، أحمد رضا ، ٢٧٨/٣ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ، ٤٠/٢.

(٣) الكتاب لسيبويه ٥٦/٢ . ٥٧ ، تحقيق عبد السلام هارون.

(٤) معاني القرءان للفراء١١١/١، ٣٧٥، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل، والفراء ومذهبه في النحو واللغة، لأحمد مكي الأنصاري ، ٤٤٧ ، لعبد الحميد حسن ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

(٥) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٩٦/٢ ، ومجلس ثعلب ١/ ٤٢ . ٨٠ ، تحقيق عبد السلام هارون.

زيد ، فهي في موضع جرٍّ لكونها مضافاً إليها لـ(إذ) ، و(إذا) . و(حيث) وهو ظرف من الظروف المبنية للمكان ، وظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلاَّ (حيث) في الأكثر[١]، كما ذكره أيضاً في حديثه عن (ما) المشبهة بليس ، فيقول :" اعلم أن الجملة الخبرية سواء كانت اسمية ، أو فعلية ، أو ظرف تقع حالاً بلا خلاف"[٢].

واعلم أن (ما) المشبهة بليس تعمل عند الحجازيين بأربعة شروط ، أحدها أن لا يكون اسمها مقدماً على خبرها ،

قال ابن عصفور[٣]:" هذا إذا لم يكن الخبر ظرفاً ، أو ما جري مجراه ، أمَّا إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ، و مجروراً فيعمل لكثرة التوسع كما تعمل إنَّ وأخواتها ، لكن المعتبر أن لا تعمل ولو كان ظرفاً".

ثانياً : الشرط :

معنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره ، فمن عوامله من الحروف : أين ، ومتى ، وأنّ ....الخ ، ومن الأسماء : من ، ما ، وأي ، فأمَّا قولك : أن تأتني آتيك ، وجب إتيان الثاني بالأول[٤].

يقول سيبويه :" اعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبلها"[٥]، والكوفيون يسمون الشرط الجزاء[٦].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٩٠.

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٣٣.

(٣) ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن الحسن النحوي الحضرمي ، حامل لواء العربية في الأندلس ت ٦٦٩هـ ، له الممتع والمقرب ، بغية الوعاة السيوطي ٢/٢١٠.

(٤) المقتضب للمبرد ٢/٤٥ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

(٥) الكتاب لسيبويه ٢/٥٩ ، تحقيق عبد السلام هارون.

(٦) مجالس ثعلب ١/ ٣٨ . ٣/ ١٠٥.

وذكره المرادي في (توضيح المسالك والمقاصد) حيث يقول :" وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما"[١]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾[٢].

وقال أبو البقاء :" في جزمه وجهان ، أحدهما : جواب الشرط المحزوف ؛ دلَّ عليه الكلام ، وتقديره : وإن تؤمنوا يغفر لكم ، والثاني : أن يكون فعل الشرط ماضياً، مثل قولهم :" أنت مؤمنٌ حقاً إن أديت الصلاة في جماعة"[٣]، ويقول في (لَوْ): "وأحد معانيها، وهو أنها تكون حرف شرط في الماضي ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه ، وإذا لو قُدِّر حصوله لكان الجواب كذلك"[٤]، ونلاحظ أن المرادي ذكر المصطلح البصري وهو (الشرط) ذاكراً رأي سيبويه ، إذن هو في شرحه يطلق المصطلح البصري (الشرط).

ثالثاً الصلة: قال سيبويه: "ومن أصناف الحروف حروف الصلة، وهي: إنْ، وأنْ، وما، ومَنْ [٥]، والبصريون يقولن الصلة، ويقابلها عند الكوفيين الحشو، والزياد [٦]، وأطلق الفراء أيضاً مصطلح الحشو والزيادة [٧]، وقد استخدم المرادي هذا المصطح (الصلة) في معاني (مَنْ) ؛ فيقول :" تأتي مَنْ موصولة لمن يعقل نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[٨]، أو نزل منزلة مَنْ لا يعقل كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٤١/١.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٤.

(٣) التبيان في إعراب القرءان ، العكبري ص١٢٢١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٣٥٤.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٠٥/٢.

(٦) الإنصاف لابن الأنباري ، ٢٤/١ ، والفراء ومذهبه في النحو واللغة لأحمد مكي الأنصاري ٤٤١.

(٧) معاني القرءان للفراء ٢٢٤/١ .

(٨) سورة الأنعام آية ٢٥.

يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[1]؛ فعبَّر عن الأصنام بـ(مَنْ) فأنزلها منزلة العاقل ، وأجاز قطرب وقوع (مَنْ) على ما لا يعقل بلا شرط ، واستدل بما لا حجة فيه[2]، وفي (ما) التعجبية يقول :" يرى الأخفش أنها في (ما أحسنَ زيداً) ، موصولة بخلاف سيبويه الذي يرى أنها نكرة تامة بمعنى (شيء)، بينما يرى الفراء وابن درستويه[3] أنها استفهامية ، وقيل في تضعيف كونها موصولة: إن (ما) إذا كانت بمعنى الذي وأحسن صلتها في (ما أحسنَ زيداً) لاحتاجت إلى تقدير الخبر ؛ لأن الموصول مع صلته مبتدأ، وأما عند الأخفش فهي مع صلتها مبتدأ وخبرها محذوف [4].

رابعاً: الوصف:

وهو التابع المقصود بالاشتقاق وصفاً ، أو تأويلاً ، ويوافق المتبوع في التعريف، والتنكير ، والإفراد ، والتذكير ، ويسمى النعت[5].

والوصف تسمية البصريين[6]، ويسميه الكوفيون النعت ، ويسميه السيوطي: النعت، والوصف. والصفة عنده تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه، أو متعلق به[7].

وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة ، وجعل الأوليان صفة آخران في قوله تعالى: ﴿ فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾[8].

---

(١) سورة الاحقاف آية ٥.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٣٥/١.

(٣) شرح المفضل ، ابن يعيش ٤٦/٣.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤٢/٢.

(٥) التسهيل لابن مالك ص١٦٧.

(٦) معاني القرءان للفراء ١٤٥/٢ . ١٤٦.

(٧) همع الهوامع للسيوطي ١١٦/٢.

(٨) سورة المائدة آية ١٠٧.

وأحياناً يذكر المرادي مصطلح الكوفيين (النعت) ، وجاء ذلك إذا نعت بالجملة اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور بفي نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ ﴾[١]؛ أي فيه[٢].

خامساً : النفي :

ورد ذكر هذا الصطلح في الكتاب[٣]، والمقتضب[٤]، ويقابله عند الكوفيين (الجحد)، واستعمل طائفة من نحاة المدرستين (البصرية ، والكوفية) المصطلحين : النفي، والجحد ، فالسيرافي استخدم مصطلح الجحد ، أما الفراء فيسميه الجحد والإقرار[٥].

وقال ابن يعيش :" لا أعلم أن (ما) حرف نفي يدخل على الأسماء ، والأفعال ، وقياسه أن لا يعمل شيئاً[٦]، والجحد نفي الشيء ، ونكرانه مع العلم به ؛ فالمنكر جاحد، ومنه لام الجحود"[٧].

وقد ورد ذكر هذا المصطلح عند المرادي في كلامه عن (ما ، ولا ، وإن) المشبهات بليس[٨]، وهي نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٩]، ما نافيةً[١٠].

فالمرادي هنا استخدم الصطلح البصري (النفي) ، ويقابله (الإثبات) ، وهي أيضاً تسمية بصرية يقابلها عند الكوفيين الجحد ، والإقرار ، ويستخدم أيضاً في (لمَّا) وأحد معانيها فيقول :" ... فتكون حرف وجود لوجود ، فقال احترزت بقولي :" أختها " من لمَّا

---

(١) سورة البقرة ، آية ١٢٣.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٩٣/٢.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٠٥/٢.

(٤) المبرد ٤٧/١ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

(٥) الفراء مذهبه في النحو واللغة ، لأحمد مكي الأنصاري ٤٤٢.

(٦) شرح المفصل ١٠٨/١ . ١٠٩.

(٧) معجم النحو العربي مرتباً على حروف الهجاء ، حسن قطرب ص ٥١ . ٥٢ ، دار طلاس ، ط ٤ ، ١٩٩٤م.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٨٧ .

(٩) سورة يوسف آية ٣١ .

(١٠) الباحثة

الحينية ، وهو على مذهب الفارسي[١]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا ﴾[٢]، ومن لمَّا بمعنى (إلاَّ) ، نحو :" عزمتُ عليك لمَّا فعلتَ " ؛ أي إلاَّ فعلت؛ والمعنى ما أسألك إلاَّ فعلت ، وقوله :" الحينية "[٣].

سادساً : الإضمار :

الإضمار عند سيبويه نحو : هو ، وهي ، وإياه ، وأنا ونحن ، وأنت ، والتاء في فعلت ، ومن الضمائر : ضمير الفعل ، وضمير الشأن ، والقصة[٤].

وعرَّفه ابن مالك بأنَّه :" ما وضع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه ، أو خطابه ، أو غيبته؛ فمنه : واجب الخفاء ، وجائز الخفاء ، وبارز ، ومتصل"[٥].

وقد ورد ذكر مصطلح الضمير عند المبرد[٦]، وسماه الكوفيون المكنى ، والمكنى مصطلح أطلقه الفراء على ما سماه سيبويه ضميراً ، ومضمراً ، والكوفيون يسمونه كناية ، واستعمل ثعلب شيخ الكوفيين مصطلح البصريين الضمير[٧]، أما عند المرادي فقد ورد ذكر هذا الصطلح في عدة صفحات من (توضيح مقاصد الألفية)، ويتضح ذلك في باب (ظنَّ) وأخواتها ؛ فيقول :" وأمَّا (ظنَّ) فإن كانت للتردد في وقوع الخبر فهي المتعدية إلى اثنين ، وكذلك إن استعملت لليقين[٨]، وإن كانت للتهمة تعدت إلى واحد كقولك :" ظننت زيداً على المال"؛ أي: اتهمته، ومنه: "وما هو على الغيب بضنين"[٩].

سابعاً : التأكيد :

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٣٥/٢.

(٢) سورة هود آية ٨٢.

(٣) حاشية المقاصد والمسالك للمرادي ٣٣٥/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٨/٢ ، تحقيق عبد السلام هارون.

(٥) التسهيل ص ٢٢ . ٢٩.

(٦) المقتضب ٢٦٨/١.

(٧) مجالس ثعلب ٤٣/١ . ٦٤ ، والفراء ومذهبه في النحو واللغة ، أحمد مكي الأنصاري ص ٤٥٠.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٣٠.

(٩) سورة التكوير آية ٢٤.

يقول ابن السراج[١] في الأصول :" التوكيد ضربان : توكيد بتكرار الاسم، وهو ضربان:

١/ ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه (اللفظي).

٢/ ضرب يعاد فيه الاسم بمعناه (معنوي).

الضرب الثاني ما يجيء للإحاطة بالعموم[٢]، والكوفيون يسمونه تشديد[٣]، مصطلح الفراء على ما يسمى عند البصريين تأكيداً ، أو توكيداً ، وقد ورد ذكر هذا الصطلح عند المرادي في الجملة الفعلية ، يقول في شرح البيت :

فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضوءُها

(كي) هنا حرف جرٍّ و(اللام) تأكيد لها ، و(أن) مضمرة بعدها ، ولا يجوز كونها مصدرية لفصل (اللام) ، وهذا التركيب نادر[٤]، وعجز البيت:

وأَخْرَجْتُ كَلْبِيْ وَهْوَ فِيْ الْبَيْتِ دَاخِلُهْ[٥].

وفي (مِنْ) ، وهي من حروف الجر التي لا تعلق يقول :" واعلم أيضاً أن مجرور (مِنْ) الزائدة إذا كان من الأسماء المقصورة على العموم كأحد ، وديار ؛ تكون (مِنْ) لمجرد التأكيد[٦].

ويقول في (لولا) :" وتصرف الأخفش ، والفراء في الضمائر فقال :" إن تصرفات الضمائر لا تكاد تنحصر كتأكيد المنصوبات ، والمجرورات ، والمرفوعات... ورجح ابن الحاجب"[٧]، يقول المرادي :" إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو:"

---

(١) هو جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد ت ٣١٦هـ إشارات التعيين لعبد الباقي اليماني ص ٧٥ ، تحقيق عبد المجيد دياب ، الشركة العربية السعودية ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

(٢) الأصول لابن السراج ١٩/٢ ، مؤسسة الرسالة ط ٤، ١٣٤٢هـ- ١٩٩٩م.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٢٩٩

(٤) المصدر نفسه والصفحة .

(٥) حاشية المرادي ص ٢٩٩ ، البيت من الطويل قيل قائله حاتم الطائي ، وقيل النمري ، وقيل رجل من باهلة.

(٦) التبيان للعكبري ، ٦٧٩/٢، تحقيق محمد علي البجاوي.

(٧) الكافية في النحو لابن الحاجب ٣٣٢/٣.

رأيتُكَ إيَّاكَ " ؛ فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد " ، قال المصنف :" وقولهم عندي أصحُّ ؛ لأنه نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو :" فَعَلْتَ أنْتَ " ، والمرفوع تأكيد بإجماع ، قيل : وكأنه يعني بقوله : بإجماع أنه يجوز ، لا أنه يتعيَّن ؛ فإنهم قد أعربوا (أنت) بعد (قمت) بدلاً[1]، والمرادي هنا استخدم المصطلح البصري (التأكيد) في كل ما ذكر من آراء.

ثامناً : المصدر:

المصدر مشتق من صدرت الإبل عن الماء إذا انصرفت ، وولته صدورها ، ويسمى بذلك لأن الفعل صدر عنه ، وهو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : مشتق من الفعل[2]، وسماه بن مالك في التسهيل (باب الواقع مفعولاً مطلقاً ، من صدر أو ما جرى مجراه) [3]، وهو عنده اسم دال على الأصالة على معنى قائم بفاعل ، أو صادر عنه حقيقة ، أو مجازاً ، أو واقع على مفعول ، وقد يسمى فعلاً ، وحدثاً ، وحديثاً ، وهو أصل الفعل خلافاً للكوفيين[4]، ويسميه الكوفيون الفعل المطلق[5]، ذكره : سيبويه، والمبرد ، والرضي[6]، وسماه ابن مالك (باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما جرى مجراه) [7].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١١٧/٢.

(٢) اللباب في علل البناء والاعراب للعكبري ٢٦٠/١ . ٢٦١ ، تحقيق غازي مختار ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٨٧.

(٤) المقتضب للمبرد ١٠٢/٣.

(٥) مجالس ثعلب ٩/١.

(٦) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٤٨ ، ١٥٠ ، والمقتضب للمبرد ١٥٤/٢ . ٢٧٩، تحقيق محمد محي الدين ، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٣/٦.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٨٧.

وذكر المرادي هذا المصطلح (المصدر) في الباب الأول من الكتاب الكلام وما يتألف منه ؛ فيقول :" وأجيب بأن اللفظ مصدر صالح للقليل والكثير ، والتاء في (لفظة) للتنصيص على الواحدة ، وليس اللفظ بجمع ، وإنما يقال ذلك فيما ليس بمصدر كالكلِم، والنَبِق[١].

ويقول المرادي في الجملة الواقعة صلة الموصول: "اعلم أن الموصول قسمان: اسمي، وحرفي، وحده صاحب (التسهيل) بما أوِّل مع ما يليه بمصدر ، ولم يحتج إلى عائد"[٢]، واحترز بقوله :" ولم يحتج إلى عائد " من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[٣]؛ أي كالخوض الذي خاضوه؛ فإنه مؤول مع ما يليه بمصدر ، لكنه يحتاج إلى العائد[٤]، وذهب الأخفش ، وابن السراج [٥] إلى أن (ما) المصدرية اسم ؛ فتحتاج إلى عائد، والصحيح : أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد ، وهو مذهب سيبويه ، وقد ذكر أبو البقاء[٦] أنها على كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء ، وهو خلاف ما نقله غيره ، وترجح الباحثة رأي سيبويه في أن (ما) حرف فلا تحتاج إلى عائد.

تاسعاً : الجرُّ:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٥/١ ، نبق : النَّبق : ثمر السِّدْر. النَّبِقُ والنَّبَقُ والنِّبْق والنَّبْق ، مخفف: حمل السِّدْر، الواحدة من جميع ذلك بالهاء ، الجوهري : نَبِقة ، ونَبِق ، ونَبِقات مثل كَلِمة ، وكَلِم ، وكَلِمات ، لسان العرب مادة (نبق).

(٢) المصدر السابق ١/ ١٢٦.

(٣) سورة التوبة الآية ٦٩.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٢٦.

(٥) أبو بكر محمد بن السري بن السراج، أخذ عن المبرد، وكان من كبار أصحابه، من أهم مصنفاته: الموجز، والجمل ، والشعر والشعراء ، وشرح سيبويه ، ت ٣١٦هـ.

(٦) أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري الضرير الحافظ، من أهم مصنفاته: إعراب القرءان، واللباب، وشرح اللمع، وإعراب شعر الحماسة، وشرح ديوان المتنبيء، ت ٦١٦.

سميت كسرة الإعراب جراً لتسفلها في الفم ، وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان ، والكوفيون يسمونه خفضاً ، وهو صحيح المعنى لأنه الانخفاض، الانهباط ، وهو التسفل ، إذ المكسور يسقط ، ويهوي إلى أسفل ؛ فسميت حركة الإعراب جراً ، وخفضاً ، وحركة البناء كسراً[١].

قال الزمخشري :" وقد أجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات ، ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجرِّ ، ويسمون حروف الجر حروف الصفات"[٢].

وقد ورد ذكر هذا المصطلح (الجر) في الكتاب[٣]، والمقتضب[٤]؛ وسماها الكوفيون حروف الصفات ، أو الخفض ، أو الإضافة[٥]، واستخدم المبرد مصطلح الكوفيين (الخفض) بالإضافة للجر[٦].

وقال ابن الحاجب:" حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل ، أو شبهه ، أو معناه إلى ما يليه، وهي: "من ، إلى ، في... الخ"[٧]، وقد ذكرها المرادي في شرحه عدة مرات ، نذكر منها قوله في أسماء الأفعال ، يقول :" إن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهراً ، نحو هيهات زيدٌ " ، ومضمراً نحو (نزال) ، وتنصب المفعول إن نابت عن متعدٍ ، وتتعدى إليه بحرف الجر إن نابت عمَّا يتعدى بِهِ[٨]، فهو يستخدم التسمية البصرية (الجر) في تعدية الفعل إلى مفعولين، وثلاثة، ويقول في الجملة التابعة لمفرد :" فالجملة المنعوت بها في موضع رفع، نحو قوله

---

(١) اللباب في علل البناء والاعراب ، للعكبري ص ٣٥٢ ، ط ١ ، ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ /٨٥.

(٣) سيبويه ٤٤٢/١ . ٤٤٣.

(٤) المبرد ١١١/٢ ، تحقيق محمد محي الدين.

(٥) مجالس ثعلب ٤٤٩/٢.

(٦) المقتضب ٦/٣ ، تحقيق محمد محي الدين.

(٧) الكافية في النحو لابن الحاجب ٣/٩ ، تحقيق عبد العال مكرم.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٤٧.

تعالى: ﴿ ...مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ... ﴾[1]، فـ(مَنْ) متعلق برزقناكم، وقيل مجرور بـ(مَنْ) مضاف إلي (أَن يَأْتِيَ) ، و(يَوْ)مٌفاعله ، وتكون الجملة المنعوت بها في موضع جر، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ ﴾[2].

ويقول الزجاج ، وابن درستويه :" إن الجملة بعد (حتى) الابتدائية في موضع جر (بحتى)، وهذا يفهم منه كونها جارة ، وعاطفة عندهما ، وخالفهما الجمهور بأن حروف الجر لا تعلق ، فلو جعلت حتى جارة لكانت (ما) مبتدأ ، فكما نلاحظ هنا استخدام المصطلح البصري (الجر).

عاشراً: التمييز :

قال عنه سيبويه :" هذا باب ما ينصب نصب (كم) إذا كانت منونة في الخبر ، والاستفهام"[3]، وسماها المبرد باب (التبيين ، والتمييز) [4]، وسماه الخليل (تفسيراً) ، ويطلقه الفراء على (المفعول لأجله) ، واصطلاحاً (التفسير) ، و(التمييز) من ابتكار الخليل بن أحمد[5]، ويعرِّفه ابن يعيش بأنه :" رفع الإبهام في جملة ، أو مفرد بالنصب على أحد محتملاته " ، نحو " طاب زيدٌ نفساً "[6]، (فنفساً) تمييز منصوب ، وفي اللباب التمييز هو :" تخليص الأجناس بعضها من بعض ، ويسمى البيان والتبيين".

و(التمييز) هو الاسم المحصل لهذا المعنى ، وهو ضربان : مفرد ، وجملة ، إذن فـ(التمييز) تسمية البصريين ، و(التفسير) تسمية الكوفيين[7]، وقد جاء ذكر التسمية لهذا

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥٤.

(٢) سورة البقرة آية ٩.

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٨٩.

(٤) المقتضب ٣٢/٣ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

(٥) الكتاب لسيبويه ٢٨٩/١.

(٦) شرح المفضل ٢/ ٧٠ – ٧١.

(٧) مجالس ثعلب ٢/ ٤٢٧.

المصطلح (التمييز) عند المرادي في الجملة المنقولة من المفعول نحو قوله تعالى:﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[1]؛ فلا يجوز جره بـ(مِنْ) ، ثم قال :"

وعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقاً وَالفِعْلُ ذُوْ التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا[2].

عامل التمييز إن لم يكن فعلاً متصرفاً لم يجز تقديم التمييز عليه، قال المصنف: بإجماع "[3].

وأمَّا قوله:

وَنَارُنَا كَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا[4]

الشاهد فيه قوله (نَاراً) فهذا تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد، وذلك ضرورة، وهذا إذا اعتبرت الرؤية رؤية بصرية ، أما من اعتبرها علمية ؛ فإنه لا شاهد حينئذ، و(نَاراً) مفعول ثان ، وأحياناً يذكر مصطلح التمييز ، فيقول في حروف الجر التي لا تعلق ، والتي منها (عَنْ) ، واستعمالها للمجاوزة ، وقالوا: رويت عن فلان ؛ لأن المروي عنه مجاوز لمن أخذ عنه ، وقوله : وقد تجيء مَوْضِعَ بَعْدٍ ، يعني عن نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[5]؛ أي بعد طبق[6].

---

(١) سورة القمر آية ١٢.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٣٤٣.

(٣) المصدر نفسه والصفحة.

(٤) البيت من الرجز ، ولم يعرف قائله ، وبعده : قَدْ عَلِمَتْ ذاك مَعَدٌّ كُلُّهَا

(٥) سورة الإنشقاق آية ١٩.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٥٩.

ويقول المرادي في (توضيح المقاصد والمسالك) :"

وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرِ اذْكُرْ رَفعَهْ

أي اذكر الخبر بعد نصب الاسم رافعاً له بـ(لا) ؛ لأنها تعمل عمل (إنَّ) ، قال الشلوبين :" لا خلاف في أنَّ (لا) يرفع الخبر بها عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم ففيه خلاف ، ومذهب الأخفش : أنها أيضاً رافعة له ، وذكر في (التسهيل) : أنه الأصح ، ومذهب سيبويه : أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وأنها لم تعمل إلاَّ في الاسم ، ويقول ابن هشام في معاني (لا) :" أنها نافية تعمل في النكرات عمل إن كثيراً ؛ فـ(كثيراً) يجوز أن يكون تفسيراً " ، هذا قول سيبويه ، ويقول ابن مالك[1]:" يجوز أن يكون تمييزاً ، وحالاً . إذن المرادي يذكر مصطلح التمييز وهو مصطلح بصري، ويقول ابن هشام (ما) الشرطية في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[2] [3].

ويقول المرادي :" من الأسماء اللازمة للإضافة (أيٌّ) ، ويجوز إضافتها إلى النكرة بلا شرط ، وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية ؛ نحو :" أيُّ الرجلين ، أو أيهما " ، أو جمع نحو :" أىُ الرجال ، أو أيهم " ، ولا تضاف(أىٌّ) إلى مفرد معرفة نحو :" أيُّ زيدٍ عندك" ؛ لأنها بمعنى (بعض) مع المعرفة ، ولا يصح ذلك في هذا المثال، ونحوه"[4]، فيقول المرادي :" (كم) اسم لعدد مبهم الجنس ، والمقدار ، و(كم) قسمان: استفهامية، وخبرية ، وكل منهما مفتقر إلى تمييز ، فالخبرية تجر مميزها مفرداً، أو

---

(١) شرح قواعد الاعراب للقوجوي ص ٦٢.

(٢) سورة البقرة آية ١٩٧.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص٢٩٢.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٩٦.

مجموعاً، نحو (كم رجالٍ) ، والمفرد أكثر من المجموع ؛ لأن (كم) للتكثير، فجعل مميزها كمميز العدد الكثير ، والمائة"[1].

ونلاحظ أن المرادي كان يستخدم مصطلحا (التمييز) ، و(التفسير) ، وهما من ابتكارات الخليل ، فهي إذن مصطلحات بصرية.

وسأكتفي بهذا القدر من المصطلحات البصرية التي ذكرها المرادي في شرحه كدليل على بصريته، ومثالها عنده من التي لم أتطرق لذكرها : لا النافية للجنس ، وضمير الفصل، والأدوات، وما ينصرف ، وما لا ينصرف ، وأسماء الإشارة ، وكل واحد منها له تسمية كوفية؛ فما ذكرته هنا لضرب الأمثلة ، على أن أكثر المصطلحات المستخدمة عنده بصرية التسمية.

(١) المصدر نفسه ١/ ٣٨٩ . ٣٩١.

المبحث الثاني

موقفه من البصريين

آراء البصريين كثيرة في (توضيح المقاصد والمسالك) ، ودائماً ما نجد المرادي يرجحها، ويقف بجانبها ، وقلما يرجح آراء الكوفيين ؛ فقد ذكر في توضيح المقاصد والمسالك حوالى ثلاثين نحوياً ، أغلبهم من علماء البصرة ، وكان يذكرهم بلفظ: "أصحابنا، الجمهور، البصريين" ، وهم يمثلون مراحل مختلفة من مراحل النحو، ومذاهبه، وقد ذكرت في هذا المبحث عدداً من الآراء لهؤلاء العلماء البصريين، على سبيل المثال لا الحصر ، وموقف المرادي من الأخذ بآرائهم ، وهم: سيبويه، والأخفش الأوسط ، والخليل ، والرضي. ومن أمثلة موافقه من البصريين ما يلي: (لمَّا) وهي ظرف بمعنى (إذا) ، واسم عند أبي علي الفارسي ، وتستعمل استعمال الشرط، مثل (كُلَّما)، قال سيبويه[1]:" (لمَّا) لوقوع أمر لوقوع غيره ، وهي مثل (لو)، و(لو) حرف ، وهي عنده حرف شرط في الماضي كـ(لو) إلاَّ أن (لو) لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ، و(لمَّا) لثبوت الثاني لثبوت الأول[2]، ويوافقه السيوطي في أن مجيئها بمعنى (إلاَّ) قليل، نحو قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[3].

وقال أبو حيان :" تأتي (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) ، وهي قليلة الدور في كلام العرب ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[4].

فـ(إنْ) نافية ، و(لمَّا) بمعنى (إلاَّ) حكاه الخليل ، وسيبويه ، والكسائي[5]، وفي المقتضب (لمَّا) مركبة ؛ فهي (لم) زيدت عليها (ما) [6]، وفي معاني الحروف حكى سيبويه :" نشدتك الله لمَّا فعلت" ؛ أي : إلاَّ فعلت ، وقد قدر جملة النحويين على ذلك:

---

(١) الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٣٢ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ط ١٩٧٧.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣١٢/٣ ، تقديم أميل يعقوب.

(٣) سورة الطارق آية ٤.

(٤) سورة يس آية ٣٢.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٢٩٨/٣ ، تحقيق عبد العال سالم مكرم.

(٦) المقتضب للمبرد ٤٤/٢ ،| تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م.

﴿ إِنكُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[1]؛ أي كل نفس إلاَّ عليها حافظ، فـ(إنْ) هنا غير عاملة؛ لأنها بمعنى النفي بدليل رفع كل بعدها[2].

قال في (التسهيل) :" ومنها (لم) ، و(لمَّا) أختها ؛ يعني من الجوازم ، فقيَّد (لمَّا) بقوله (أختها) احترازاً من (لمَّا) من (لمَّ) بمعنى (إلاَّ) ، ومن (لمَّا) التي هي حرف وجود لوجود"[3]، كذلك فعل الشارح فقال :" احترزت بقولي : أختها من لمَّ الحينية"[4]، وهو على مذهب الفارسي.

يقول المرادي :" ولا يحتاج إلى تقييد في النظر ؛ لأن التي بمعنى إلاَّ يليها ماضي اللفظ مستقل المعنى ، والتي هي حرف وجود لوجود يليها ماضي اللفظ ، والمعنى، وقد ذكر ذلك في أول شرح التسهيل ، فلا يحتاج إلى التقييد ؛ لأنهما لا يليهما مضارع"[5]؛ فالمرادي يوافق أبا حيان ، والسيوطي في أن مجيء (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) قليل، وهو حكاية الكسائي ، والخليل.

والباحثة ترى أن ما اتفق عليه الخليل ، وسيبويه ، والكسائي صحيح ؛ لوروده في القرآن الكريم ؛ أي لكونها استئنافية ترفع ما بعدها.

هيهات:

اسم فعل بمعنى بَعُدَ[6]، خلافاً لأبي إسحاق إذ جعلها بمعنى البعد ، وزعم أنها في موضع رفع ، نحو قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[7]، وخلافاً للمبرد إذ زعم أنها ظرف غير متمكن ، وبُنِيَ لإبهامه ، وتأويله عنده في البعد ، ويفتح الحجازيون تاء

---

(١) سورة الطارق آية ٤.

(٢) معاني الحروف للرماني ص ١٢٦ . ١٢٧.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٣٣٥.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

(٥) نفس المصدر والصفحة.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٤٣/٢.

(٧) سورة المؤمنون آية ٣٦.

هيهات ؛ فيقفون بالهاء ، ويكسرها تميم ، وأسد ، ويقفون بالتاء ، وبعضهم بضمها ، وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء ، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء ، وحكى الصنعاني[1] فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهات ، وأيْهَات، وهيهان، وأَيْهان ، وهَايْهات ، وآيهات ، وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر، ومفتوحة، ومكسورة ، وكل واحد منها منونة وغير منونة ، فتلك ستٌ وثلاثون وجهاً.

وحكى غيره : هَيهَاكَ ، وأيْهَاكَ ، والكاف للخطاب ، وأَيهاءَ ، وأَيْهَا ، وهَيْهَاءَ، وهَيْهَا، وقال عيسى بن عمر الهمداني: "هَيْهَاتْ هَيْهَاتْ " على نية الوقف.

الجملة المضاف إليها:

اختلف النحاة في إضافة أسماء الزمان إلى الجملة من نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾[2]، الشاهد في هذه الآية إضافة ظرف الزمان (يوم) إلى الجملة الفعلية (ينفع) ، وهذه الإضافة جوازا عند المبرد[3]، وجمهور البصريين يجوِّزون الإضافة إلى جملة فعلية فعلها مضارع ، أو اسمية الإعراب ، ولا يجوز البناء عندهم إلاَّ في الجملة التي فعلها ماضٍ ، ويوافقهم ابن يعيش ، ومذهب الكوفيين هو جواز الإعراب ، والبناء في كل الأحوال سواء أُضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب ، أو مبني[4].

ويقول المرادي: "إنه يجوز فيما أُجرى مجرى (إذ) من أسماء الزمان ، وأُضيف إلى الجملة وجهان: الإعراب وهو القياس ، والبناء وهو ضعيف" ، وسببه عند البصريين المشاكلة ؛ ولذلك لم يجيزوه إلاَّ قبل فعل مبني ، وقال المصنف : بل سببه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه ، وإلى غيره ، وذلك (إن

---

(١) الصنعاني : أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصنعاني ، ويقال الصاغاني ، من أهم مصنفاته : مجمع البحرين ، والعباب ، والتكملة على الصحاح ، ت ٦٠٥هـ .

(٢) سورة المائدة ١١٩.

(٣) المقتضب للمبرد ٣٤٨/٤ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٠.٥٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١.

قمت) من قولك :" حين قمتُ قمتَ " كان كلاماً تاماً قبل دخول (حين) عليه، وبعد دخولها حدث له افتقار ، فشبَّه (حين) ، وأمثاله (إن).

ومثال الفعل المعرب[١]:﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾[٢]، فأما البناء فمنعه البصريونٍ ، وأجازه الكوفيون ، ومال الفارسي إلى تجويزه ، واختاره المصنف، ومذهب الجمهور أن (إذا) لازمة الإضافة ، والجملة بعدها في موضع جرٍّ، والعامل فيها جوابها ، ومذهب سيبويه أنها لا تضاف إلاَّ إلى جملة فعلية نحو :" هن إذا اعتلى"، وأما نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾[٣]، فعلى تقدير الفعل[٤]، فالمرادي يتفق مع سيبويه في إضافة اسم الزمان إلى الجملة الفعلية.

الجملة الواقعة مفعولاً به:

يقول ابن يعيش :" ومن أصناف الفعل أفعال القلوب، وهي: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ورأيت، ووجدت، وحلت ، ومن خصائصها أن الاقتصار على أحد المفعولين في نحو (كسوت) ، و(أعطيت) غير ممتنع ، وليس لك أن تقول: "حسبت زيداً منطلقاً في حسبت زيدٌ منطلقٌ " لفقد ما عقدت عليه حديثك ، أما المفعولان معاً فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين (أعطى وكفى) ، نحو :" مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ"[٥]، وهو من أمثال العرب[٦]، وحذف المفعولين معاً بلا قرينة يجوز في باب (علم) ، و(ظنَّ) لعدم الفائدة لأن الإنسان لو يخلو من علم أو ظن فلا فائدة من ذكرهما دون المفعولين، وأما القرينة فلا بأس بحذفها، وأما حذف أحدهما دون الآخر فقليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا ﴾[٧]؛ أي بخلهم خيراً لهم[١] ويمنع

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٩٢ . ٣٩٤.

(٢) سورة المائدة آية ١١٩.

(٣) سورة الانفطار آية ١.

(٤) المرجع السابق ص ٣٩٥.

(٥) المثل في تمثال الأمثال للعبدري الشيبي ٥٦٤/٢ ، ولسان العرب مادة (خيل).

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٣٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٩/٨.

(٧) سورة آل عمران آية ١٨٠.

ذلك سيبويه في باب الفاعل، يقول :" ليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين في باب علم ، وظن ، وإنما منعك الاقتصار هنا، إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك من هو[٢]؛ أي أن المفعول الثاني يأتي بيانا للأول ، ويرى المرادي : أن من أقسام الفعل المتعدي: قسم يصح حمل مفعوله الثاني على الأول ، وهي أفعال القلوب ، نحو : علمتُ زيداً فاضلاً ، وعلمت زيدٌ فاضلٌ ، أو كان بمنزلته في نحو :" علمتُ أبا يوسفَ أبا حنيفةَ ، أبو يوسف أبو حنيفة"، ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين على الأشهر ، وحذفهما جائز في السعة إلاَّ فيما وقع في مفعوله أن المفتوحة بما بعدها خفيفة ، أو ثقيلة ، فإنه واجب الاقتصار عند الأخفش حيث قال: "أن المفتوحة مع مفعوليها هو المفعول الأول ؛ فيقدر المفعول الثاني ، وأما عند سيبويه سد مسد مفعوليها فلا يكون اقتصار ، وإن جاز أن تسلب منهما جميعاً نحو قوله :" مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ"[٣].، فالمرادي إذن يوافق سيبويه الرأي في عدم حذف مفعولي علمت ، وظننت المصدرة بـ (أن) إلاَّ بقرينة ، ويجوزه الأخفش.

وترجح الباحثة ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن حذف أحد المفعولين بلا قرينة يخل بالمعنى؛ وذلك لتكامل الفائدة بينهما ، وبموافقة سيبويه وافق البصريين.

الجملة الواقعة جواباً للشرط:

يرى جمهور البصريين أن جواب الشرط مجزوم بالأداة وهو مذهب سيبويه ، بينما يرى الكوفيون أن جواب الشرط مجزوم بالأداة ، والفعل معاً[٤]، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط اختاره في (التسهيل) [٥]، ويرى السيرافي أن العامل في الشرط

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٧ . ٧٨.

(٢) الكتاب ١/٣٩ ، باب الفاعل.

(٣) تمثال الأمثال للعبدري الشيبي ٢/٥٦٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢/٤١٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٢/٥١.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٣٣٩.

: كلمة الشرط ، ويتفق الخليل في الرأي مع الكوفيين في أن الجازم لجواب الشرط الأداة والفعل معاً[١].

يقول المرادي :" اختلف النحاة في جازم جواب الشرط ، قال بعضهم : هي أداة الشرط ، وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافي إلى سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط ، واختاره صاحب (التسهيل) [٢]، وقيل الأداة، والفعل معاً ، وهذا أيضاً نسب إلى سيبويه وهو مذهب الكوفيين"[٣].

فالمرادي يذكر آراء النحاة في جازم جواب الشرط مرجحاً رأي البصريين بقوله: "وهو مذهب المحققين من البصريين"، وهو الصحيح؛ لأن الأداة هي التي تجزم الجزاء، ورجح هذا الرأي سيبويه.

الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم كجواب (إذ ، وإذا ، ولو ، ولولا) ، ويقول المبرد: "لا يكون الجزاء في (إذ) ، ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال[٤]، وتكون (إذ) للمستقبل كـ(إذا) ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ﴾[٥].

وإذا جاءت (ما) بعد (إذ) فهي باقية على ما كانت عليه غير جازمة ، لا تصير بها جازمة متعينة للشرط بخلاف (إذا) فإنها تصير جازمة بـ(ما) فتجزم الشرط والجزاء[٦]، وتلزم (إذ) الإضافة إلى جملة اسمية نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ ﴾[٧]، أو فعلية فعلها ماضٍ لفظاً، ومعنى، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٩٦/٤ . ٩٧.

(٢) ألفية ابن مالك ١/ ٢٣٧.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٣٩/٢.

(٤) المقتضب للمبرد ٢ /٤٧ ، تحقيق محمد محي الدين.

(٥) سورة الاحقاف آية ١١.

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٢٨٦/٣.

(٧) سورة الأنفال آية ٢٦.

لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[1]، أو فعلية فعلها ماضٍ معنىً لا لفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[2]؛ فيرفع معناه ماضٍ ولفظه مضارع[3].

ويرى المرادي أن في (إذا ، ولو ، ولولا) معنى المجاز عند بعض النحاة ، وأما (إذ) فلا يكون فيها معنى المجاز[4]؛ فلذلك لا تختص بالجملة الفعلية إلاَّ بدخول (ما الكافة) عند فحول النحويين ، فحينئذ تكون من الجوازم ، وتتصرف بالحرفية عند سيبويه ، وأما عند المبرد[5] فتكون تكون من الجوازم عند دخول (ما) الكافية ، وعند البعض هي من الجوازم ، والمصنف عدها مما يتصرف على ثلاثة أوجه ، ولم يذكر كونها للشرط كما هو مذهب المحققين البصريين ، وأما عدها في هذا الموضع فعلى المذهب المرجوح ، وأن الجزم لا يجوز بجميعها إلاَّ في ضرورة الشعر عند البصريين ، وعند الكوفيين (إذا) ، و(إذ) للشرط المحض يجزم مطلقاً[6].

فكما نلاحظ يتفق المرادي في الرأي مع سيبويه ، والرضي ، وابن هشام في أن (إذ) لا تجزم مطلقاً إلاَّ بدخول (ما) الكافية ، وهذا رأي البصريين ، وترجح الباحثة رأي المرادي لاتفاق أكثر النحاة عليه.

---

(١) سورة البقرة آية ٣٠.

(٢) سورة البقرة آية ١٢٧.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام١/٧٤.

(٤) الكتاب لسيبويه ٢/٥٦.

(٥) المقتضب للمبرد ٢ /٤٧ ، تحقيق محمد محي الدين.

(٦) شرح قواعد الإعراب للقوجوي ص ٢٤٧.

(إنْ) المخففة من الثقيلة :

ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في اسم ، وذهب البصريون إلى إعمالها ، واحتج البصريون[١] على قولهم بما جاء في القرآن: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ... ﴾[٢]، ويخالف الرضي البصريين بقوله :" وتخفف (إن) المكسورة فيبطل اختصاصها بالأسماء فيغلب الإلغاء نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ... ﴾، ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة ، والآية ردٌّ عليهم ؛ أي : على إعمال (إنْ) مخففة، وتلزمها اللام مع التخفيف سواء أعملت ، أو أهملت ، أما مع الإهمال فللفرق بينها وبين النافية ، وأما مع الإعمال فللطرد ، وهو خلاف مذهب سيبويه، وسائر النحاة، فإنهم يرون أن المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل، وأما إذا دخلت على الأفعال لزمتها اللام لكونها من نواسخ الابتداء ؛ حتى لا تخرج (إن) بالتخفيف عن أصلها ، والكوفيون يعممون جواز دخولها على الأفعال كلها قياساً[٣].

يقول ابن يعيش: "وأمَّا المكسورة إذا خففت فلها وجهان: الإعمال، والإلغاء، وهو الأكثر؛ لأنها إذا خففت زال لفظها ، ولا يلزم مثل ذلك في الفعل إذا خفف؛ لأن عمله لمعناه لا للفظه ".

وأما إعمالها مع التخفيف نحو :" إن زيداً منطلقٌ" ، حكا سيبويه ذلك في كتابه فقال :" حدثنا من نثق أنه سمع من العرب" ، وقرأ أهل المدينة نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[٤]، يجرونها على أصلها ويشبهونها بفعل حذف بعض حروفه وبقى عمله نحو :" لم يكُ زيدٌ منطلقاً" ، والأكثر في المكسورة الإلغاء[٥].

ويقول المرادي :"ويقال إعمالها إعمال (إنَّ) المشددة في نصب الإسم ، ورفع الخبر كقراءة التخفيف في نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[٦]، ومنعه الكوفيون لكنه مسموع عن العرب، حكاه سيبويه، والأخفش، والنصب جيد"[٧].

---

(١) الإنصاف لابن الأنباري١٢٣/١ ، ٥٧٩/٢ ، مسألة ٢٤٧.

(٢) سورة هود آية ١١١.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٣٨٤/٤ ، بتقديم إميل يعقوب.

(٤) سورة يس آية ٣٢.

(٥) شرح المفضل لابن يعيش ٧١/٨ .

(٦) سورة هود آية ١١١.

(٧) التبيان في الإعراب للعكبري٧٦٢.

(وإن كُلاًّ) [1] خفيف: حرميّ وأبوبكر (لمَّا) مشدّد[2].

وترجح الباحثة رأي سيبويه؛ لأن السماع من ذوي الفصاحة، والبيان يقويه، وهو رأي البصريين أيضاً.

وقوله:" والخبر اجعل جملة من بعد أن" يشمل الاسمية، والفعلية: أما الاسمية فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين (أن) كقوله:

في فِتيةٍ كَسِيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعلُ[3].

وأما الفعلية ففيها تفصيل: فإن كانت مصدرة بفعل دعاء ، أو بفعل غير متصرف لم يحتج إلى فاصل، مثال الدعاء كقوله تعالى:﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[4]، ومثال غير المتصرف: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[5]، وإن صدرت بفعل غير هذين فصل غالباً بـ(قد) نحو: ﴿أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[6]، أو حرف تنفيس نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾[7]، أو حرف نفي نحو: ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾[8]، أو لو نحو:﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ ﴾[9].

---

(١) أي بإسكان النون، وانظر (النشر في القراءات العشر: ابن الجرزي): ٢/٢٩٠-٢٩١.

(٢) وقرأ الباقون بتخفيف الميم، وانظر (النشر): ٢/٢٩١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢١٢ ، البيت من البسيط ، وقيل قائله الأعشى ، وقيل غير ذلك.

(٤) سورة النور آية ٩.

(٥) سورة النجم آية ٣٩.

(٦) سورة المائدة آية ١١٣.

(٧) سورة المزمل آية ٢٠.

(٨) سورة المزمل آية ٢٠.

(٩) سورة سبأ آية ١٤.

معنى البيت السابق أنهم بين فتية في مضائهم كالسيوف الهندية ، قد أيقنت نفوسهم أن الموت يهلك الحافي الفقير ، والمنتعل الغني ، والشاهد فيه قوله :" أنْ هَالِكٌ " حيث خففت (إنْ) من المثقلة ، وجاء خبرها جملة اسمية[١].

مواضع (ما):

وأما (ما) الاسمية الاستفهامية ، يقول الرضي :" تكون ما اسمية استفهامية نحو: "ما صناعتك"، وقد تحذف ألف ما الاستفهامية عند انجرارها بحرف جرٍ ، أو مضاف؛ لأن لها صدر الكلام لكونها استفهامية ولم يكن تأخير الجار ، وجعل الألف دليل على تركيبها مع حرف الجرِّ "[٢].

يقول المرادي تكون (ما) استفهامية ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[٣]، ويجب حذف ألفها على الأجود ، وهو قول الرضي ، نحو قوله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[٤]؛ فـ(ما) مجرورة بـ(من) وألفها محذوفة ، ووجه تأخر الجار عن الاستفهام؛ لأن أدوات الاستفهام لها الصدارة فإذا عرفت ما تلوَّن عليك من قول الرضي، والعلامة علمت أن قول الكسائي في حذف ألف (ما) مردود ؛ لأن الحذف أكثر لا دائم[٥].

ترجح الباحثة قول الرضي ، والزمخشري لورود ذلك في القرآن ، أي أن حذف الألف كثير ولكنه غير دائم.

فالمرادي عارض هنا الكسائي معارضة واضحة بقوله :" مردود " ، ورجح رأي الرضي ، والزمخشري.

---

(١) حاشية توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٢١٢.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب١٤٣/٣.

(٣) سورة طه آية ١٧.

(٤) سورة النبأ آية ١.

(٥) الإنصاف لابن الأنباري ٣٤٥/٢ . ٣٤٨.

أما (ما) الحرفية فمن مواضعها النفي ، وأن تكون زائدة مؤكدة ، لا يخل طرحها بالمعنى[١]، ويرى الرضي أن فائدة الحرف الزائد إما معنوية وهي تأكيد المعنى، وإما لفظية وهي تزين اللفظ ، أو استقامة الوزن ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، لاسيما ، كلام الله تعالى ، وأنبيائه ، وأئمته عليهم السلام ، وسميت زائدة لأنها لاتقع إلاَّ زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر[٢].

ويقول ابن هشام :" يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَّتْ ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، نحو :" فِيمَ ، وإلامَ ، وعَلاَم ، وبِمَ"[٣]، وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو قوله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾[٤]، وقوله تعالى:﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾[٦]، وثبتت في: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٧]، وقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾[٩]، وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة[١٠]، وعيسى[١] ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٢]

---

(١) المقتضب للمبرد ٤٨/١ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٤٦٢/٤.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص ٢٨٩ ، ط ١ ، ٢٠٠٥م.

(٤) سورة النازعات آية ٤٣.

(٥) سورة النمل آية ٣٥.

(٦) سورة الصف آية ٢.

(٧) سورة النور آية ١٤.

(٨) سورة البقرة آية ٤.

(٩) سورة ص آية ٧٥.

(١٠) عكرمة بن عبد الله البربري المدني ٢٥ – ١٠٥ هـ ، أبو عبد الله مولى عبد الله بن عباس تابعي ، عالم ، ثقة ، كان من أعلم الناس بالتفسير، والمغازي، وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل ، منهم أكثر من سبعين تابعيا، ثم كان يحدث برأي نجدة الحروري ، فأقام عنده ستة أشهر ، وكانت وفاته بالمدينة ؛ فقيل : مات أعلم الناس.

ويقول المرادي: "ما الحرفية المصدرية وهي التي تقدر مع صلتها بمصدر نحو: يعجبني ما صنعت، أي صنعك، وتوصل بالماضي، والمضارع، ومذهب سيبويه، وجمهور البصريين أن ما المصدرية حرف فلا يعود إليها ضمير، بينما يرى الأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين أنها تحتاج إلى ضمير[٣]، وهو قول الرضي[٤] أيضاً.

وترجح الباحثة هنا مذهب سيبويه لأن ما المصدرية حرف فلا يعود إليها ضمير.

مِنْ: تأتي زائدة، ولها حالتان:

الحالة الأولى:

أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتسمى زائدة، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، نحو: ما قام من أحدٍ؛ فأحدٍ اسم للعموم، ولا يتأثر المعنى بخروج (مِنْ)، فنقول ما قام أحدٌ.

الحالة الثانية:

الزائدة وهي تقيد التخصيص على العموم وهي لاستغراق الجنس ، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار مِنْ رجلٍ، واعلم أن (مِنْ) لا تزاد عند سيبويه، وجمهور البصريين إلاَّ بشرطيين :

---

(١) عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان ت ١٤٩ هـ ، من أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه ، وهو من أهل البصرة ، ولم يكن ثقفيا وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، له نحو سبعين مصنفا احترق أكثرها، منها " الجامع " و" الاكمال " في النحو، وفيات الاعيان ١: ٣٩٣.

(٢) سورة النبأ آية ١.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٣٢٢.

(٤) الكافية لابن الحاجب ٣٥/٢.

الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب؛ أي نفي، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[1]، أو نهي، نحو: لا يقم مِنْ أحدٍ ، والاستفهام ، نحو قوله تعالى: ﴿ ...هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ... ﴾[2]، وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط، نحو إن قام من رجلٍ فأكرمه.

الثاني: أن يكون مجرورها نكرة ، وذهب الكوفيون إلى أن زيادتها بشرط، وهو تنكير مجرورها.

ويرى الكسائي زيادتها بلا شروط ، وهو مذهب الأخفش ، وابن مالك ؛ لثبوته في السماع، نحو قوله تعالى: ﴿ ...وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[3]؛ فهي في هذه الآية ليس لها نفي أو نهي ، ومجرور (مِنْ) نكرة[4].

والدليل على زيادةِ مْن الاستغراقية دخولها على ما توصل الفعل إليه (أعني) الفاعل ، فعند سيبويه لا تزداد (مِنْ) إلاَّ الاستغراقية ، وعند الكوفيين ، والأخفش تُزاد غير استغراقية كما في الموجب[5].

يقول المرادي فائدة زيادة (مِنْ) تنصيص العموم ، أو مجرد التوكيد : فالأول مع نكرة لا تختص بالنفي نحو :" ما في الدار من رجلٍ" ، والثاني مع نكرة مختصة به.

الثاني : لا إشكال في صحة زيادتها بعد جميع حروف النفي ، وأمَّا الاستفهام فلا يحفظ إلاَّ مع (هَلْ) ، قال في (الارتشاف) :" وفي إلحاق الهمزة بها نظر" ، وصرح بمنعه بعد كيف ونحوه[6]، فالمرادي يتفق مع الأخفش في زيادة (مِنْ) في الموجب وغيره لاتفاق أكثر النحاة عليه.

وترجح الباحثة ما ذهب إليه المرادي لاتفاق أكثر النحاة عليه.

---

(١) سورة الأعراف آية ٥٩.

(٢) سورة فاطر آية ٣.

(٣) سورة الأنعام آية ٣٤.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٣١٦.

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٤/٢٧٢ . ٦/٢٠٦.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٣٥٣.

أجل : قال ابن الحاجب :" حروف الإيجاب : نعم ، بلى ، أي ، أجل "[١].

و(أجل) ، و(نعم) لتصديق الخبر ، موجباً أو منفياً ، وحكا الجوهري[٢] عن الأخفش أن (نعم) أحسن من (أجل) في الاستفهام ، و(أجل) أحسن من (نعم) في الخبر، فهو يجوز مجيئها في الاستفهام[٣]، و(أجل) لتصديق الخبر فقط ، ولا تستعمل في جواب الاستفهام[٤].

يقول ابن هشام :" أجل" بسكون اللام . حرف جواب مثل (نَعَمْ) ؛ فتكون تصديقاً للمخبر، وإعلاماً للمستخبر ، ووعداً للطالب ، فتقع بعد نحو :" قام زيدٌ"، ونحو:" أقام زيدٌ ؟"، ونحو :" اضْرِبْ زيداً " ، وقيد المالقي[٥] الخبر بالمثبت ، والطلب بغير النهي. وقيل : لا تجيء بعد الاستفهام[٦].

فالمرادي هنا يذكر آراء النحاة في (أجل) ، وهي أنها تستعمل في الخبر اتفاقاً، بخلاف الأخفش الذي يرى أنها تستعمل في الاستفهام ، بينما يرى النحاة جواز مجيئها في الاستفهام ؛ وإنما تستخدم هي في الخبر أحسن من (نعم).

وترجح الباحثة مذهب الجمهور؛ لأن الحرف يقع في المكان الذي وضع له ليؤدي معناه صحيحاً من غير تكلف.

إذا:

يرى المبرد أن (إذا) التي تقع للمفاجأة هي التي تسد مسد الخبر ، والاسم الذي يأتي بعدها يكون مبتدأ ، نحو :" جئتك فإذا زيدٌ" ، وتأوله :" جئت ففاجئني زيدٌ"،

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٤/٤٦٠ ، تحقيق إميل يعقوب.

(٢) الصحاح ٤/ ١٦٢٢.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٤/٤٦٠ ، تحقيق إميل يعقوب.

(٤) المفصل في علم العربية للزمخشري ص٣١٠ ، و الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٣١٦.

(٥) محمد بن الحسن ، ت ٧٧١هـ ، فقيه مالكي يسكن دمشق ، برع في العربية ، وله شرح التسهيل.

(٦) مغني اللبيب لابن هشام ص ٢٤.

وظروف الزمان إنما كانت بالفعل أولى ؛ لأنها بنيت لها معنى منه وليس للمكان، هذا لأنه ثابت[١].

ويرى سيبويه أن (إذا) لا يقع بعدها إلاَّ الفعل نحو :" آتيك إذا جاء زيدٌ"، وإذا الشرطية يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية إذا كان الخبر بعدها جملة فعلية. والرفع بعد (إذا، وحيث) جائز[٢] ويجوِّز الأخفش، والسيوطي إضافة الزمن المستقبل إلى الاسمية، وتبعهما ابن مالك[٣] والمشهور عند سيبويه أن (إذا) لا يليها إلاَّ فعل ظاهر، أو مقدر، وأجاز الابتداء بعد (إذا) الشرطية، وتبعه الأخفش، ويرى الجمهور أن (إذا) مضافة إلى الجملة بعدها؛ اسمية، أو فعلية[٤].

والحرفية قسم واحد، وهي (الفجائية) ، والفرق بينها وبين الشرطية أن الشرطية تليها الجملة الفعلية، والفجائية تليها الاسمية فقط، وهي للحال. قال سيبويه: "تكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، يعني الفجائية، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب"[٥].

ويقول المرادي :

وَتَخْلُفُ الفَاءَ إِذَا المُفَاجِأَةْ كَإِنْ تَجُدْ إِذاً لَنَا مُكَافَأَةْ

يعني : أن إذا المفاجأة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ، ولا يكون ذلك إلاَّ في الجملة الاسمية[٦].

فالمرادي يرجح رأي الأخفش في إجازة الجملة الاسمية بعد (إذا) استناداً على رأي سيبويه بقوله :" على المختار عند سيبويه ، والمبرد فإذا هما يجوزان الجملة الاسمية بعدها ".

---

(١) المقتضب للمبرد ١٧٦/٣ . ١٧٨ ، تحقيق محمد محي الدين.

(٢) الكتاب لسيبويه ٥٤/١.

(٣) همع االهوامع للسيوطي ٣/ ٣٣٢.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٨٨/٢-٨٩.

(٥) الكتاب لسيبويه ٣١١/٢.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٤٤/٢.

الآن :

ذهب الكوفيون إلى أن (الآن) مبني ؛ لأن الألف واللام دخلتا على ماضٍ ، من قولهم: آن يئينُ ، أي حان ، وهو رأي سيبويه ، والمازني ، والزجاج ، وذهب البصريون إلى أنه مبني لمشابهته اسم الإشارة ، واحتج الكوفيون إلى أن الألف ، واللام فيه بمعنى (الذي) ؛ فإذا قلت : الآن كان كذا ، كان المعنى : الوقت الذي آن كان كذا ، ويرى البصريون أنه لا سبيل إلى دخول الألف ، واللام لتعريف الجنس كقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[1]، فقولك الآن يعني هذا الوقت ؛ فشابه اسم الإشارة وهو مبني، فكذلك ما شابهه ، وقال السيرافي لمشابهته الحرف في الوضع ، والصحيح مشابهته اسم الإشارة[2].

يقول السيوطي :" الآن الوقت حضر ، أو بعضه" ، وزعم الأخفش أنه منقولاَ من (آن) ، والمختار إعرابه ، وهي من الظروف المبنية ، والآن مبني لإضافته إلى جملة صدرها ملغى في قوله تعالى: ﴿ ...فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ ﴾[3]، وألفه منقلبة عن واو؛ لقولهم في معناه الأوان"[4]، واتفقوا على بنائها، واختلفوا في علة بنائها[5].

ويقول المرادي الآن اسم للزمان الحاضر، وهو مضمن معنى حرف التعريف، فلذلك يبنى، وقد قال في(التسهيل): "إن (الآن) مبني لتضمن معنى الإشارة"، وهو قول الزجاج ، فهو على هذا معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة ؛ فإن كان تعريفه بذلك فـ(أل) فيه زائدة[6].

---

(١) سورة العصر آية ٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٩٩/٢ ، مسألة رقم ٧١.

(٣) سورة الجن آية ٩.

(٤) همع االهوامع للسيوطي ٣/ ١٨٣.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٨٨/٢ . ٨٩ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٥٧ . ١٥٨.

وذهب قوم إلى أن (أل) في (الآن) للحضور لا زائدة ، وذهب قوم إلى أن (أل) في الموصلات للتعريف ، والصحيح الأول[١].

وترجح الباحثة قول الأخفش ، وسيبويه ؛ استناداً على ما قاله البصريون ؛ لأن معنى الآن الوقت الحاضر ؛ أي هذا الوقت ، وهو رأي المرادي أيضاً ، إذن هو ينفي رأي السيرافي بقوله :" ... وفي هذا دليل ..." ، أضف إلى هذا أن الألف ، واللام أصلية في (الآن).

نعم :

حرف من حروف الجواب ، وفيها ثلاث لغات :

الأول: (نَعم) بفتح العين.

والثاني: (نعِم) بكسر العين ، وهي لغة كنانة ، وبها قرأ الكسائي.

والثالث: (نحم) بإبدال العين حاء ، وهي لتصديق خبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب، فالأول كقولك :" نعم " لمن قال :" قام زيدٌ " ، والثاني كقولك: "نعم" لمن قال: "هل جاء زيدٌ؟"، والثالث كقولك:" نعم " لمن قال: "أضرب زيدٌ" ، وعبارة سيبويه فيها قوله :" نعم عدة ، وتصديق"[٢]، وقال بعض النحاة :" إذا كان قبلها طلب فهي عدة لا غير، وإن كان قبلها خبر فهي تصديق ، والله أعلم"[٣].

وفي شرح الرضي (نعم) مثبتة لما سبقها من كلام خبري . تصديق . سواء كان موجباً ، أو منفياً ، ولها لغة رابعة عنده ، وهي كسر النون ، والعين (نِعِم) ، ولا يجاب بـ(نعم) ، و(بلى) حرف استفهام ، إلاَّ الهمزة وهل"[٤].

الفتح ، والكسر في (نعم) لغتان فصيحتان ، إلاَّ أن الفتح أشهر ، في كلام العرب، وقد جاء الكسر على لسان جماعة من أشياخ قريش ، منهم ابن مسعود[١] ذكره

---

(١) المصدر نفسه ١/ ١٥٨.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣١٢/٢.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٥٥.

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤٥٨/٤.

الكسائي[٢]، إذن النحاة يتفقون على أن (نعم) حرف تصديق ، وإيجاب ، ولها ثلاث لغات ، وأشهرها (نعم) بفتح النون ، والعين.

ويرى المرادي أن في (نعم) أربع لغات ، على ما قاله الشيخ الرضي[٣]:

الأولى : فتح العين ، والنون وهي المشهورة.

الثانية : كسر العين .

والثالثة : كسر النون ، والعين.

والرابعة (نحم) بفتح النون ، وقلب العين حاءً ، وهي لغة هذيل ، وهي حرف تصديق، إذا وقعت بعد الخبر[٤].

وترى الباحثة ما ذهب إليه المرادي ، والرضي ، والزمخشري في أن (نعم) للتصديق، والإيجاب ، وإن اللغة المشهورة فيها هي فتح النون ، والعين ، وعليه معظم النحاة.

قد:

(قد) لفظ مشترك، يكون اسماً، وحرفاً؛ فالاسمية لها معنيان:

الأول : تكون فيه بمعنى حسب.

والثاني : تكون اسم فعل بمعنى (كفى) ، وأما قد الحرفية تكون مختصة بالفعل، وتدخل على الماضي ، بشرط أن يكون متصرفاً ، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم، وناصب ، وحرف تنفيس[٥].

ويرى الرضي أنه إذا دخل على الماضي ، أو المضارع فلابد فيه من معنى، التحقيق، ويضاف إلى هذا المعنى في الماضي القريب من الحال مع التوقع؛ أي يكون مصدره متوقعاً لمن خاطبة ، واقعاً عن قرب ، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير قد

---

(١) عبد الله بن غافل بن حبيب الهذلي ت ٣٢هـ ، ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٩١/١ ، ترجمة رقم ٧٨ ، تحقيق شعيب الأرناءوط ، مؤسسة الرسالة.

(٢) شرح المفضل لابن يعيش ١٢٥/٨.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٤٥٨/٤.

(٤) شرح قواعد الإعراب للقوجوي ٩٤ . ٩٥.

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٢٥٩.

ركب، وتدخل على المضارع المجرد ؛ فيضاف إلى التحقيق التقليل، نحو": إنَّ الكذوب قد يصدق" ؛ أي قليلاً ما يصدق ، وقد يستعمل مجرداً عن معنى التقليل نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[1]، ومعناه تكثير الرؤيا، وهو تكثير للفعل (تَقَلُّبَ)، وتستعمل أيضاً للتكثير في موضع المدح، نحو قوله تعالى﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2]؛ أي كثيراً ، ودائماً[3]، ويرى الزمخشري أن التقريب ، والتوقع متلازمان، وتبعه ابن مالك في التسهيل[4].

والحاصل أنها تفيد مع التوقع، التقريب، والتحقيق، وتفيد مع المضارع التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير[5].

يقول سيبويه: "فمن تلك الحروف قد لا يفعل ، وبين الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها"[6].

يقول المرادي: "اعلم أن " قد" تكون حرفاً ، واسماً ؛ فالحرفية من خواص الأفعال، والاسمية لها معنيان : أحدهما أن تكون بمعنى : حسبي ، والثاني أن تكون اسم فعل بمعنى (أكتفي)" [7].

إذن فالمرادي يوافق الشيخ الرضي في معاني (قد) ، وعدم اجتماع معنى التقليل مع التكثيرية.

وترجح الباحثة قول الرضي ؛ لأن التقليل ضد التكثير ، والضدان لا يجتمعان في موضع واحد ، ويؤديان معنيين مختلفين ، والله أعلم.

الإضافة :

---

(١) سورة البقرة آية ١٤٤.

(٢) سورة الأحزاب آية ١٨.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٤/٤٧٨.

(٤) الكشاف للزمخشري ١/ ٣١٩.

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٢٥٩.

(٦) الكتاب لسيبويه ٣/٣١.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٠٥.

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو زيدٌ أمامَكَ ، وذهب أبو العباس إلى أنه لا ينتصب ؛ لأن قولك : أمامك زيدٌ: حلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب ، واكتفى بالظرف منه ، فبقيَ منصوباً.

ويرى البصريون أنه ينتصب بفعل مقدر، تقديره: زيدٌ استقرّ أمامك ، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير: زيدٌ مستقرٌ أمامك(١).

ويقول الزجاجي:" ظروف الخفض : خلف ، أمام ، قدام ، وراء ....الخ ، ونقول:" محمدٌ عند عمرو ، وجلستُ أمامَ خالدٍ" ، تنصب الظروف ، وتخفض ما بعدها ، وتقول في الإضافة :"خرجَ غلامُ زيدٍ" ، ترفع الغلام ، وتخفض زيد بإضافة الغلام إليه، وتحذف من الغلام التنوين ، والألف ، واللام"(٢).

ويقول الرضي :" حروف الإضافة هي ما وضع للإفضاء بفعل ، أو معناه ، أو شبهه، ويقصد بمعناه : الظرف ، والجار والمجرور ، نحو قولك :" زيدٌ عندك ، أو في الدار لإكرامك ؛ فاللام في لإكرامك تصرف الظرف إلى لإكرامك ، والتقدير : زيدٌ استقر عندك ؛ فانتصب الظرف ، وخفض الاسم الذي بعده"(٣).

وأجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بعناه ، لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة، وغيره ، ونقله في النهاية عن الكوفيين(٤).

وقال الفراء: وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾(٥)، أضيفت الدار إلى الآخرة، وهي الآخرة ، والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كـ(يوم

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١٥٢/١.

(٢) الجمل في النحو للزجاجي ص ٦٢ .٦٥ ، تحقيق علي توفيق ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٤/٢٦٤ . ٢٦٥.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٨٦.

(٥) سورة النحل آية ٣٠.

الخميس)، وذكر مثلاً ﴿ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾[1]، و: ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾[2]، و: ﴿ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[3]، وظاهر (التسهيل) ، وشرحه موافقة الفراء[4].

إذن المرادي يوافق الفراء في إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه.

الحروف الزائدة (الواو) :

قال الرضي:" فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب إما معنوية ، وهي تأكيد المعنى، أو لفظية وهي تزيين اللفظ ، وسميَ الحرف زائداً لأنه لا يتقيد به أصل المعنى ، بل يزيد بسببها تأكيداً ، وتقوية ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، لاسيما في كلام البارئ تعالى ، وأنبيائه ، وسميت زائدة لأنها لا تقع إلاَّ زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر[5].

وتجيء (الواو) ، و(الفاء) ، و(ثم) عند الأخفش زائدة ، والبصريون يؤوِّلون فيما يقبل التأويل ، صيانة للحروف من الزيادة ، ومن زيادة الواو قوله تعالى:﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ * وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[6].

ويرى البصريون أن جواب (لمَّ) محزوف ؛ أي وتله للجبين ، وناديناه ؛ كأنه هناك ما لا يوصف من إلطافه تعالى.

قال أبو البقاء :" الواو زائدة عند قوم ، وليس زائدة عند المحققين" ، وقيل الواو هنا عاطفة ؛ لأنها (فتحت) على هذا الوجه معطوف على هذا الشرط ، وهو إذا جاؤوها ، فلو لم يقدم الخبر لزم بقاء الشرط بدونه ، وهو ما اختاره الزمخشري[7]، وهو الصواب لموافقته الأصل ؛ لأن عبارته فيها أن الواو معناها العطف بدليل الآية التي بعدها :﴿

---

(١) سورة الواقعة آية ٩٥.

(٢) سورة ق آية ٩.

(٣) سورة ق آية ١٦.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٤/٤٦٢.

(٦) سورة الصافات آية ١٠٣ . ١٠٤.

(٧) الكشاف للزمخشري ٤/٤١١.

... حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[1]، وقيل هي واو الحال؛ أي جاؤوها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالاً في: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾[2]، وهذا قول المبرد ، والفارسي ، و جماعة ، قيل إنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم[3].

حتى :

تستعمل على ثلاثة أوجه:

الأول : تكون حرف جرٍ بمنزلة (إلى) في المعنى ، والعمل.

والثاني : تكون عاطفة بمنزلة الواو ، ولمعطوفها وجهان :

الأول أن يكون بعضاً من جمعٍ بعدها ، نحو قدم الحجاج حتى المشاة.

والثاني : أن يكون جزءا من جمع ، نحو :" أكلت السمكة حتى رأسها" ، فرأسها جزء منها.

الثالث: تكون حرف ابتداء ، أي يبتدأ بعدها الجملة[4].

يقول سيبويه :" إن (حتى) تنصب وتكون غاية ، وذلك أن تجعلها غاية لمسيرك، نحو: سرت حتى أدخلها ، كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها ، بتقدير أن المصدرية – فالناصب للفعل هو الجار للاسم ، وهو (أنَّ) ، فالفعل إذا كان غاية يُنصب ، والاسم إذا كان غاية يُجرُّ ، وهو قول الخليل[5].

وذهب الكوفيون إلى أن (حتى) تكون حرف جرٍّ من غير تقدير خافض ، نحو:" مطلته حتى الشتاء" ، وذهب الكسائي أن الاسم يخفض بعدها بـ(إلى) مضمرة ، وهي

---

(١) سورة الزمر الآية ٧٣.

(٢) سورة ص الآية ٥٠.

(٣) مغني الأريب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص ٣٤٦.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٣٤٨/٢.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٦/٣.

في كلا الموضعين حرف جر عند البصريين ، والاسم بعدها مجرور بها ، والفعل بعدها ينصب بتقدير (أن) [١].

يقول المرادي :" تدخل حتى على الاسم الصريح نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[٢]، وقوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [٣]، أو مصدر مؤول من (إن) ، وفعل ماضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾[٤]، أو مضارع نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ ﴾[٥]، ونوزع في الماضي بأن (حتى) قبله ابتدائية، و(أنْ) غير مضمرة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (حتى) ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار (أن) بعدها توكيداً، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

الثالث: إذا انتصب المضارع بعد (حتى) ، فالغالب أن تكون للغاية كقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾[٦]، وعلامتها أن يصلح في موضعها (إلى) ، وقد يكون للتعليل ، نحو :" جُدْ حتى تَسُرَّ ذا حَزَنْ " وعلامتها أن يحسن في موضعها (كي) [٧].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢/٥٩٧ . ٥٩٨ ، مسألة رقم ٢٤٧.

(٢) سورة القدر الآية ٥.

(٣) سورة يوسف الآية ٣٥.

(٤) سورة الأعراف الآية ٩٥.

(٥) سورة البقرة الآية ٢١٤.

(٦) سورة طه الآية ٩١.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٣١٥.

المبحث الثالث
موقفه من الكوفيين

حيث :

يقول الرضي :" وحيث مبنية على الضم ، كالغايات لأنها شابهتها ؛ ولأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة ، وقد تفتح الثاء في (حيث)، وقد تكسر (حيث) ، وقد يخلف يائها واو فتصير (حوث) ، وهي إنما بنيت لأنها موضوعة لمكان الحدث الذي تضمنته الجملة ، ويجوز في آخره الحركات الثلاث، والكسر حكاية الكسائي ، وإعرابها لغة[١].

أجود اللغات في (حيث) ضمها[٢]:

وسبب ضمها أنها أشبهت (مذ) ، و(منذ) ، في وقوعها على كل الجهات ؛ لأنها خالفت أخواتها ؛ فبنيت على الضم تنبيها على أن حقها الإعراب ، ومن الأعراب من يبنيها على الفتح طلباً للخفة ، ومنهم من يبنيها على الكسر لالتقاء الساكنين ، وهو حكاية الكسائي[٣].

يقول المرادي :" و(حيث) مثال لما يبنى على الضم ، وهو اسم على دخول (من) عليه، نحو: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾[٤]، وبني عند غير بني فقعس؛ لافتقاره إلى جملة افتقاراً لازماً ، وضم على أشهر اللغات ؛ لشبهه بالغايات ، ووجه الشبه أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها ؛ فمنعت من ذلك كما منعت (قبل وبعد) الإضافة[٥].

وذهب الزجاج إلى أنَّ (حيثُ) موصولة، وليست مضافة؛ فهي بمنزلة (الذي).

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٣/٣٦٦.

(٢) المقتضب للمبرد ١٧٥/٣ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٧٧/٢ . ٧٩ ، و شرح المفضل لابن يعيش ٩١/٤.

(٤) سورة البقرة الآية ١٤٩ ، ١٥٠.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٥٣.

فالمرادي إذن يأخذ برأي الكسائي في أن اللغة المشهورة في (حيث) هي الكسر، والصحيح هي الضم لخفتة اللسان.

قط :

من معاني (قط) الوقت الماضي ، وتختص بالنفي ، وهي اسم للزمان ، والدهر، و(قط) المبنية بمعنى (أبداً) ، وهي مشتقة من القط وهو القطع ، كما تقول لا أفعله البتة ، وتبنى (قطُّ) على الضم حملاً على (عوضُّ) وهذا أشهر لغاتها ، وقد تخفف الطاء (قطُ) ، وقد تضم القاف إتباعاً لضمة الطاء مثل (قُطُ) الذي هو اسم فعل[١].

ويرى العكبري : أن (قط) بنيت لأنها وقعن موقع المبني ، وهو اسم فعل الأمر مثل (صه) ، و(مه) ، وسكنت على الأصل ، ومنها (قد) بمعنى (حسب) ، ولا تنون إلاَّ في النكرة ، و(قطُّ) المشددة معناها ما مضى من الزمان ، وهي مبنية[٢]، وضمت لأنها أشبهت (منذ) ، وقيل قويت بالضم إذا كانت نائبة عن (منذ) [٣].

يقول المرادي :" وأما (قط) فلها ثلاث أقسام : تكون اسماً بمعنى (حسب) ، وهي المذكورة في النظم ، وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية (قَطْنِي قَطْنِي) ، وتكون ظرفاً بمعنى (قط) الظرفية فلا تتصل بها ياء المتكلم.

الثالث : مذهب الكوفيين أن من جعل (قط ، وقد) بمعنى (حسب) قال :" قدي ، وقطي" بغير نون كما يفعل من قال :" حسبي" ، ومن جعلهما اسمي فعل قال :" قدني، وقطني " بالنون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال ، وتكون الياء في الوجه الأول مجرورة ، وفي الوجه الثاني منصوبة[٤].

ومذهب الخليل ، وسيبويه : أن (قد ، وقط) بمعنى (حسب) والباء مجرورة بالإضافة عند من أُلحق النون ، ومن لم يُلحق.

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٣/٣٠٦ . ٣٠٨.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/٤٥.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/٨٤ .٨٥.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٠٥.

فالمرادي هنا يوافق مذهب الخليل ، وسيبويه في أن (قد ، وقط) بمعنى (حسب)، والباء مجرورة بالإضافة عند من ألحق النون ، ومن لم يُلحق ، خلافاً لمذهب الكوفيين.

كلا :

كلا حرف على أربعة أحرف ، واختلفوا في معناه ، وهي على ضربين في القرآن:

معنى الرد للأول نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾[١]؛ معناه حقاً ، وهو قريب من معنى (إلاَّ) ، وقال الفراء حرف رد يكتفي بها كـ(نعم) ، و(بلى) ، وقد تكون صلة لما بعدها كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾[٢]، والحق أنها ردٌّ ، للكلام الذي قبلها بمعنى (إلاَّ) ، ولا تكون تنبيهاً ، وعليه الأكثرون ، ويحسن الوقف عليها ، إذا كانت رداً بمعنى ليس[٣].

ومذهب سيبويه ، والخليل ، وعامة البصريين أنها حرف ردع ، وزجر ، ويرى الكسائي ومن تبعه أنها بمعنى (حقاً) ، ويرى جمهور البصريين أنها بسيطة غير مركبة ، وذهب ثعلب أنها مركبة من كاف التشبيه ، و(لا) التي للرد[٤].

يقول العكبري :" كلا " حرف ردع.

يقول المرادي :" كلا ، وكلتا اسمان مفردا اللفظ ، مثنيا المعنى ؛ بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مراعاة للفظ ، وبالتثنية تارة للمعنى. ولكونهما مفردي اللفظ، مثنيي المعنى أعربا إعراب المفرد في موضع ، وإعراب المثنى في موضع . فأعربا مع الظاهر إعراب المفرد المقصور بحركات مقدرة ، ومع المضمر إعراب المثنى.

ولمَّا كان الإعراب بالحروف فرعاً من الإعراب بالحركات ، جعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ، تحصيلاً لكمال المناسبة"[٥].

---

(١) سورة العلق آية ٦.

(٢) سورة المدثر آية ٣٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٨ ، وتسهيل الفوائد لابن مالك ص ٢٤٥.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٥٧٧.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٦٣.

وقد تكون بمعنى (حقاً) [1]، كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾[2]، والذي عليه أكثر العلماء أن (كلا) يحسن الوقوف عليها ، إذا كان ردُّ الأول بمعنى ليس إلاَّ حقاً كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾[3]، وهي هنا بمعنى حقاً ، والله أعلم.

ترجح الباحثة ما ذهب إليه البصريون ن وهي أنها حرف ردع ن وزجر؛ لوروده في كتاب الله عزَّ وجلَّ، أمَّا معنى (حقاً) فقليل الورود.

لولا :

ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم الذي بعدها ، نحو : لولا زيدٌ لكرمتُكَ. وذهب البصريون إلى أنه يرفع بالابتداء[4]، ويوافقهم المبرد بقوله :" أن الاسم الذي بعد (لولا) مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف لما يدل عليه ، نحو :" لولا عبد الله بالحضرة لأكرمتك"[5]، ويوافقه الرماني في رأيه[6]، وهي في ذلك تكون حرف ابتداء يليها اسم ظاهر ، أو ضمير رفع متصل ، نحو :" لولا زيدٌ لأكرمتك"، فـ(زيد) مرفوع بفعل مقدر تقديره : لولا وجود زيد ، وهو قول الكسائي، ومرفوع بـ(لولا) لنيابتها مناب (لو لم يوجد) ، حكاه الفراء.

وقال المرادي :" يرفع الاسم بعد لولا على تقدير فعل نابت (لا) منابه وهو صحيح[7]، يقول القوجوي[1]:" تختص لولا بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر ، فمذهب

---

(١) شرح الرضي لابن الحاجب ٤٠٠/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٦٧/٢ ، تحقيق موسى بناي العليلي .

(٢) سورة القمر آية ٣٢.

(٣) سورة المطففين آية ١٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ٥٢/١.

(٥) المقتضب لمبرد ٧٦/٣ ، تحقيق محمد محي الدين.

(٦) معاني الحروف للرماني ص ١٢٣.

(٧) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٥٩٧.

البصريين أن الاسم الذي يقع بعدها مرفوع بالابتداء ، ومرفوع بـ(لولا) نفسها عند أبي علي الفارسي، وفاعلة فعل محذوف عند الكسائي: أي الذي رفعها هو الفعل عنده. والمختار مذهب الرماني، والشجري ، والشلوبين وهو أنها ترفع الاسم بعدها بالابتداء؛ لأن عندهم لم يجب حذف الخبر مطلقاً بل يجوز إظهاره إذا كان خاصاً؛ لأن سبب امتناع الثاني – وهو الخبر – إذا كان وجوباً للأول فحسب ، فالحذف لازم، وهو قول البصريين أيضاً" ، فالقوجوي يرجح مذهب الرماني ، وابن الشجري، والشلوبين ، ويخالف الكسائي في أن الاسم الذي بعد (لولا) يحذف إذا كان خاصاً، ويرتفع بالابتداء ، وهو رأي البصريين ، وترجح الباحثة مذهب البصريين بأن الخبر يحذف بناءً على قول المبرد ، وهو أن الاسم الذي بعد (لولا) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف.

أي : يقول الرضي :" ومن أصناف الحروف حرفا التفسير (أي) ، (أن) ، والفرق بينهما أن (أن) يفسر بها كل مبهم من المفرد ، نحو :" جاءني زيدٌ أبو عبد الله" ، والجملة نحو :" هريق دمه" ؛ أي مات"[٢]، يقول ابن هشام :" (أي) [٣] تكون استفهامية نحو قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾[٤]، وموصولة خلافاً لثعلب ، وجماعة من البصريين منهم الخليل ، ويونس ، والزجاج ، وأبي جعفر النحاس، نحو: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٥]؛ أي الذي هو أشد.

قال سيبويه ، ومن تبعه :" و (أي) الموصولة لا تبنى ، وهي هنا استفهامية مبتدأ، و(أَشَدُّ) خبره"[٦]، وهي عند سيبويه مبنية على الضم ، ذلك إذا وقعت صلتها محذوفة

---

(١) محمد محي الدين بن مصطفى مصطلح الدين القوجوي.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤٦٨/٤.

(٣) االإعراب من قواعد الإعراب لابن هشام ص٨٢.

(٤) سورة التوبة آية ١٢٤.

(٥) سورة مريم آية ٦٩.

(٦) المقتضب لمبرد ٢٩٧/٣، تحقيق محمد محي الدين.

الصدر كما في الآية الكريمة ، و(أي) الاستفهامية يعمل فيها ما بعدها ، نحو قوله تعالى:﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [1].

ويرى المرادي أن (أي) تؤنث لتأنيث صفتها نحو :" يا أيتها المرأةُ " ، وقال في (البديع) :" الاختيار لإثبات التاء ، ولا تثنى ولا تجمع" .

الثاني : ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد (أي) خبر المبتدأ ، و(أي) موصولة بالجملة ، ورُدَّ بأنه لو كان كذالك لجاز ظهور ، بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعلية ، والظرف.

الثالث : ذهب الكوفيون ، وابن كيسان إلى أن (ها) دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة. وإذا قال :" يا أيها الرجل " ، يريد (أيهذا الرجل) ، وحذف (ذا) اكتفاءً بها.

الرابع : يجوز أن توصف (أي) ، ولا تكون إلاَّ مرفوعة ، مفردة كانت أو مضافة، كقول الراجز :" يا أيُها الجاهِلُ ذو التَنَزِّي"[2]، الشاهد فيه قوله :" يا أيُها الجاهِلُ"؛ حيث وصف (أي) بما فيه (ال) ، ووصف الذي فيه (ال) بمضاف إلى ما فيه (ال)[3] ويرى بعض النحاة أنها لا تستعمل إلاَّ شرطاً ، أو استفهاما ، وهما محجوج عليهما ؛ لثبوتهما في لسان العرب ، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [4]، فأي موصولة ، أي : الذي هو أشد ، وقراءة طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم بالنصب.

وأما عند الخليل ، والكوفيين فـ(أي) هنا استفهامية مبتدأ ، وأشد خبره ، وكل شيعة مفعول (لَنَنزِعَنَّ) ، والجملة صفة على إضمار القول ؛ أي كل شيعة : مقول في حقهم أيهم أشد[5].

---

(١) سورة الشعراء آية ٢٢٧.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ١٨٤. والتَّنَزِّي : التوثُّب والتسرُّع إلى الشر ، لسان العرب مادة (نَزَا).

(٣) من حاشية توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ١٨٤.

(٤) سورة مريم آية ٦٩.

(٥) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٩٧٣/٢ ، والمفصل للزمخشري ١٤٨.

ونلاحظ أن المرادي يتفق في رأيه مع سيبويه ، وابن هشام في موصلية (أي) ، وبنائها على الضم بشرط حذف صدر صلتها ، ووافقه العكبري[١]، وهو رأي الكوفيين؛ لأنها لو كانت استفهامية لا تبنى ؛ وهي هنا مبنية ، إذن هي موصولة ، وهو رأي الخليل ، وسيبويه ، وابن هشام ، ولثبوته في كلام العرب.

(واو) الاستئناف :

اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب ، من حيث انتصب ما بعد الفاء، وذلك نحو قول الشاعر[٢]:

لا تنه عَنْ خُلُقٍ وتَأتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ[٣].

كلمة (تَأتِيَ) منصوبة على إضمار (أن)[٤] ، ويقول الزجاج :" اعلم أن (الواو) تنصب الفعل المستقبل إذا أردت غير العطف نحو :" لا تأكل السمك وتشربَ اللبن"[٥]، ويقول ابن هشام في قوله تعالى: ﴿ ... لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾[٦]، فـ(نُقِرُّ) عطف على (نُبَيِّنَ) ، المنصوب بـ(أن) مضمرة ، وبإضمار (كي) عند الكسائي ، والسيرافي ، وباللام أصالة عند الكوفيين ، ونيابة من (أن) عند ثعلب[٧].

ويقول المرادي :" واحترز من أن يقصد بالواو التشريك بين الفعلين ؛ فتكون عاطفة فعلاً على فعل ، نحو :" لا تأكلْ السمك وتشربْ اللبن" بالجزم ، أو أن يقصد الاستئناف ، نحو :" لا تأكلُ السمك وتشربُ اللبن" بالرفع[٨].

---

(١) المقتضب لمبرد ٢٩٧/٣ ، تحقيق محمد محي الدين.

(٢) أبي الأسود هو ظالم بن عمرو بن جند بن سفيان، أحمد سادت التابعين المحدثين، مات بالطاعون، ٦٧هـ، ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي، ٣٤/٢.

(٣) ديوان أبي الأسود، لأبي سعيد الحسن اليشكري، ص٤٠٤، تحقيق محمد آل يسن، مؤسسة أيف للطباعة والتصوير، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، وفي المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، لأميل يعقوب، ٧٨٢/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٩/٢، شاهد رقم ٥٧٤، لأبي الأسود.

(٤) الكتاب لسيبويه ٤١/٣.

(٥) جمل في النحو للزجاج ص١٧١.

(٦) سورة الحج آية ٥.

(٧) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٠١/٢.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٣١٩.

ورأي العكبري أن (نُقِرُّ) فيه وجهان:

الوجه الأول: وهو الضم على رأي الجمهور ، فتكون (الواو) للاستئناف ؛ لأن المعنى: خلقناكم لنقر ما في الأرحام.

والوجه الثاني: النصب على أن (الواو) للعطف، والمعنى مختلف، وذلك بتقدير اللام في (لِّنُبَيِّنَ) ، وهي للتعليل ، وفي (نُقِرُّ) للضرورة[1]؛ إذن هذه الواو للجمع بين حكمين : الإثبات ، والنهي ، وهي واو الجمع.

(لو) الموصولة :

يقول سيبويه :" (لو) المصدرية وعلامتها أن يصلح موضعها (أن) ، وأكثر وقوعها بعدما يدل على تمني ، نحو قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[2]، ولم يذكر الجمهور أنها مصدرية ، وممن ذكرها أبو البقاء ، والفراء ، وتبعهم ابن مالك"[3]، فهي هنا مصدرية عند ابن هشام لوقوعها بعد التمني ، ويرى الرضي أن (أن) إذا وقعت بعد (لو) فالمحذوف شرطها ، وصدرها إن كان مشتقاً ، وجب أن يكون فعلاً ، وأن دالة على معنى التحقيق ، والثبوت ، وفي الآية السابقة (يَوَدُّ) ليست شرطية لوقوعها تمنٍ ، فالرضي لا يوافق ابن هشام في وقوع (لو) مصدرية للتمني.

يقول المرادي :" من الموصولات الحرفية (لو) وعلامتها أن يصلح موضعها (أن)، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على التمني ، كقوله تعالى:﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[4]، وأكثر النحويين لا يذكرونها في الحروف المصدرية ، وممن ذكرها الفراء ، وأبو

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري٢/٩٧٣.

(٢) سورة البقرة آية ٩٦.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/٢٨٧ ، والمغني لابن هشام ١/٧٤.

(٤) سورة البقرة آية ٩٦.

علي ، ومن المتأخرين التبريزي[1]، وأبو البقاء ، وتوصل بفعل منصرف غير أمر كـ(ما) [2].

فالمرادي يذكر رأي الفراء في مصدرية (لو) ، وهو موافق لابن هشام في الرأي دون ترجيح ، وذكر رأي النحويين في عدم مجيئها مصدرية مرجحاً رأي أبي البقاء ، ومن تبعه.

وترجح الباحثة مذهب الجمهور لعدم كثرة مجيء المصدرية ، ومجيء التي للتمني كثيراً؛ لأن عليه أكثر النحاة.

ما التعجبية:

و(ما) التي تقع في باب (نعم) ، و(بئس) إذا جاء بعدها اسم ، نحو : نعما زيدٌ، وبئسما تزويج ؛ ففيها ثلاثة مذاهب :

الأول: تكون نكرة غير موصوفة، في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص ، وهو مذهب البصريين.

الثاني: تكون (ما) معرفة تامة ، وهي فاعل (نعم) ، وهو رأي سيبويه ، ونقل عن المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وهو أحد قولي الفراء ، واختاره ابن مالك.

الثالث: إن (ما) إذا ركبت مع الفعل ؛ لا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، قال به قوم منهم الفراء[3].

والتامة هي التي تكون نكرة غير موصوفة ، ولم يتقدمها اسم ، وتكون هي وعاملها صفة، وذلك نحو (ما) التعجبية عند سيبويه ، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ ... فَنِعِمَّا هِيَ ...

---

(١) التبريزي : أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد التبريزي ، الأديب اللغوي ، قرأ على عبد القاهر الجرجاني ، وأبي العلاء المعري ، وغيرهما ، من أهم مصنفاته : شرح اللمع ، و شرح المفضليات ، وشرح سقط الزند ، ت ٥٠٢هـ.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ١٢٨ ، ص ٣٥٣.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٣٣٨.

﴾[1]؛ أي نعم شيئاً هي عند الزمخشري ، وأبي علي ، وتكون أيضاً معرفة تامة ؛ أي غير موصوفة ، وهي الخاصة التي تقدر من لفظ الاسم ، ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء ، قال في :" فَنِعِمَّا هِيَ " ؛ أي نعم الشيء هي ، وكذا في :" دققتُ دقاً" فنعما ؛ أي نعم الشيء ، ونعم الدق[2]، وهو رأي الفراء السابق.

يقول المرادي إذا وقعت (ما) بعد (نعم) ، و(بئس) ؛ فتارة يليها فعل نحو :" نعم ما صنعت" ، وتارة يليها اسم نحو :" فَنِعِمَّا هِيَ " ، فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال ، ومرجعها إلى أربعة :

الأول: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز.

الثاني: أنها في موضع رفع على الفاعلية.

الثالث: أنها المخصوص.

الرابع: أنها كافة[3].

يقول ابن هشام : إن (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾؛ أي فنعم الشيء هي الأصل ؛ أي فنعم الشيء إبداؤها ؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ، ثم حذف المضاف ثم أنيب عنه المضاف إليه ؛ فانفصل وارتفع[4].

إذن الفراء يتفق مع سيبويه في إن (ما) فاعل (نعم)، ولكنه يراها نكرة تامة؛ فالمرادي يذكر رأي الفراء ، ويذكر رأي سيبويه بأنها لا تأتي موصوفة، ولا موصولة، إذن هو يوافق الفراء في أن (ما) فاعل (نعم) ، ويخالفه في أن (ما) إذا ركبت مع (نعم) لا موضع لها من الإعراب .

---

(١) سورة البقرة ٢٧١.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/١٣٤-١٣٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٦٥.

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص ٢٨٧.

وترجح الباحثة رأي سيبويه في أنها تكون تعجبية لقوته.

كم الخبرية :

يقول المرادي :" (كم) اسم يقع على العدد ، ولها معنيان :

الأول: تكون خبراً .

والثاني: تكون استفهاماً"[١].

ويرى المبرد أن (كم) تدخل على حروف الخفض فتكون فاعلة ، ومفوعلة نحو: كم رجل ضربك ، فهي هنا فاعلة ، والمفعولة نحو :" كم رجل قد رأيته"[٢].

يقول الرضي :" كم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ، والمعدود مبهم ومميزها مجرور بإضافتها إليه ، خلافاً للفراء الذي يرى أن مميز الخبرية مجرور بـ(من) مقدرة؛ وذلك لكثرة دخول (من) على مميز الخبرية وإن كان في غير هذا الموضع، نحو قوله تعالى:﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾[٣]، والشيء إذا عرف موضعه جاز تركه لقوة الدلالة عليه – ويعني التقدير (لمن) هنا – فإن فصل بين الخبرية ، ومميزها جاز الجر عند الفراء لأنه يجر بمن مقدرة ، لا بالإضافة إلاَّ على مذهب يونس ؛ فإنه يجيز الفصل بين (كم) الخبرية، ومميزها في السعة بالظرف ، وشبهه ، وفي هذه الحالة يبطل عملها[٤].

يقول المرادي: فالخبرية تجر مميزها مفرداً ، أو مجموعاً ، كمميز الثلاثة ، والمئة، نحو:" كم رجلٍ؟، وكم رجالٍ ؟ " ، وهذا الجر بالإضافة عند غير الفراء حملاً على العدد الكثير، وعند الفراء بـ(من) على مميز الخبرية ، والشيء إذا عرف موضعه جاز تركه لدلالة الموضع عليه ، هذا إذا لم يفصل بين (كم) ومميزها بجملة، أو ظرف ، فإن

---

(١) المقتضب لمبرد ٥٥/٣ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة النجم الآية ٢٦.

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٣٨/٢ . ٢٤١.

فصل نصب حملاً على الاستفهامية ، وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف، أو جار، ومجرور[1]؛ فالمرادي يذكر رأي الفراء في مميز (كم) ، وجره بـ(من) مقدرة ، ويذكر آراء النحاة في ذلك مرجحاً رأي الفراء هنا بأن كثرة دخول (مِنْ) هنا دلالة على حذفها ، وعملها مقدرة لأن الشيء إذا عرف في وضع جاز تركه لدلالة موضعه عليه.

لن:

ومعناها نفي المستقبل نفياً مؤكداً ، وليس للدوام ، قال الفراء : أصل (لن) هو (لم) و(لا) ، فأبدل الألف نوناً من أحدهما ، وميماً في الآخر ، وقال الخليل : أصل (لن) هو (لا أن) ، وحكى سيبويه عن العرب :" عمراً لن يضرب".

يقول الخليل لا مانع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معناً ، وعملاً إذ هو وضعٌ مستأنف ، ولا دليل على قول الفراء.

ونقل ابن الحاجب في (لا) منع تقديم معمول ما بعدها ؛ فلا يجوز عمراً لا أضرب، والأصل تقدير ما في حيز حروف النفي عليها إلاَّ (ما) [2].

يقول المرادي (لن) حرف نفي ينصب المضارع ، ويخلصه للاستقبال، ولا يلزم أن يكون مؤبداً ، خلافاً للزمخشري ، ذكر ذلك في (أنموذجه)، وقال غيره إن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، وهي عند الخليل، والكسائي مركبة، وأصلها لـ(لا أن) حذفت همزة (أن) تخفيفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين[3]، ورده سيبويه بجواز

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٣٩٢.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٤/٣٦ . ٣٧.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٢٩٧ . ٢٩٨.

تقديم معمولها ، نحو :" زيدٌ لن يضرب"[1]؛ فأجيب : بأنه يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ، ومنع الأخفش الصغير[2] تقديم معمول معمولها عليها.

وذهب الفراء إلى أن (لن) هي (لا) أبدلت ألفها نوناً ، وهو ضعيف[3].

إذن فالمرادي هنا يصرح بخلافه للفراء في تركيب (لن) من (لا) أبدلت ألفها نوناً بقوله: وهو ضعيف ، ولا دليل على قول الفراء في أن أصل (لن) (لا) أبدلت ألفها نوناً؛ لأنه وضع مستأنف ، استناداً على قول الخليل : وهو أن أصل (لن) (لا أن)، وترجح الباحثة قول الخليل في أصل (لن) أنه (لا أن) ، والله أعلم.

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٥.

(٢) الأخفش الصغير : علي بن سليمان بن الفضل البغدادي أبو الحسين ، إخباري ، سمع المبرد ، وثعلب ابن يحيى ، له شرح كتاب سيبويه في النحو ، ترجمته في هدية العارفين للبغدادي ٦٧٦.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٢/ ٢٩٨ ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٣٦/٤ . ٣٧ ، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ص ١٦٩.

المبحث الرابع

انفرادات المرادي، وتأثر ابن هشام به

أولاً: انفراداته:

لم يكن المرادي مجرد ناقل ، أو جامع ، يجمع الآراء ويقدمها للدارسين ، بل كانت له مقدرة فائقة في التعليل ، وترجيح الآراء ، وإذا كان (توضيح المقاصد والمسالك) مليئاً بالكثير مما نقله المرادي عن سابقيه من النحاة ، فإن هناك ما يشهد بأنه لم يكن مقلداً لشيوخه في كل الآراء بل كان يناقشهم فيها ، ولا يتردد في ابداء رأيه ، ولو كان ذلك مخالفاً لآراء من نقل عنهم ، فكانت له آراء وتوجيهات وإن لم تخالف السابقين وله عبارات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قوله :" نُوزِّع " ، وقوله :" انتهى"، وقوله :" وبسطت الكلام على ذلك "[١].

وفي هذا البحث سأوضح هذه الآراء من خلال بعض المسائل التي تناولها منها قوله الجملة الابتدائية ؛ ويسميها ابن هشام المستأنفة ؛ لأن الجملة الابتدائية قد تبدأ بالمبتدأ، أما المستأنفة فهي التي تكون جواباً عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى:﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[٢]، والحقيقة أنها مضافة إلى المفرد[٣] وتقدير السؤال هو قوله تعالى:" وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ " ، و في الصحاح : وجميعاً يؤكد به : يقال : جاءوا جميعاً ؛ أي كلهم[٤]، ويقول في قوله تعالى :﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ ﴾[٥]، فإن (إِلَهٍ) مبتدأ و (مِّنْ) زائدة[٦].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/٨٤.

(٢) سورة يونس لآية ٦٥.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص٣٧١ .

(٤) الصحاح للجوهري مادة (جمع).

(٥) سورة الأعراف آية ٨٥ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٣٣٤.

ويقول المرادي: أما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير ، والخلو من الواو، نحو: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾[1]، وكذلك إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿ بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[2]، وإن كانت غير مؤكدة ، ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة ، إلاَّ أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير ، وأقل منه إنفراد الواو، وأقل منه انفراد الضمير ، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر ، خلافاً للزمخشري، وقبله الفراء، بل هو فصيح[3].

ترجح الباحثة قول المرادي : في قلة انفراد الضمير ، وليس انفراده يدل على ندرته بل هو فصيح.

أحكام الظرف:

يقول ابن هشام:" متى وقع الجار والمجرور صلة، أو صفة، أو خبر ، أو حال يتعلق بمحذوف تقديره كائن ، أو مستقر"[4].

يقول المرادي:

فَانصِبْهُ بالوَاقِعِ فيه مُظْهِرَا كَانَ وَإلاَّ فانوه مُقَدَّرَا[5].

يعني : أن حكمه النصب ، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل ، أو ما في معناه ، وأن الناصب له قد يكون ظاهراً نحو :" جلست أمامَ المسجد ، وسرتُ يومَ الخميس".

وقد يكون مقدراً ، إمَّا جوازاً نحو :" يومَ الجمعة " لمن قال :" متى قدمتَ ؟ ". وإمَّا وجوباً كالواقع خبراً ، أو صفةً ، أو حالاً ، أو صلةً[6].

---

(١) سورة البقرة آية١.

(٢) سورة الأعراف آية ٤.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٣٤.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ص ٤٢٨ ، تحقيق محمد محي الدين.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٩٢.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ص ٨٥.

عَوَّض :

يقول ابن هشام :" عوض بفتح أوَّله وتثليث آخره ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان ، ويسمى الزمان عوض ؛ لأنه كلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة أخرى، تقول: "لا أفعله عوض" لا أفعله أبداً "(١).

إذن مما قاله ابن هشام: فالعوض مأخوذة من التعويض، والفرق بين المدة، والزمان ، والوقت ، إن المدة المطلقة حركة الفلك ، من مبدئها إلى منتهاها، والزمان: مدة مقسومة ، والوقت : الزمان المفروض ، نص عليه القاضي البيضاوي(٢).

ويقول المرادي : ينقسم ظرف الزمان ، والمكان إلى قسمين : متصرف ، وغير متصرف : فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية ، بل يستعمل ظرفاً تارة ، وغير ظرف أخرى، نحو: "يوم الجمعة" من الزمان، (ويمين وشمال) من المكان .

وغير المتصرف: ما لا يخرج عن الظرفية أصلاً كـ(قَط وعَوْضُ) ، أو لا يخرج عنها إلاَّ إلى شبهها ، والمراد بشبه الظرفية الجر بـ(من) (٣).

يقول المرادي للفعل أربع علامات:

الأولى :" تا فعلتَ " وهي تاء ضمير المخاطب ، نحو :" تَبَارَكْتَ يَا رَحْمَنُ " ، وفي حكمها ضمير المتكلم ، والمخاطبة ، وهذه التاء في جميع أحوالها مختصة بالفعل الموضوع للمعنى ، ولو كان مستقبل المعنى نحو: " إن قمتَ قمتُ " .

والثانية :" تا أتتْ " وهي تاء التأنيث الساكنة وهي مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمعنى ، وتلحقه متصرف ، وغير متصرف ، نحو" أتتْ ونعمتْ "، قال في (شرح التسهيل) :" ما لم يكن أفعال التعجب" ، و لو قال :" ما لم يكن يلزم تذكير فاعله" ، لكان أولى ؛ ليشمل أفعل في التعجب وغيره نحو :" ماعدا ، وماخلا، وليس ، وحاشا " في الاستثناء .

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص ٨٥.

(٢) أنوار التنزيل للبيضاوي ٤٩٨/١ ، في تفسير سورة البقرة.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٩٤.

فإن تحركت التاء بحركة إعراب فهي من خواص الأسماء نحو: رحمة ، وإن تحركت بحركة البناء فتكون في الحرف نحو: لات ، وفي الاسم نحو:" لا قوة إلا بالله"، ولا اعتداد بحركة النقل ، ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما .

وقال في (شرح الكافية) :" وقد انفردت تاء التأنيث الساكنة بلحاقها (نعم ، وبئس) كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها (تبارك)" [١].

والثالثة : (يا) افعَلِي ، وهي (ياء) المخاطبة ، وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور ، وحرف عند الأخفش ، و المازني"[٢].

وتشترك في لحاقها المضارع والأمر نحو:" أنت تفعلين وافعلي " .

والرابعة : (نون أقبِلَنَّ) وهي نون التوكيد الشديدة مختصة بالفعل ، وكذلك الخفيفة نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾[٣]، وتلحق الأمر بلا شرط ، والمضارع بشرط مذكور في بابه ، وقد تلحق الماضي وضعاً ، والمستقبل معنى كقوله ﷺ :" **فَإِمَّا أُدْرَكَنَّ وَاحِدٌ مِنْكُم الدَّجَّال**"[٤].

الفرق بين (أنْ) المخففة، و (إنْ) النافية:

علة لزومها الفرق بين (أنْ) المخففة، و(إنْ) النافية اللام وتسمى اللام الفارقة[٥].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٣٨."

(٢) هو أبوعثمان بكر أبومحمد المازني البصري النحوي، من أهم مصنفاته التصريف، الديباج، العروض، القوافي، ت٢٤٧هـ .

(٣) سورة يوسف ٣٢ .

(٤) أخرجه مسلم٢٩٣٤، من حديث حذيفة بن اليمان، وانظر (الموسوعة الحديثة)، و(مسند الإمام أحمد) ٣١٢/٣٨_٣١٣ ، حديث رقم ٢٣٢٧٩.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٠٩/١.

فإن قلت: هل لام الابتداء ، أم غيرها ؟ ، قلت : مذهب سيبويه أنها لام الابتداء ألزمت للفرق ، وهو اختيار المصنف ، وهو مفهوم من قوله هنا :" وتلزمُ اللامُ " يعني اللام المتقدم ذكرها بعد (أنَّ) المشددة ، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها.

ويقول المرادي :" إذا خففت (إن) فالغالب أن يليها فعل ناسخ للابتداء ، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[3]، قال في شرح (التسهيل) : ولا يكون غالباً إلاَّ بلفظ الماضي ، وأشار بقوله : غالباً ، إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ[4] كقوله: "شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً[5].

يقول المرادي لا يجوز الحال من المضاف إليه إلا في ثلاث مواضع :

أولها : إذا كان المضاف عاملا في الحال نحو:﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[6].

فهذا جائز ، قال في (شرح الكافية) [7] بلا خلاف[8].

ثانيها : أن يكون المضاف جزء من المضاف إليه نحو:﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾[9]؛ فإن إخواناً حال من الضمير المخفوض بالإضافة .

---

(١) سورة البقرة آية ١٤٣.

(٢) سورة الإسراء آية ٧٣

(٣) سورة الأعراف آية ١٠٢.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/٢١٠ . ٢١١.

(٥) الشاهد فيه قوله :" إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً " ، حيث ولي(إن) المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ وهو (قَتَلْتَ)، وهو شذوذ لا يقاس عليه إلاَّ عند الأخفش ، وهذا صدر بيت من الكامل ، قالته عاتكة بنت زيد العدوية ، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه ، وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز ، وعجزه : حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِدِ ، وقيل قائلته أسماء بنت أبي بكر.

(٦) سورة يونس آية ٤ .

(٧) يعني لابن مالك .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/٣٢٥.

(٩) سورة الحجر آية ٤٧ .

ثالثها: أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه به نحو: ﴿ فَٱتَّبِعُوٓاْ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا ﴾[1].

ونوزع المصنف: في إجازة الحال من المضاف إليه ، إذا كان المضاف جزأه ، أو كجزئه ؛ لأن ما استدل به لا حجه فيه ، لاحتمال كون (إِخْوَاناً) منصوباً على المدح ، و(حَنِيفاً) حال من ملَّة ، وذكر على معنى الدين[2].

وفي قوله :

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسبني ... فأعف ثم أقول لا يعنيني[3].

الشاهد فيه قوله : " اللئيم يسبني " حيث جاءت الجملة نعتاً للمعرفة وهو قوله: "اللئيم" المقرون بأل الجنسية ؛ فهو قريب من النكرة .

ويقول المرادي :" إن (يسبني) صفة لا حال ؛ لأن المعنى :" ولقد أمر على اللئيم من اللئام"، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[4]، وقولهم:" لا ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا"[5].

تأثر ابن هشام بالمرادي :

لقد ترك كتاب المرادي توضيح مقاصد الألفية أثراً واضحاً في المغني لابن هشام ، ومما لا ريب فيه أن ابن هشام انتفع بعلم المرادي كما انتفع بعلم سابقيه من النحاة أمثال سيبوية، والأخفش ، وغيرهما.

---

(١) سورة آل عمران آية ٩٥ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٢٦/١.

(٣) سبق ذكره ص ، والبيت من الكامل قيل قائله رجل من بني سلول ولم يسمى وقيل شمر ابن عمر الحنفي وقيل عميرة ابن جابر الحنفي .

(٤) سورة يس آية ٣٧.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٨٨- ٨٩ .

فقد التزم بطريقة المرادي في التوثيق ، كما أن هناك تشابها في بعض المسائل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر يقول في الجملة الحالية : فالحالية نحو قوله تعالى:﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾[١]، وموضعها النصب[٢].

وفي الجملة المضاف إليها يقول ابن هشام : والرابعة المضاف إليها ومحلها الجر نحو قوله تعالى: ﴿ ...هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ [٣]، والجملة مجرورة المحل، على أنها مضافة ليوم[٤].

والخامسة الواقعة جواباً لشرط جازم ومحلها الجزم إذا كانت مقرونة بالفاء أو بإذا المفاجأة وقوله تعالى :﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ ﴾ [٥].

قرنت بجزم يذر عطفاً على محل الجملة [٦].

ويقول اعلم أن الاستئناف عند أرباب المعاني ما يكون جواباً عن سؤال مقدر، وأما عند أئمة النحو فالمستأنفة هي الجملة التي وقعت في الابتداء، سواء كانت في الابتداء جواباً لسؤال مقدر ، أو ما ذكره المصنف في (المغني) [٧].

وفي الفرق بين (أن) المصدرية والمخففة يورد شاهداً شعرياً من شواهد المغني وهو دخول أن المخففة على الفعل المتصرف الذي تلزمه (السين) :

فاعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا[٨].

---

(١) سورة يوسف الآية ١٦ .

(٢) المسألة في المغني في ابن هشام ص ٣٩٤.

(٣) سورة المائدة الآية ١١٩ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص ٤٠١ – توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ص ٣٤٩.

(٥) سورة الأعراف الآية ١٨٦ .

(٦) مغني اللبيب ، لابن هشام ص ٥ – ٤ .

(٧) مغني اللبيب ، لابن هشام ٣٦٩ .

(٨) البيت من شواهد المغني ص ٥٢٠ .

ويذكر من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجمل التفسيرية بقوله و الرابعة التفسيرية[1]، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه ، وليست عمدة نحو قوله تعالى :﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ ﴾ [2].

إضافة لذلك نجد هناك اشتراكاً بين (المغني) ، و(توضيح المقاصد والمسالك) للمرادي في بعض البواب نجدها في الكتابين مع بعض الزيادات في (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادي عن (المغني) بالإضافة إلى ذلك نجد (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادي يزيد باثنتي عشرة باباً عن المغني ، وذلك لأن (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادي أكبر كيفاً ، و كماً من (المغني) ، ولكن رغم ذلك يتميز (المغني) بغنى مادته النحوية ، وإليك مقارنة بين الكتابين في هذه الأبواب ، ليتضح لك من خلال ذلك فحوى ما قلته :

بدأ (المغني) الباب الأول بتفسير المفردات ، وذكر أحكامها مبتدأً بحرف الألف المفردة مختتماً الباب بحرف الياء ، ونجد هذا الباب موجوداً في (الجني الداني في حروف المعاني) للمرادي .

أما الباب الثاني في (المغني) فكان عنوانه (تفسير الجملة) ، وذكر أقسامها، وأحكامها، وشرح الجملة ابتدأه بتقسيم الجملة إلى اسمية ، فعلية ، ظرفية ، وانقسام الجملة إلى صغرى ، وكبرى وانقسامها إلى ذات وجه ، وذات وجهين ، ثم الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي عنده كالآتي : الابتدائية ، والمعترضة ، والتفسيرية ، و المجاب بها القسم الواقعة جواباً لشرط غير جازم ، والواقعة صلة ، والتابعة لما لا محل لها من الإعراب[3]، ثم الجمل التي لها محل من الإعراب وهي الواقعة خبراً ، والشرطية ، والواقعة مضافاً إليها ، والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب ، والواقعة مفعول به وهي تقع في ثلاث مواضع : باب الحكاية بالقول ، أو مرادفة .

---

(١) البيت من شواهد المغني ص ٥٢١ .

(٢) سورة الأنبياء الآية ٣.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص٣٦٥ .

باب ظن، علم:

باب التعليق وهو في كل فعل قلبي ، ثم إلى حكم الجمل بعد المعارف كما نجد نفس هذا الباب عند المرادي في (توضيح المقاصد والمسالك) يقع في الترتيب الأول في الكتاب حيث بدأ المرادي الباب الأول بتعريف الكلام وما يتألف منه وذكر الكلم الذي يتألف منه الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف ، وشرع في بيان ما يوضح ، ويميز كل واحد منها عن أخويه[٢].

كما شابه الباب الثاني عند (المغني) الباب الثامن من (توضيح المقاصد و المسالك) حيث بدأ المرادي بمعنى الجملة ، وفيه أربع مسائل : الأولى في شرح الجملة (الابتداء) ، المسألة الثانية في الجملة التي لها محل من الإعراب وهي : الخبرية ، والحالية ، والمفعولية ، والواقعة مضاف إليها ، والواقعة جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب.

ونجد المرادي لم يذكر لفظ الجمل التي لها محل من الإعراب بل ذكر الجملة الخبرية، والحالية ، والمفعولية ، والواقعة مضافاً إليها ، والواقعة جواباً لشرط جازم ، والتابعة لمفرد ، وفي كل جملة باب قائم بذاته مفصلا الجملة ، وموضحاً لها .

ولكن(المغني) جمع الجمل التي لها محل من الإعراب في باب ، والجمل التي لا محل لها من الإعراب في باب ، و المرادي ذكرهم في أبواب متفرقة مع التوسع في الشرح والتوضيح.

وكان الباب الثالث من (المغني) بعنوان أحكام ما يشبه الجملة ، وهو الظرف والجار والمجرور ، ابتدأه بذكرهما بالتعليق من حروف الجر وهي ستة عنده وهي: الباء ، لولا ، لعل ، ربّ ، كاف التشبيه ، حرف الاستثناء ، متعرضاً لحكم الجار والمجرور بعد المعارف والنكرات ، وحكم المرفوع بعدهما وما يجب فيه تعلقهما بمحذوف، وهل

---

(١) مغني اللبيب، ص ٣٩٤ وما بعدها .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٨ .

المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف ، وكيفية تقديره باعتبار المعنى، وتعيين موضع التقدير [١].

وهذا الباب أيضاً فيه تشابه للباب الثامن و العشرون من " توضيح المقاصد والمسالك" والذي جاء بعنوان حروف الجر [٢]، و فيه أربع مسائل :

الأولى : تعلق الجار والمجرور بفعل ، أو معناه ، مضمناً إياها حروف الجر التي لا تعلق ، وهي عند المرادي أربعة : الباء ، كاف التشبيه ، لعل ، رُبّ ، وحرف الاستثناء في (المغني وتوضيح المقاصد والمسالك).

وجاءت المسألة الثانية في حكم الجار والمجرور بعد المعرفة ، والنكرة ، وقد وجد هذا في االـ(المغني) في نهاية الباب الثالث .

المسألة الثالثة : في حكم تعلق الجار والمجرور إذا وقع صفة ، أو صلة ، أو خبر ، أوحال .

أما المسألة الرابعة فكانت فيما يجوز في الجر والمجرور وهو كونه صفة ، أوصلة ، أوخبر ، أوحال أن يرفعا الاسم الظاهر .

وجاء الباب الرابع في (المغني) بعنوان ذكر أحكام يكثر دورها ، ويقبح بالمعرب جهلها ، وعدم معرفتها على وجهها : مثل ما يعرف به المبتدأ والخبر ، وما يعرف به الاسم من الخبر ، وما يعرف به الفاعل من المفعول ، وما افترق فيه عطف البيان ، والبدل مع بعض الزيادات في (المغني).

كل مسألة في الباب الرابع لها شبيه في باب من (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادي، فمثلاً ما يعرف به المبتدأ ، أو الخبر نجده في باب المبتدأ ، وما يعرف به الاسم من الخبر أيضاً ، ونجد ما يعرف به الفاعل من المفعول في باب الفاعل ، وترتيبه السادس عشر من (توضيح المقاصد والمسالك) ، وما افترق فيه عطف البيان ، والبدل نجدهما في الجزء الثاني من (توضيح المقاصد والمسالك).

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ص٤٢١ وما بعدها.

(٢) توضيح المقاصد و المسالك ١/ ٣٤٥ .

أما (المغني) فكان يقل عن (توضيح المقاصد والمسالك) باثني عشر باباً ، وأبواب (توضيح المقاصد والمسالك) ثلاثون باباً ، وهي :

الباب الأول: الكلام وما يتألف منه .

الباب الثاني: المعرب والمبني .

الباب الثالث: النكرة والمعرفة .

الباب الرابع: العلم .

الباب الخامس: اسم الإشارة .

الباب السادس: الموصول .

الباب السابع: المعرف بأداة التعريف .

الباب الثامن: الابتداء .

الباب التاسع: كان وأخواتها .

الباب العاشر: باب (ما ولا ولات وإن المشبهات بليس).

الباب الحادي عشر: أفعال المقاربة .

الباب الثاني عشر: إن وأخواتها .

الباب الثالث عشر: (لا) التي لنفي الجنس .

الباب الرابع عشر: ظن وأخواتها .

الباب الخامس عشر: اعلم وأرى .

الباب السادس عشر: الفاعل .

الباب السابع عشر: النائب الفاعل .

الباب الثامن عشر: اشتغال العامل عن المعمول .

الباب التاسع عشر: تعدي الفعل ولزومه .

الباب العشرون: التنازع في العمل.

الباب الحادي والعشرون: المفعول المطلق.

الباب الثاني والعشرون : المفعول له.

الباب الثالث والعشرون: المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفاً.

الباب الرابع والعشرون: المفعول معه.

الباب الخامس والعشرون: الاستثناء.

الباب السادس والعشرون: الحال.

الباب السابع والعشرون: التمييز.

الباب الثامن والعشرون: حرف الجر.

الباب التاسع والعشرون: الإضافة.

الباب الثلاثون: المضاف إلى ياء المتكلم.

وجاء الباب الخامس في (المغني) في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، ابتدأه بباب (كان) ، وما جرى مجراها ، واختتمه بالحذف في الحروف ، والجار ، والمجرور ، والظرف ، والجمل.

وكان الباب السادس بعنوان : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها.

أما كيفية الإعراب فهي عنوان الباب السابع ، ثم اختتم المغني بالباب الثامن ، وهو بعنوان : في ذكر أمور كلية يتحرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية ، وفيه إحدى عشرة قاعدة[1].

(١) مغني اللبيب لابن هشام ص ٥٠٠ ، وما بعدها.

خَاتِّـمة

الحمد لله الذي مَنَّ علينا بنعمة الإسلام، وجعلنا أمة لسيدنا محمد ﷺ خاتم النبيين، وإمام المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وصحبه الأطهار.

إن الاعتراف بفضل الآخرين بعد فضل الله تعالى من صفات المؤمن بالله ، فقد أفدت فائدة كبيرة مما كتبه ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب)، الذي أعانني على معرفة المواضع التي تعسَّر عليَّ فهمها في (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادي الذي قمت بدراسته، وذلك لما بين الكتابين من اشتراك في بعض الفصول.

تلخيص لأهم موضوعات البحث:

لقد ضم كتاب (توضيح المقاصد والمسالك) موضوعات لها أهمية في مجال النحو وهي: الجمل، والأدوات، فلابن مالك مؤلفاتٌ في العربية كثيرة: متعددة المشارب مختلفة المناحي، وقلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم: بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه: بوضع الشروح، والتعليقات عليه.

وكان طبيعياً أن أبدأ البحث بدراسة لعصر المرادي، وحياته لما لهما من تأثير على ثقافته، وتفكيره، ثم بدراسة الكتاب، ومنهجه في الفصل الثاني، حتى أتوصل إلى ما حواه من موضوعات، لأتعرف من خلال ذلك على طريقته في تناول الموضوعات في شرح توضيح (المقاصد والمسالك).

أما مذهبه النحوي فكان في خاتمة الفصول الثلاثة، وقد تعرفت من خلاله على مذهبه النحوي وذلك من خلال اختياره لآراء النحاة، وموقفه منهم، وما تفرد به من آراء ، وتأثير المرادي في شخصية ابن هشام.

نتائج البحث:

١/ قدم المرادي شرحاً كاملاً، ومفصلاً لكتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك).

٢/ تأثر المرادي بمهنة التدريس، فظهر أثر ذلك واضحاً في ثقافته وأسلوبه.

٣/ يعد كتاب (توضيح المقاصد والمسالك) من الكتب التعليمية القيمة.

٤/ يعد (شرح توضيح المقاصد والمسالك) من المشاركات الفعالة في دراسة الجمل ، والأدوات ، بالإضافة لموضوعات أخرى تطرق لها .

٥/ ظُهور شخصية المرادي بوضوح في شرح (توضيح المقاصد والمسالك) ، ففي الكتاب بعض العبارات التي تدل على ذلك.

٦/ كان المرادي مثلاً للمتعلم الذي جمع بين الاعتماد على النقل.

٧/ اعتماده على التمثيل في منهجه في توضيح القواعد النحوية .

التوصيات :

خرج البحث بتوصيات أهمها :

١/ الاهتمام بدراسة شخصيات جهابذة العلماء لإبراز جهودهم في خدمة لغة القرآن الكريم .

٢/ تناول الموضوعات بطرق بحث تهدي إلى معرفة الصواب .

٣/ الاهتمام بدراسة الجمل والأدوات النحوية لما لها من أثر في علم النحو .

٤/ الاهتمام بالرجوع للمصادر القديمة لتوثيق المعلومات من مصادرها الصحيحة.

تم بحمد الله

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة الفاتحة		
١.	﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾	٧	٨٩
	سورة البقرة		
٢.	﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾	١	٢٠٢
٣.	﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾	٤	١٧٥
٤.	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	٦	١٠٥
٥.	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾	٨	٦٦
٦.	﴿ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ۚ ﴾	٩	١٠٣، ١٦١
٧.	﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	١٧	٧١
٨.	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾	٣٠	١٧١
٩.	﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ ﴾	٣٦	٩٣
١٠.	﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾	٥٤	٧٠
١١.	﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ ﴾	٧٤	١٠٦
١٢.	﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾	٩٦	٤١، ٩٣، ١٩٥، ١٩٦
١٣.	﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾	١٠٢	٥٠
١٤.	﴿ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ ﴾	١٢٣	١٥٥
١٥.	﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾	١٢٧	١٧١
١٦.	﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾	١٤٣	٢٠٥
١٧.	﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ ﴾	١٤٤	١٨٢

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
١٨.	﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾	١٤٩، ١٥٠	١٨٨
١٩.	﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾	١٩٧	١٦٣
٢٠.	﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾	٢١٤	١٠٠، ١٨٧
٢١.	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾	٢٥١	٥٣
٢٢.	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾	٢٥٤	٩٧، ١٦١
٢٣.	﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾	٢٥٥	١٢٠
٢٤.	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾	٢٥٨	١٤٣
٢٥.	﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ ﴾	٢٥٩	
٢٦.	﴿ ... فَنِعِمَّا هِىَ ... ﴾	٢٧١	١٩٧
٢٧.	﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	٤٤
٢٨.	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾	٢٨٠	٦٨
٢٩.	﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	٢٨١	٩٧
٣٠.	﴿ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾	٢٨٤	١٥٣
	سورة آل عمران		
٣١.	﴿ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾	٥٩	١٠٠
٣٢.	﴿ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾	٩٥	٢٠٦
٣٣.	﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	١٣٥	٥٧
٣٤.	﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	١٤٢	١٣٣
٣٥.	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا ﴾	١٨٠	١٦٨

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة النساء		
٣٦.	﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ﴾	١	١٠٥
٣٧.	﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا ﴾	٩	١٢٨
٣٨.	﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾	٢٨	٥٨
٣٩.	﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ ﴾	٦٢	
٤٠.	﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾	٧١	٥٩
٤١.	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾	٧٨	١٠٨
٤٢.	﴿ ...وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٧٩	٨١
٤٣.	﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ ﴾	١٠٠	١٠٨
٤٤.	﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ ﴾	١٠٥	٧٠، ٩٨
٤٥.	﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾	١٦٠	٧٠
٤٦.	﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾	١٦٤	٥٤
	سورة المائدة		
٤٧.	﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ ﴾	١٢	٤٧
٤٨.	﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾	٦٩	١٠٤
٤٩.	﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْ ۚ ﴾	٩٢	١٠٩
٥٠.	﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾	١٠٧	١٥٥، ١٠٧
٥١.	﴿ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾	١١٣	١٧٣
٥٢.	﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ ﴾	١١٩	١٦٧، ١٦٨، ٢٠٧

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة الأنعام		
٥٣.	﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	٥٤	٩٨
٥٤.	﴿ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	١٣٧	١٠٥ ،٧٧
٥٥.	﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ ﴾	٢٥	١٥٤
٥٦.	﴿ ...وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	٣٤	١٧٧
	سورة الأعراف		
٥٧.	﴿ بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾	٤	٢٠٢
٥٨.	﴿ سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾	٥٧	٦٨
٥٩.	﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ ﴾	٥٧	٧٠ ،٦٨
٦٠.	﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾	٥٩	٩٢
٦١.	﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾	٥٩، ٨٥	٦٧، ١٠٣، ١٧٦، ٢٠١
٦٢.	﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾	٩٥	١٨٧
٦٣.	﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾	١٠٢	٢٠٥
٦٤.	﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ... ﴾	١٧٦	١٤١
٦٥.	﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	١٨٦	١٠٦، ٢٠٧
	سورة الأنفال		
٦٦.	﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾	٢٦	١٧٠
٦٧.	﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	٦٨	٧٠

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة التوبة		
٦٨.	﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ ﴾	٣٨	٦٩
٦٩.	﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾	٤٠	٤٢
٧٠.	﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ۚ ﴾	٦٩	١٥٩
٧١.	﴿ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾	١٢٤	١٩٢
	سورة يونس		
٧٢.	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ ﴾	٤	٢٠٥
٧٣.	﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	٦٢	٤٧
٧٤.	﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾	٦٥	٢٠١
	سورة هود		
٧٥.	﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا ﴾	٨٢	١٥٦
٧٦.	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ... ﴾	١١١	٤٧
٧٧.	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ ﴾	١١١	١٧٢
	سورة يوسف		
٧٨.	﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾	١٦	٩٣
٧٩.	﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾	٣٢	٢٠٤
٨٠.	﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	٣٥	١٨٦
٨١.	﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٨١	٤٥، ١٥٥
٨٢.	﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	٨٥	٦٤
	سورة الرعد		
٨٣.	﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	١٢	٥٥
٨٤.	﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ ﴾	٤١	٩٣

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة إبراهيم		
٨٥.	﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾	٤٧	١٠٥
	سورة الحجر		
٨٦.	﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾	٢	١٣٦
٨٧.	﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا ﴾	٤٧	٢٠٥
	سورة النحل		
٨٨.	﴿ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ﴾	٣٠	٧٦
٨٩.	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾	١٢٤	٩٧
	سورة الإسراء		
٩٠.	﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾	١	٦٦، ١٠٣
٩١.	﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٥٢	٤٩
٩٢.	﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾	٦١	٥٩
٩٣.	﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾	٦٣	٥٤
٩٤.	﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾	٧٣	٢٠٥
٩٥.	﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾	٩٦	٨١
٩٦.	﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ ﴾	١٠٠	١٢٩
	سورة الكهف		
٩٧.	﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾	٣٨	٩٩
٩٨.	﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	٩٦	٥٤
	سورة مريم		
٩٩.	﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾	١٧	٥٩
١٠٠.	﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾	٢٦	١٠٧

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
١٠١.	﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴾	٣٠	١٠١
١٠٢.	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾	٦٩	١٩٢، ١٩٣
	سورة طه		
١٠٣.	﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾	١٧	١٧٤
١٠٤.	﴿ هِيَ عَصَايَ ﴾	١٨	٧٨
١٠٥.	﴿ وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾	٧١	٥٠
١٠٦.	﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾	٩١	١٨٧
	سورة الأنبياء		
١٠٧.	﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ ﴾	٣	٨٠، ٨٥، ٩٩، ١٠٩، ٢٠٨
١٠٨.	﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ ﴾	٣٠	٤٢
١٠٩.	﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾	٦٠	٥٠
١١٠.	﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾	١٠٩	٥٠
	سورة الحج		
١١١.	﴿ ... لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾	٥	١٩٤
١١٢.	﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾	٣٠	٦٦، ١٠٣
١١٣.	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾	٤٠	٥٣
	سورة المؤمنون		
١١٤.	﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	٣٦	١٦٦
	سورة النور		
١١٥.	﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	١٤	١٧٥
١١٦.	﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾	٩	١٧٣

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة الشعراء		
١١٧.	﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾	٥٠	٤٨
١١٨.	﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾	٢٢٧	١٩٣
	سورة النمل		
١١٩.	﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٖ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾	٣٥	١٧٥
	سورة القصص		
١٢٠.	﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ ﴾	٧٦	٤٧
	سورة الروم		
١٢١.	﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوْمٖ يَعْقِلُونَ ﴾	٢٤	٥٥
	سورة الأحزاب		
١٢٢.	﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾	١١	١٠٤
١٢٣.	﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَاۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	١٨	١٨٣
	سورة سبأ		
١٢٤.	﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ ﴾	١٤	١٧٣
١٢٥.	﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	٣٣	٧٥
	سورة فاطر		
١٢٦.	﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾	٣	٦٧، ١٠٣، ١٧٦
	سورة يس		
١٢٧.	﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾	٣٢	١٦٥، ١٧٢
١٢٨.	﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾	٣٧	٢٠٦

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة الصافات		
١٢٩.	﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ * وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾	١٠٣، ١٠٤	١٨٥
١٣٠.	﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	١٠٦
	سورة ص		
١٣١.	﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	٣	٦٢
١٣٢.	﴿ ...بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴾	٢٦	٨٢
١٣٣.	﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾	٥٠	١٨٥
١٣٤.	﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴾	٧٥	١٧٥
	سورة الزمر		
١٣٥.	﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ ﴾	٣٦	٤٥، ١٠٣
١٣٦.	﴿ ...حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾	٧٣	١٨٥
	سورة غافر		
١٣٧.	﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾	٣٦، ٣٧	١٠٧
	سورة فصلت		
١٣٨.	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾	٤٦	٤٥، ١٠٣
١٣٩.	﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ ﴾	٤٨	٤٩
	سورة الزخرف		
١٤٠.	﴿ وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةٗ ﴾	٦٠	٦٩
	سورة الدخان		
١٤١.	﴿ حمٓ * وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾	١، ٢، ٣	٤٧

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة الأحقاف		
١٤٢.	﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	٥	١٥٤
١٤٣.	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ۚ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾		١٧٠
	سورة الفتح		
١٤٤.	﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾	١	٤٧
١٤٥.	﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٢٨	٨١
	سورة ق		
١٤٦.	﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾	٩	٧٦، ١٨٤
١٤٧.	﴿ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾	١٦	٧٦، ١٨٤
	سورة الذاريات		
١٤٨.	﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾	١	٥٤
	سورة النجم		
١٤٩.	﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾	٢٦	١٩٨
١٥٠.	﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾	٣٩	١٢٧، ١٧٣
	سورة القمر		
١٥١.	﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	١٢	١٦٢
١٥٢.	﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾	٣٢	١٩١
	سورة الواقعة		
١٥٣.	﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾	٩٥	٧٦، ١٨٤

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة المجادلة		
١٥٤.	﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ ﴾	٢	٤٥
	سورة الصف		
١٥٥.	﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾	٢	١٧٥
١٥٦.	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	١٠، ١١	١٠١
١٥٧.	﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾	١٢	٩٢
	سورة الجمعة		
١٥٨.	﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ... ﴾	٥	١١٩
	سورة المنافقون		
١٥٩.	﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾	١٠	٩٠
	سورة التغابن		
١٦٠.	﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ﴾	٧	٨٨
	سورة الحاقة		
١٦١.	﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾	١٩	٥٤
	سورة الجن		
١٦٢.	﴿ ...فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ ﴾	٩	١٨٠
	سورة المزمل		
١٦٣.	﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾	١٧	٩٨
١٦٤.	﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾	٢٠	١٢٧، ١٧٣
١٦٥.	﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾	٢٠	١٧٣

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة المدثر		
١٦٦.	﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾	٣٢	١٩٠
	سورة النبأ		
١٦٧.	﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾	١	١٧٤، ١٧٥
	سورة النازعات		
١٦٨.	﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾	٤٣	١٧٥
	سورة عبس		
١٦٩.	﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴾	٣، ٤	١٠٧
	سورة الانفطار		
١٧٠.	﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾	١	١٦٨
	سورة المطففين		
١٧١.	﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾	١٥	١٩١
	سورة الانشقاق		
١٧٢.	﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾	١٩	١٦٢
	سورة الطارق		
١٧٣.	﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٤	١٦٥، ١٦٦
	سورة العلق		
١٧٤.	﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾	٦	١٩٠
	سورة القدر		
١٧٥.	﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾	٥	٦٨، ١٨٦
	سورة العصر		
١٧٦.	﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾	٢	٤٢، ١٨٠
١٧٧.	﴿ وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾	١، ٢	٤٧

فهرس الأحاديث

الرقم	الحديث	الصفحة
١.	تصدقوا ولو بظلف محرق	١١١
٢.	ثم أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ من شَوَّال	١١٢
٣.	فَإِمَّا أُدْرَكَنَّ وَاجِدٌ مِنْكُم الدَّجَّال"	٢٠٤
٤.	لا يسرني بها حُمُرُ النعم"	٦٩
٥.	ما أمرتكم به فخذوه وما نهيتكم عنه فانتهوا	١٠٩
٦.	هَلْ أَنْتُم تَارِكُوا لِي صَاحِبِي	٨٦
٧.	واتقوا النار ولو بشق تمرة	١٣١

فهرس الأشعار

قافية الألف

(١)	متى يأتِ هذا المَوْتُ لا يُلْفِ حَاجَةً* لِنَفْسٍ إلاَّ قد قَضَيْتُ قَضَائَهَا	١٣١

قافية الباء

(٢)	وَلَوْ تَلْتَقِي أصْدَاؤُنَا بَعْدَ موتِنَا * ومن دون رمسينيا من الأرض سبسبُ	١٢٩
(٣)	لظل صدى صوتي وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب	١٢٩
(٤)	فَلَئِنْ صِرْتَ لا تَحِيْرُ جَوَاباً * رُبَّمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيْبُ	١٣٦
(٥)	أخٌ ماجدٌ لم يخزني يوم مشهدٍ * كما سيفُ عمروٍ لم تخنهُ مضاربهُ	١٣٧

قافية الراء

(٦)	واعلم فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ* أنْ سوفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَ	١٢٧
(٧)	ما لِمُحِبٍّ جَلَدُ أَنْ يَهْجُرَا * وَلاَ حَبِيْبٍ رَأفَةٌ فَيَجْبُرَا	٧٤
(٨)	قَهَرْنَاكُم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا	١٢٢
(٩)	لَوْلا فَوَارِس من زهل وأسرتهم* يوم الصّلَيْفاء لم يوفون بالجار	١٣٨

قافية السين

(١٠)	وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيْسٌ * إلاَّ اليَعَافِيْرُ وإلاَّ العِيْسُ	١٣٤
(١١)	عَيَّنَتْ لَيْلَةً فما زلت حتى * نِصْفِهَا رَاجِياً فَعُدْتُ يَؤُوسَا	٦٩

قافين العين

(١٢)	إذا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ * أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ	٧٣
(١٣)	فيا عجبا حتى كليبٍ يسبني * كأن أباها نهشلٌ أو مجاشعٌ	١١٧
(١٤)	إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا* يُرَادُ الفتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ	٦١
(١٥)	فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * ومن لا نجره يبيت وهو مُفْزَعَا	١١٨

قافية الفاء

(١٦)	وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّفُوْفِ	١٢٩
(١٧)	ما قَامَ مِنّا قَائِمُ في نَدِيَّنَا * فَيَنْطِقُ إلاَّ بالتي هي أعْرَفُ	١٣٣
(١٨)	وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّفُوْفِ	١٢٩

قافية اللام

(١٩)	فما زالت القتلى تمج دماءها* برجلهِ حتى ماء دجلة أشكلُ	١١٦
(٢٠)	لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُوْلِ سَمَاحَةً * حَتَّىَ تَجُوْدَ ومَا لَدَيكَ قَلِيْلُ	١٢٢
(٢١)	في فِتيةٍ كَسيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَقِلُ	١٧٣
(٢٢)	فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضوءُها * وأخْرَجْتُ كَلْبِيْ وَهْوَ فِيْ البَيْتِ دَاخِلُهْ	١٥٧

قافية الميم

(٢٣)	لا تَنْهِ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِي مِثْلَهُ* عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عَظِيمٌ	١٣٣
(٢٤)	صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصّدُودَ وَقَلَّمَا * وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ	١٣٥
(٢٥)	فطلقها فلست لها بكفء * وإلاَّ يَعْلُ مفرغك الحسامُ	١١٩
(٢٦)	وَيَوْمَاً تُوْافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ* كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُوْ إلىَ وَارِقِ السَّلَمْ	١٢٤

قافية النون

(٢٧)	ولقد أمر على اللئيم يسبني * فمضيت ثُمَّتَ قلتُ لا يَعنِيني	١١٩، ١٣٩، ٢٠٦
(٢٨)	فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا* حُبُّ النَّبيِّ محمدٍ إيّانا	١٢٠
(٢٩)	ونِعْمَ مزكاً مَنْ ضاقت مذاهبه* ونِعْمَ مَنْ هو في سرٍ وإعلانِ	١٢٨

قافية الياء

(٣٠)	بَدَا لِيْ أَنِّيَّ لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى * وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيا	٧٣
(٣١)	تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً * ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً	١٢٣

فهرس الأمثال والأقوال

المثل	الصفحة
بَقُوْا فِي الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ	١٤٣
حَظِيِّيْنَ بَنَاتٍ صَلِفِينَ كنَّاتٍ	١٤٧
لو غيرُك قالها يا أبا عبيدةَ	١٤٤
مِنْ لَدُ شوْلاً فإلى إتلائهَا	١٤٥
مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ	١٦٨، ١٦٩
نِعْمَ العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه	١٤١

فهرس الأعلام

الرقم	العلم	الصفحة
١.	إبراهيم بن السري بن السهل أبو إسحاق	٩٩
٢.	أحمد بن محمد بن علي المقرئ	١٠٨
٣.	أحمد بن محمد عزوز	٣٢
٤.	أحمد محمد شاكر	١١٤
٥.	أسماء بنت أبي بكر	٢٠٥
٦.	أبي الأسود	١٣٣، ١٩٤
٧.	امرئ القيس بن الحارث الكندي	١٣٢، ١٢١
٨.	أبي أيوب الأنصاري	١١٢
٩.	أبوالبقاء عبد الله بن الحسن العكبري الضرير	٩٢، ٩٣، ١٠١، ١٥٣، ١٥٩
١٠.	أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار	١١٠
١١.	أبوبكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود	١٠٧
١٢.	أبوبكر محمد بن السري بن السراج	١٥٩
١٣.	جرير بن عطية الخطفي	١١٦
١٤.	جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد	١٥٧
١٥.	الزبير بن العوام	٢٠٥
١٦.	أبوزكريا يحيى بن علي بن محمد التبريزي	١٩٦
١٧.	أبوزيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبوزيد الأنصاري	٩١
١٨.	شمر بن عمر الحنفي	٢٠٦
١٩.	صالح بن عبد القدوس	١٣٦

الرقم	العلم	الصفحة
٢٠.	صهيب بن سنان	١٤٢
٢١.	ضمرة بن جابر	١٣٧
٢٢.	طرفة بن العبد بن سفيان	١١٦
٢٣.	طلحة بن سليمان السمان	١٠٧
٢٤.	ظالم بن عمرو بن جند بن سفيان	١٣٣
٢٥.	عاتكة بنت زيد العدوية	٢٠٥
٢٦.	عامر بن الحارث	٨٤، ١٣٤
٢٧.	عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المقرئ	١٤٩
٢٨.	عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن الحسين	٩٣
٢٩.	عبد الله بن جعفر بن محمد الفارسي البغدادي	١١٧
٣٠.	عبد الله بن غافل بن حبيب الهذلي	١٨١
٣١.	عبدالقادر البغدادي	١١٣
٣٢.	أبوعبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري	٩١
٣٣.	أبوعثمان المازني بن بغية بن بكر	١٤٩، ٢٠٤
٣٤.	أبوعثمان المازني بن بغية بن بكر	١٤٩
٣٥.	عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب	٣٥
٣٦.	عكرمة بن عبد الله البربري المدني	١٧٥
٣٧.	أبوعلي محمد بن المستنير المعروف بقُطْرُب	٣٧، ١٤٩
٣٨.	علي بن سليمان بن الفضل البغدادي أبو الحسين	٦٧
٣٩.	علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن الحسن النحوي الحضرمي	١٥٢
٤٠.	أبوعمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات	١٠٥

الرقم	العلم	الصفحة
٤١.	أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي	١٤٩
٤٢.	أبوعمر عيسى بن عمر الثقفي	٧٨
٤٣.	أبوعمر حفص بن سليمان	١٠٧
٤٤.	عمر بن أبي ربيعة	١٣٥
٤٥.	عمر بن أحمر الباهلي	١١٤
٤٦.	عمر بن الخطاب	١٤١
٤٧.	أبوعمرو بن العلاء	١٤٩
٤٨.	عمرو بن جرموز	٢٠٥
٤٩.	عمرو بن معد يكرب	١٣١
٥٠.	عميرة بن جابر الحنفي	٢٠٦
٥١.	عيسى بن عمر الثقفي	١٤٩، ١٧٥
٥٢.	أبوالفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصنعاني	١٦٧
٥٣.	قيس بن الملوح	١٢٨، ١٢٩
٥٤.	محمد ابن الحسن الإستراباذي	٨٧
٥٥.	أبومحمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي	٤٦
٥٦.	محمد بن أحمد بن هشام	١١١
٥٧.	محمد بن إسماعيل البخاري	١١٢
٥٨.	محمد بن الحسن	١٧، ١٧٨
٥٩.	محمد بن المستنير البصري أبو على	١٤٩
٦٠.	محمد بن عبد الله الأكبر أبو العباس	٨٢
٦١.	محمد بن عبد الله بن مُحَيْصِن	١٠٤
٦٢.	محمد بن علي بن محمد أبو عبد الله الأنصاري	٨٥

الرقم	العلم	الصفحة
٦٣.	محمد بن علي بن محمد أبو عبد الله الأنصاري المالقي الأندلسي	٨٥
٦٤.	محمد بن محمد بن أحمد	٣٥
٦٥.	محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي	٣٤
٦٦.	المقنع الكندي	١٢٢
٦٧.	أبوموسى سليمان ابن محمد	٨٦
٦٨.	ميسون بنت بحدل الكلبية	١٢٩
٦٩.	ميمون بن قيس	١٢٦
٧٠.	هشام المري بن يزيد بن مناة	١١٨
٧١.	همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية	١١٧
٧٢.	يونس بن حبيب	١٤٩

فهرس المصادر والمراجع

١. أبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، لأحمد مكي الأنصاري، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ١٩٦٢م.
٢. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تأليف أبي بكر الباقلاني، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
٣. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تأليف الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤. إحياء النحو، تأليف إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٥. ارتشاف الضرب ولب لباب لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق أحمد النماس، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٦. الأزهية في علم الحروف للهروي طبع في دمشق بعناية عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، ١٩٦٤م.
٧. إشارات التعيين لعبد الباق اليماني تحقيق عبدالمجد دياب، الشركة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٨. الأصمعيان لعبدالملك بن قريب، تحقيق أحمد محمد شاكر.
٩. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبدالمحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٠. إعراب القرآن وبيانه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي، مكتبة دار العلوم عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١١. الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، تحقيق علي فؤدة، عمادة شئون المكتبات، ط١، ١٤٠١هـ، جامعة الملك سعود، الرياض.
١٢. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين المستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، ج٢، ط٢١.
١٣. الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد قاسم، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١٤. أمالي الشجري تصحيح عبدالخالق مصطفى، مطبعة الأمانة، شارع الصحابة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٥. أنباء الرواة على إنباه النحاة، جمال الدين القفطين تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
١٦. الانصاف في مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين، مكتبة قومسين، القاهرة، ١٩٦٠م.
١٧. أنوار التنزيل واسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي، تأليف ناصر الدين بن محمد الشيرازي، دار الجيل، بيروت، تركيا.
١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١٩. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العافي بغداد.
٢٠. البحر المحيط لابن حيان، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
٢٢. البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري منشورات وزارة الثقافة.
٢٣. بلوغ الأدب في معرفة أحوال العرب للسيد محمد شاكر الألوسي، تحقيق محمد بهجت، دار الكتب العلمية، ط٢.
٢٤. البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط٣.
٢٥. تاريخ آداب اللغة، جرجي زيدان، مراجعة شوقي ضيف، دار الهلال، (د.ط)، (د.ت).
٢٦. تاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية، لأحمد شلبي، ط٣، (د.ت).
٢٧. تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، دار العلوم للملايين، ط٥، (د.ت).
٢٨. تاريخ المماليك البحرية، علي إبراهيم حسن، دار النهضة العربية، ط٢، (د.ت).

٢٩. التبيان في إعراب القرآن للعُبكري، تحقيق محمد علي البجاوي، مكتبة البابلي الحلبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
٣٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي لطباعة والنشر، سنة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
٣١. تطور الدرس النحوي، حسن عون الشريف، معهد البحوث والدراسات العربية.
٣٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك تأليف بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز مكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٣٣. توضيح مقاصد الألفية بشرح ألفية ابن مالك، تأليف د. علي عبود الساهي، جامعة بغداد، كلية الشريعة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مطبعة الجامعة.
٣٤. الجمل في النحو للزجاج، تحقيق علي توفيق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٣٥. الجنى الداني في حروف المعاني صنعه الحسن بن قاسم المرادي تحقيق فخر الدين محمد نديم فاضل.
٣٦. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧.
٣٧. الخطبة من نهج البلاغة، تحقيق وشرح محمد إبراهيم أبوالفضل، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
٣٨. ديوان أبي الاسود لأبي سعيد الحسن اليشكري، تحقيق محمد آل يسن، مؤسسة أيف، للطباعة، والتصوير، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣٩. ديوان الأعشى، تحقيق حامد سليمان، دار الكتاب البناني، ط١، (د.ت)، رصف المباني للمالقي تحقيق محمد أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
٤٠. ديوان الفرزدق، مج الأول، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
٤١. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبوالفضل، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٣٨٤هـ-

١٩٦٤م.
٤٢. ديوان جرير، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط١.
٤٣. ديوان طرفة بن العبد، شرح يوسف الأعلم الشنتمري، دار صادر بيروت، ط١، ١٣١٨هـ-١٩٠٠م.
٤٤. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تأليف محمد محي الدين، مطبعة المدني، ط٣، ١٣٨٤هـ-١٩٩٦م.
٤٥. ديوان عمر بن معد يكرب.
٤٦. ديوان مجنون ليلى، تصحيح شرح محمد محمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، مطابع يوسف بيضون، ط٢، ١٩٩٩م.
٤٧. رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد فراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤٨. رواية اللغة، لعبدالحميد الشلقابي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.
٤٩. الرواية والاستشهاد في اللغة، لمحمد عيد، عالم الكتب، طبعة سنة، ١٩٧٦م.
٥٠. زهر الآداب لأبي إسحاق القيرواني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، وشركاؤه، ط٢.
٥١. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٥٢. سنن ابن ماجة، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار سحنون للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٥٣. سنن أبوداؤد للحافظ أبي سليمان بن الأشعب السجستاني، إشراف وتعليق بدر الدين جيتين آر، دار الدعوة، دار سحنون، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٥٤. سنن النسائي لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب، إشراف وإعداد بدر الدين جيتين آر، دار سحنون تونس، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٥٥. سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.ت).
٥٦. شاعرات العرب، عبدالسميع السيد، منشورات المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٧٦م.
٥٧. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق محمد محي الدين، دار التراث العربي، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
٥٨. شرح أشعار الهذليين، لأبي الحسن اليشكري، تحقيق عبدالستار، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، (د.ط) ، (د.ت).
٥٩. شرح المفصل الابن يعيش، مج الأول، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٦٠. شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين، دار إحياء الكتب العربية.
٦١. شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية.
٦٢. الشعر لطرفة في ديوانه، شرح يوسف الأعلم الشمنتري، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٠٠م.
٦٣. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٦٤. الصحاح لحصاد بن إسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد بن عبدالغفور، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م.
٦٥. الصحاح للجوهري طبع بعناية أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م.
٦٦. صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن إسماعيل البخاري، أشرف، وعلق عليه بدر الدين جيتن آر، دار سحنون، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٦٧. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسا بدري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، موسوعة السنة، دار سحنون، للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٦٨. طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، قراءة وشرح محمد شاكر، مصر، ١٩٥٢م.
٦٩. الغاية في القراءات العشر، لأحمد بن الحسن الأصبهاني، الرياض، دار الشروق،

ط٢، ١٩٩٠م.
٧٠. فتح الباري لشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٧١. الفهرست، لابن النديم، ليسبيك، ١٤١٢هـ-١٩٧١م.
٧٢. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي طبعة بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧٣. القاموس المحيط، للفيروزآبادي، إشراف محمد نديم، مؤسسة الرسالة، (د.ط) ، (د.ت).
٧٤. الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق عبدالعال مكرم، عالم الكتب، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٧٥. كتاب الأمثال لابن سلام، تحقيق عبدالمجيد غطاس، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ.
٧٦. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.
٧٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار المعرفة، القاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
٧٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، ١٤١٧هـ-١٩٧٦م.
٧٩. الكواكب السائرة في تارجم أعيان المئة العاشرة، لنجم الدين الغزي، تحقيق جبرائيل سليمان، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٧٩م.
٨٠. اللبان في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٨١. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٥٦م.
٨٢. اللغة بين القديم والحديث لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٧١م.

٨٣. مؤسسة أمثال العرب، د. أميل يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٨٤. المبسوط في القراءات العشر، للأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة، مؤسسة علوم القرآن، سوريا، دمشق، ط٢، (د.ت).
٨٥. المثل في تمثال الأمثال للعبدري، تحقيق أسعد زبيان، دار المسيرة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٨٦. مجالس ثعلب عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر.
٨٧. المدراس النحوية، تأليف شوقي ضيق، دار المعارف، ط٢، (د.ت).
٨٨. مراتب النحويين واللغويين، لأبي الطيب اللغوي، تقديم محمد زينهم، دار الآفاق العربية، ط سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٨٩. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق اسين السداسي، دار المأمون، دمشق، ط٢.
٩٠. معاني الحرف للرماني، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل، دار الشروق للنشر، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٩١. معاني القرآن للأخفش، تحقيق عبدالأمير محمد أمين، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٩٢. معاني القرآن للفراء، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.
٩٣. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق عبدالجليل عبده، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٩٤. معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون، مطبعة الحلبي، الطبعة الأخيرة.
٩٥. معجم الاستشهاد، تأليف علي القاسمي، مكتبة لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٩٦. معجم الألقاب والأسماء المستعارة، فؤاد صالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٩٧. المعجم الشامل للتارث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير د. محمد يس صالحية.

٩٨. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، ج١، تأليف عمر رضا.
٩٩. معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد سمير، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
١٠٠. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٠١. معجم النحو العربي مرتباً على حروف الهجاء، دار طلاس، ط٤، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١٠٢. معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
١٠٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني رحمه الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ-١٤٢٦هـ.
١٠٤. المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط٢، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).
١٠٥. المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق، دار إحياء الكتب العربية.
١٠٦. المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار عبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
١٠٧. موسوعة الكتب الستة وشروحها، سنن أبي داؤد، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعب، أشرف، وعلق ورقم فهارسه بدر الدين جيتن آر، دار سحنون، (د.ط)، (د.ت).
١٠٨. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٢٩م.
١٠٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، تحقيق محمد أبوالفضل.
١١٠. النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد الدمشقي، المشهور ابن الجزري، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق، ١٣٤٥هـ.
١١١. نكت الهيمان في نكت العميان، للصفدي، المطبعة الجمالية بمصر، ١٣٢٩هـ-١٩١١م.
١١٢. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي، تحقيق إبراهيم الأبيارين، ط١،

القاهرة، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.
١١٣. نهاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، ت ٨٨٣هـ.
١١٤. نهج البلاغة للشريف الرضي، تحقيق محمد أبوالفضل، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.
١١٥. نيل الخيرات في القراءات وإعراب للآيات لعبدالحميد منصور، دار ابن خلدون.
١١٦. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١١٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
ملخص باللغة العربية	د
ملخص باللغة الإنجليزية	هـ
المقدمة	١-٤
التمهيد	٥-٧
الفصل الأول حياة المرادي وعصره:	٨-٣٠
المبحث الاول: حياته: اسمه، وأصله، لقبه، شيوخه، وتلاميذه، وثقافته	٩-١٧
المبحث الثاني: عصره وحياته الأدبية، الاقتصادية، الدينية، والثقافية، والاجتماعية.	١٨-٣٠
الفصل الثاني: **منهج المرادي**:	٣١-١٤٧
المبحث الأول: التعريف بالكتاب وترتيبه وأقسامه	٣٢-٧٩
المبحث الثاني: المصادر التي اعتمد عليها في الشرح	٨٠-٩٤
المبحث الثالث: الاستشهاد بالقرآن والقراءات والحديث الشريف	٩٥-١١٢
المبحث الرابع: الاستشهاد بالشعر العربي والاقوال والأمثال	١١٣-١٤٧
الفصل الثالث: **مذهب المرادي**:	١٤٨-٢١٢
المبحث الأول: المصطلحات النحوية	١٤٩-١٦٥
المبحث الثاني: موقفه من البصريين	١٦٥-١٨٧

المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين	١٨٨-٢٠٠
المبحث الرابع: انفرادات المرادي وتأثرات ابن هشام به	٢٠١-٢١٤
الخاتمة	٢١٣-٢١٤
الفهارس العامة	٢١٥
فهرس الآيات القرآنية	٢١٦-٢٢٦
فهرس الأحاديث النبوية	٢٢٧
فهرس الأشعار	٢٢٨-٢٣١
فهرس الأمثال	٢٣٢
فهرس الأعلام	٢٣٣-٢٣٥
فهرس المصادر والمراجع	٢٣٦-٢٤٤
فهرس الموضوعات	٢٤٥ - ٢٤٦